

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/26
15 December 1992
ARABIC
Original : ENGLISH/FRENCH/
SPANISH

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الانسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ١٠(أ) من جدول الاعمال المؤقت

مسألة حقوق الانسان لجميع الاشخاص الذين يتعرضون لأي
شكل من أشكال الاعتقال أو السجن وبمفغة خاصة ما يلي:

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة
القاسية أو اللاانسانية أو المهينة

تقرير المقرر الخاص ، السيد ب. كويجمانس ،
المقدم وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ٢٢/١٩٩٢

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٥ - ١	مقدمة
		<u>الفعل</u>
٢	٢٠ - ٦	أولا - الولاية واماليب العمل
		ثانيا - المعلومات التي استعرضها المقرر الخاص عن بلدان
١٠	٥٥٠ - ٢١	مختلفة
١٠	٢٦ - ٢١	الارجنتين
١٢	٢٧	البحرين
١٢	٤١ - ٢٨	بنغلاديش

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٣	٥١- ٤٣	 بوتان
١٥	٥٣	 بوليفيا
١٦	٥٨- ٥٣	 البرازيل
١٦	٦١- ٥٩	 بروندي
١٨	٧٠- ٦٣	 الكاميرون
٢١	٧١	 جمهورية افريقيا الوسطى
٢٢	٧٣- ٧٢	 تشاد
٢٢	٧٥- ٧٤	 شيلي
٢٥	١١١- ٧٦	 الصين
٢٤	١١٦-١١٢	 كولومبيا
٢٧	١٥٧-١١٧	 كوبا
٤٢	١٦٠-١٥٨	 جيبوتي
٤٣	١٦١	 الجمهورية الدومينيكية
٤٤	١٦٦-١٦٢	 غينيا الاستوائية
٤٥	٢٠٢-١٦٧	 مصر
٥١	٢٠٤-٢٠٣	 السلفادور
٥٢	٢٢٧-٢٠٥	 اليونان
٥٩	٢٤٥-٢٢٨	 غواتيمالا
٦١	٢٥٣-٢٤٦	 هايتي
٦٥	٢٧٠-٢٥٤	 الهند
٧٠	٢٧٥-٢٧١	 اندونيسيا
٧٣	٢٨٢-٢٧٦	 إيران (جمهورية - الإسلامية)
٧٥	٢٨٣	 العراق
٧٦	٢٠١-٢٨٤	 اسرائيل
٧٩	٢٠٣-٢٠٢	 كينيا
٨٠	٢٠٤	 الكويت
٨٠	٢٠٧-٢٠٥	 ليسوتو
٨٢	٢٠٨	 ماليزيا
٨٢	٢٠٩	 موريتانيا
٨٢	٢٢٢-٢١٠	 المكسيك
٨٦	٢٢٤-٢٢٣	 المغرب
٨٧	٢٥٠-٢٣٥	 ميانمار

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٨٩	٢٥٤-٢٥١	 باكستان
٩١	٢٨٠-٢٥٥	 بيرو
٩٥	٢٨٢-٢٨١	 الفلبين
٩٦	٢٨٤	 جمهورية كوريا
٩٧	٢٨٥	 الاتحاد الروسي
٩٧	٢٩٠-٢٨٦	 رواندا
٩٩	٢٩٤-٢٩١	 المملكة العربية السعودية
١٠٠	٢٩٩-٢٩٥	 السنغال
١٠١	٤٠٠	 جنوب افريقيا
١٠١	٤٠٩-٤٠١	 اسبانيا
١٠٦	٤١١-٤١٠	 سريلانكا
١٠٦	٤٢٤-٤١٢	 السودان
١١٠	٤٢٦-٤٢٥	 السويد
١١١	٤٢٤-٤٢٧	 الجمهورية العربية السورية
١١٢	٤٢٥	 توغو
١١٢	٤٧٦-٤٢٦	 تونس
١٢١	٥٢٤-٤٧٧	 تركيا
١٢٤	٥٢٩-٥٢٥	 أوغندا
١٢٥	٥٤١-٥٤٠	 المملكة المتحدة
١٢٦	٥٤٢	 جمهورية تنزانيا المتحدة
١٢٦	٥٤٤-٥٤٢	 أوروغواي
١٢٧	٥٤٧-٥٤٥	 فنزويلا
١٤١	٥٥٠-٥٤٨	 يوغوسلافيا
١٤٥	٥٧٨-٥٥١	 شالشا - زيارات وزيارات متابعة
١٤٥	٥٥٨-٥٥١	 ألف - زيارة الى يوغوسلافيا سابقا
١٤٦	٥٧٨-٥٥٩	 باء - زيارات المتابعة
١٥٠	٥٩٤-٥٧٩	 رابعا - استنتاجات وتوصيات

مقدمة

١ - اعتمدت لجنة حقوق الإنسان ، في دورتها الحادية والأربعين ، القرار ٢٣/١٩٨٥ الذي قررت فيه تعيين مقرر خاص للنظر في المسائل المتعلقة بالتعذيب .

٢ - وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥ ، قام رئيس اللجنة بتعيين السيد بيتر كويجمانس (هولندا) مقرراً خاصاً ، وقدم السيد كويجمانس ، عملاً بقرارات اللجنة ٢٣/١٩٨٥ و ٥٠/١٩٨٦ و ٢٩/١٩٨٧ و ٣٢/١٩٨٨ و ٣٣/١٩٨٩ و ٣٤/١٩٩٠ و ٣٨/١٩٩١ التقارير E/CN.4/1986/15 و E/CN.4/1987/13 و E/CN.4/1988/17 و Add.1 و E/CN.4/1989/15 و E/CN.4/1990/17 و Add.1 و E/CN.4/1991/17 و E/CN.4/1992/17 و Add.1 إلى اللجنة في دوراتها الثانية والأربعين والثالثة والأربعين والرابعة والأربعين والخامسة والأربعين والسادسة والأربعين والسابعة والأربعين والثامنة والأربعين على التوالي .

٣ - وقررت اللجنة في قرارها ٣٢/١٩٩٢ تمديد ولاية المقرر الخاص ثلاثة أعوام أخرى ، مع الحفاظ على نظام دورة تقديم التقارير السنوية ، لكي يتمكن من تقديم مزيد من الاستنتاجات والتوصيات إلى اللجنة . وقررت اللجنة أيضاً أن يستمر المقرر الخاص ، أثناء اضطراره بولايته ، في طلب وتلقي معلومات جديدة بالتصديق والثقة من الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .

٤ - ووفقاً لقرار اللجنة ٣٢/١٩٩٢ ، يقدم المقرر الخاص بهذه الوثيقة تقريره الثامن إلى اللجنة . ويتناول الفصل الأول من التقرير عدة جوانب متصلة بولاية المقرر الخاص وأساليب عمله . ويتألف الفصل الثاني بمفصلة رئيسية من استعراض للمعلومات التي أحالها المقرر الخاص إلى الحكومات والردود التي تلقاها على ذلك حتى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . ويتضمن الفصل الثالث معلومات عن زيارات المتابعة التي قام بها المقرر الخاص في الماضي ، وكذلك عن الزيارة التي قام بها إلى أراضي يوغوسلافيا السابقة . ويتضمن الفصل الرابع استنتاجات وتوصيات .

٥ - وبالإضافة إلى القرار ٣٢/١٩٩٢ ، هناك عدة قرارات أخرى للجنة حقوق الإنسان لها صلة أيضاً بولاية المقرر الخاص وتدخل في إطارها وأُخذت في الاعتبار عند النظر في المعلومات التي استرعى انتباهه إليها . ولدى تحليلها ونخص بالذكر القرارات التالية:

(١) القرار ٣٢/١٩٩٢ ، وعنوانه "الحق في حرية الرأي والتعبير" ، الذي دعت فيه اللجنة مقرريها الخاصين "إلى إيلاء اهتمام خاص ، كل في إطار ولايته ، لحالة الأشخاص الذين يتم اعتقالهم أو إساءة معاملتهم أو التمييز ضدهم لممارستهم الحق في حرية الرأي والتعبير" ،

(ب) القرار ٣١/١٩٩٢ ، وعنوانه "حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل" الذي طلبت فيه اللجنة إلى مقرريها الخاصين وأفرقتها العاملة "إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالحماية الفعالة لحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل ، ولا سيما فيما يتعلق باحتجاز الأشخاص غير المعترف به ، والعمل ، حيثما يكون ذلك مناسباً ، على توفير توصيات محددة في هذا الشأن ، بما في ذلك تقديم مقترحات لاتخاذ ما يمكن من إجراءات ملموسة في إطار برامج الخدمات الاستشارية" ؛

(ج) القرار ٤١/١٩٩٢ ، وعنوانه "حقوق الإنسان والإجراءات الموضوعية" ، الذي أوصت فيه اللجنة بأن تقوم الحكومات التي وجهت الدعوة إلى أي من المقرريين الخاصين المعنيين بمواضيع محددة لزيارة بلدانها بالنظر في دعوتهم إلى القيام بزيارات متابعة ، وشجعت الحكومات على الرد بسرعة على طلبات المعلومات لكي يستطيع المقرران الخاصان المعنيان بمواضيع محددة تنفيذ ولايتهم بفعالية . وشجعت أيضاً الحكومات التي تواجه مشاكل في مجال حقوق الإنسان على توثيق تعاونها مع اللجنة عن طريق الإجراءات الموضوعية ذات الصلة ، ولا سيما عن طريق دعوة مقرر خاص معني بموضوع محدد إلى زيادة بلدانها ؛

(د) القرار ٤٢/١٩٩٢ ، وعنوانه "ما يترتب على أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات المسلحة التي تزرع الرعب بين السكان ويرتكبها تجار المخدرات من آثار على التمتع بحقوق الإنسان" الذي رجت فيه اللجنة من المقرريين الخاصين أن يواصلوا إيلاء اهتمام خاص لما يترتب على أعمال العنف هذه التي ترتكبها هذه المجموعات من أثر ضار بالتمتع بحقوق الإنسان ؛

(هـ) القرار ٥٩/١٩٩٢ ، وعنوانه "التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان" ، الذي تحث فيه اللجنة الحكومات على الامتناع عن جميع أعمال التخويف أو الانتقام ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ، والأشخاص الذين يستفيدون من الإجراءات التي وضعت تحت رعاية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان ، أو الذين يقدمون مساعدة قانونية لهذا الغرض ، وكذلك الأشخاص الذين يقدمون بلاغات بموجب الإجراءات المحددة في صكوك حقوق الإنسان ، والأشخاص الذين لهم صلة قرابة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان . ورجت اللجنة أيضاً ممثلي هيئات حقوق الإنسان أن يساعدوا على منع حدوث مثل هذا التخويف أو الانتقام .

أولا - الولاية وأصاليب العمل

٦ - في ٣ آذار/مارس ١٩٩٢ ، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان القرار ٤٣/١٩٩٢ الذي قررت فيه إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية يعقد اجتماعاته فيما بين الدورات لكي يتولى وضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، بهدف وضع نظام وقائي لزيارة أماكن الاحتجاز . وجدير بالذكر أن المقرر الخاص دعا في تقارير سابقة إلى إنشاء نظام الزيارات الدورية هذا إلى أماكن الاحتجاز .

٧ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وبينما كانت اللجنة تناقش في دورتها الثامنة والأربعين مشروع القرار E/CN.4/1992/L.41 ، الذي تم بموجبه تمديد ولاية المقرر الخاص ثلاث سنوات ، اقترح ممثل الفلبين تمديد الولاية سنة واحدة فقط . فقد رأى هذا المندوب أن مسألة التعذيب يشملها الآن كثير من الآليات إلى حد يجعل اللجنة في حاجة إلى أن تفكر فيما إذا كانت ولاية المقرر الخاص زائدة عن الحاجة .

٨ - ورغم أن اللجنة لم تعتمد هذا الاقتراح وعمدت بالقرار E/CN.4/1992/32 إلى تمديد الولاية مدة ثلاث سنوات ، فإن مسألة الآليات المتداخلة بدت مصدر قلق بالنسبة لأكثر من وفد . لذلك يرى المقرر الخاص أن من المفيد أن يقدم آراءه عن طابع الآليات المختلفة ووظائفها . وهو يأمل أن تبدد هذه الآراء أية مخاوف من عدم استخدام الموارد البشرية واللوجستية النادرة المتاحة لمركز حقوق الإنسان استخداماً متوازناً . وقد أسهب المقرر الخاص في الحديث عن هذه المسألة خلال اجتماع عقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ مع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة . وقد يكون بتلخيص ما قاله في تلك المناسبة في هذا التقرير بعض التوجيه عندما يتعين عليها في المستقبل أن تقرر أي الخيارات ينبغي لها أن تختارها .

٩ - ولا يمكن انكار أن مسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تشملها آليات شتى . وهذا في حد ذاته دليل على أن المجتمع الدولي يرى في التعذيب واحداً من أبغض انتهاكات حقوق الإنسان ويدينه إدانة لا لبس فيها .

١٠ - وعند النظر إلى هذه الآليات المختلفة ، يمكن التمييز أولاً بين الآليات القائمة على المعاهدات والآليات التي وضعتها اللجنة . فالآليات الأولى ليس لها بحكم تعريفها اختصاص إلا فيما يتعلق بالدول التي صارت أطرافاً في المعاهدة ، في حين أن

الآليات الثانية يمكن أن تخاطب حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الدول التي لها مركز المراقب في المنظمة . وتتضح في ولاية المقرر الخاص حقيقة هي أن المجتمع الدولي توصل إلى نتيجة أن حظر التعذيب هو واجب يقع على عاتق جميع الدول سواء أكانت قد صدقت على معاهدة تضمن هذا الحظر صراحة أو لم تصدق . ويستند هذا الاستنتاج إلى عدة أمور منها رأي محكمة العدل الدولية التي قررت في عام ١٩٧٠ أن واجب احترام حقوق الإنسان الأساسية التي ينتمي إليها دون أدنى شك الحق في عدم التعرض للتعذيب ، هو واجب يقع على الجميع أي على كل دولة ، وواجب يجب على كل دولة أن تتقيد به تجاه مجتمع الدول بأسره . ويتجلى هذا الأمر أيضا في مشروع مدونة الجرائم المرتكبة ضد علم البشرية وأمنها ، الذي أعدته لجنة القانون الدولي . ومن المسلم به عموما اليوم أن حظر التعذيب قاعدة آمرة لا يجوز انتهاكها مهما كانت الظروف .

١١ - وفيما يخص الدول التي لم تصدق على الاتفاقيتين اللتين تتضمنان حظر التعذيب (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ ، واتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٤) ، فإن ولاية المقرر الخاص هي الآلية الوحيدة المتاحة ، ومن المؤسف أن عدد الدول التي لم تصدق على أي من الاتفاقيتين لا يزال مرتفعاً .

١٢ - لكن الاختلاف الأهم من الاختلاف في النطاق "الجغرافي" هو الاختلاف في الطابع بين مختلف الولايات . فالهيئات المنشأة بموجب معاهدات (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب) ترصد تقيد الدول الأطراف بالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدات ، ولما كانت الاتفاقية تتضمن أحكاماً أكثر تفصيلاً ، ينبغي أن تشمل التقارير التي على الأطراف أن تقدمها دورياً على قدر من المعلومات أكثر مما تتضمنه التقارير المقدمة بموجب العهد الدولي . ويجوز للجنة بموجب كل من الاتفاقية والعهد أن تتناول الشكاوى الفردية ، متى اعترفت الدول المعنية باختصاصها في ذلك . وأخيراً يجوز للجنة مناهضة التعذيب أن تجري تحقيقاً في حالات الممارسة المنتظمة للتعذيب ما لم يكن اختصاصها في القيام بذلك مستبعداً صراحة . وفي جميع هذه الحالات ، تتمثل المهمة الرئيسية للآلية في تقرير ما إذا كانت الدولة الطرف تتقيد أو تقيدت بالتزاماتها الواقعة عليها بموجب المعاهدة . لذلك يمكن وصف وظيفة هذه الآلية بأنها شبه قضائية . فإذا خلعت إلى أن التزاماً يرد في إحدى المعاهدات قد انتهك فإنها تبدي رأيها في مسؤولية الدولة الطرف عن هذا الانتهاك . ولا تكون الدولة مسؤولة ما دامت تستطيع أن تعوّض عن ارتكاب فعل غير مشروع ارتكبه أجهزتها . ولهذا السبب بالتحديد ، لا تقبل شكوى فردية إذا لم تستند سبل الانتصاف المحلية ، ما لم تخلص اللجنة إلى أن سبل الانتصاف المحلية هذه عديمة الجدوى . وتترتب على ضرورة استنفاد سبل الانتصاف المحلية نتيجة لا مناص منها هي أن اللجنة ستنظر عادة في حالة تعذيب بعد مرور سنوات على ارتكابها . وسيكون لرأي اللجنة أهمية بالنسبة لمسألة ما إذا كانت الدولة المعنية ملزمة أو ليست ملزمة بدفع تعويض .

١٣ - وإذا نظرنا إلى ولاية المقرر الخاص لشاهدنا صورة مختلفة تماما . فوفقا للولاية على نحو ورودها في القرار الذي تقررت بموجبه (القرار E/CN.4/1985/33) ، فإن على المقرر الخاص أن يقدم إلى اللجنة ، وهي هيئة مكونة من ممثلين حكوميين ، تقريراً عن "أنشطته المتعلقة بمسألة التعذيب ، بما في ذلك تواتر حدوث هذه الممارسة ونطاقها ، مشفوعاً باستنتاجاته وتوصياته" .

١٤ - ولكي يستطيع المقرر الخاص تقديم تقارير عن حدوث ممارسة التعذيب ومداها ، يحق له تلقي المعلومات من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . ويتعلق الجزء الأكبر من المعلومات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية بحالات محددة من ادعاء التعذيب . ويجوز للمقرر الخاص (مثل الولايات الموضوعية الأخرى) أن يسترعي انتباه الحكومة المعنية إلى هذه المعلومات وأن يطلب منها تعليقاتها . وعندما يقوم بذلك ، وكذلك عندما يقدم تقارير إلى اللجنة عن هذه المراسلات ، فإنه لا يتخذ موقفا بشأن صحة هذه الادعاءات . ولا يفعل إلا أن يطلب إلى الحكومات أن تبحث المسألة وأن تهتم بمعاقبة مرتكبي التعذيب وتعويض الضحايا ، إذا أكدت نتيجة التحقيق صحة الادعاء . وتمكن المعلومات الواردة وردود الحكومات المقرر الخاص من أن يرسم للجنة صورة عن حدوث ممارسة التعذيب ومداها وأن يقدم إلى اللجنة استنتاجاته وتوصياته . لذلك من المؤسف أن عددا قليلا من الحكومات التي يُطلب إليها تقديم تعليقات يرد على المقرر الخاص ، على الرغم من أن اللجنة حثت الحكومات التي لم ترد بعد على البلاغات التي أحالها إليها المقرر الخاص على الإسراع في ذلك (القرار E/CN.4/1992/32 ، الفقرة ١٨) .

١٥ - ويدعى المقرر الخاص أيضا "إلى أن يضع في اعتباره ضرورة التمكن من الاستجابة على نحو فعال لما يمل إليه من معلومات جديرة بالتمديق والثقة" . وقد أفضى هذا النص ، الذي يرد أيضا في ولايات موضوعية أخرى قررتها اللجنة إلى ما يسمى بإجراء الالتماس العاجل . وإذا كان إجراء الالتماس العاجل هذا يوضح شيئا فإنه إنما يوضح الطابع المختلف جوهريا لولايات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ولولاية المقرر الخاص . فوظيفة المقرر الخاص وظيفة إنسانية بمفهوم أساسي وهي ترمي من خلال إجراء الالتماس العاجل إلى تلافي الانتهاكات المحتملة أو الجارية لحظر التعذيب ، كما ترمي من خلال إحالة الانتهاكات المدعى بها إلى تمكين الحكومات من الإسراع في القضاء على التعذيب وتعويض الضحايا . وقد وضعت اللجنة وسيلة الإجراءات الموضوعية كأداة لمكافحة الممارسات التي حظرها المجتمع الدولي ، وكوسيلة لنجدة الضحايا المحتملة أو الفعلية لهذه الممارسات المحظورة . ومن ثم يُركّز على عنصر "الفعالية" وعلى اتخاذ تدابير وقائية .

١٦- كما يبرز الاختلاف في طابع الولايات المختلفة إذا ما قارنا اختصاص لجنة مناهضة التعذيب في اجراء تحقيق مستقل في الحالات التي تكون قد تلقت فيها معلومات عن ممارسة منتظمة للتعذيب وزيارة البلد المعني بموافقة الحكومة ، بوامطة الزيارات التي يقوم بها المقرر الخاص إلى البلدان . والتحقيق هو آخر حل تلجأ إليه اللجنة ، وهو لن يطبق إلا إذا كانت هناك أدلة دافعة على حدوث التعذيب على نطاق واسع ، ويؤدي في نهاية الامر إلى تحديد مسؤولية الدولة . ويستصوب أن يقوم المقرر الخاص بزيارة في جميع الحالات التي تبدو فيها الحالة في أحد البلدان ، بناء على المعلومات الواردة مشكوكاً فيها ويبدو فيها أن إجراء مشاورات مع السلطات ومع الفئات غير الحكومية قد يؤدي إلى توضيح الصورة وادخال تحسينات عن طريق اتخاذ تدابير معينة . وينبغي أن تعتبر هذه الزيارة التي تجري لأغراض استشارية مندرجة في فئة الخدمات الاستشارية أكثر من كونها مهمة للتحقيق منصوصاً عليها في اتفاقية مناهضة التعذيب . ويبدو أن ذلك هو رأي اللجنة أيضاً حين تشجع الحكومات على التفكير جدياً في دعوة المقرر الخاص إلى زيارة بلدانها لكي تمكنه من تنفيذ ولايته على نحو أكثر فعالية . ويتجلى الاختلاف في الطابع أيضاً بكون أن اللجنة ستجري تحقيقها في سرية ، وإن كان من الممكن إدراج بيان موجز الاجراءات في تقريرها السنوي ، في حين أن المقرر الخاص يقدم إلى اللجنة على الفور تقريراً عن زيارته إلى بلد من البلدان .

١٧ - وبطبيعة الحال ، قد ترى حكومة من الحكومات فائدة في دعوة المقرر الخاص لاجراء زيارة تحقيقية لكي يتحقق بنفسه أنها الادعاءات المحالة إلى الحكومة لا أساس لها من الصحة أو لكي تبين للمجتمع الدولي أنها مستعدة للتعاون في القضاء على التعذيب . وحتى إذا ثبتت صحة بعض هذه الادعاءات في التقرير عن هذه الزيارة التحقيقية ينبغي أن يتركز على التوصيات بتحسين الحالة في هذا البلد . ورغم أن الولايات المختلفة تهدف إلى هدف مشترك بينها هو القضاء على التعذيب ، فإنها متكاملة نتيجة لاختلافها التام في طابعها .

١٨ - وشمة تساؤل عما إذا كان انشاء نظام للزيارات الدورية إلى أماكن الاحتجاز يكون له هيكله الاساسي الخاص ، يؤدي إلى حدوث تداخل ؟ إن الدافع الرئيسي إلى هذا النظام هو دافع وقائي . وقيام خبراء مستقلين بتفتيش منتظم لأماكن الاحتجاز ، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي ، لا بد أن يكون له أثر وقائي على حدوث التعذيب . ومستؤدي زيارات الخبراء الدوليين بوجه خاص إلى وضع توصيات ذات طبيعة محددة للغاية ، ولما كانت الزيارات ستجري بصورة دورية ، فإن الخبراء سيكونون في وضع ممتاز يمكنهم من أن يتحققوا من أنه قد تم التقيد بتوصياتهم والنتائج التي يمكن أن تتحقق من هذا التقيد . وعلى المستوى العلمي ، سيكون هذا النظام أداة جديدة كل الجدة في مكافحة التعذيب ، وسيكون بالتالي مكملاً للآليات القائمة . ولن تكون هذه الاداة الجديدة بل العكس لأن مكافحة التعذيب لم تحقق نجاحاً حتى الآن . فإذا

قام بين مختلف الآليات تعاون وثيق وتبادل للمعلومات كلما تسنى ذلك ، فإن انشاء نظام الزيارات سيزيد من فعالية جميع الآليات .

١٩ - وقد أرسل المقرر الخاص ، منذ انتهائه من وضع تقريره عن العام الماضي ، ٤٤ رسالة إلى ٤٣ حكومة . وأحيلت في هذه الرسائل نحو ٧٠٠ حالة من حالات التعذيب مدعى بها إلى الحكومات المعنية . وإذا كانت المعلومات الواردة قد تضمنت ، ليس مجرد ادعاءات بالتعذيب لكن أيضا تحليلا نقديا ذا طبيعة أعم ، استرعى انتباه الحكومات إلى هذه المعلومات وطلب إليها التعليق على هذا التحليل .

٢٠ - وأرسل إلى ٣١ حكومة تسعة وسبعون التماسا عاجلا تتعلق بزهاء ٣٠٠ شخص وكذلك بعدة مجموعات من الأشخاص أعرب بشأنهم عن مخاوف من تعرضهم للتعذيب .

٢١ - واتصل المقرر الخاص بما عدده ٥٥ حكومة يطلب إليها تقديم تعليقاتها وتلقي ردودا من ٢٧ حكومة فقط ؛ فضلا عن ذلك ، تلقى ردودا من ثماني حكومات تتعلق بحالات ذكرت في تقارير سابقة . بيد أن كثيرا من الردود الواردة لا يشير إلى جميع الحالات التي أحالها المقرر الخاص . ولكن ينبغي تذكّر أن عددا من الرسائل قد أرسل في وقت متأخر إلى حد ما من العام وأن الحكومات تحتاج إلى وقت للتحقيق في الادعاءات .

٢٢ - ويبين المقرر الخاص في رسالته بصورة مفصلة نوع المعلومات التي يحتاج إليها . ولا ينبغي أن يتضمن الرد معلومات عن صحة الادعاءات والظروف الوقائية المتعلقة بذلك فحسب وإنما ينبغي أن يتضمن أيضا معلومات عن السلطة المسؤولة عن اجراء التحقيق ونتائج أي فحص طبي وهوية الشخص الذي قام به ، ونتيجة التحقيق ، والقرار المتخذ بشأن أي شكوى ، والاسم التي ينبغي عليها هذا القرار والاجراءات المتخذة إذا ثبتت صحة الادعاء .

٢٣ - وتتفق عدة ردود واردة مع هذه الشروط تقريبا . بيد أن ردودا أخرى تتضمن مجرد تكذيب للوقائع المدعى بها ليس غير . وحتى لو كانت الادعاءات باطلة ، فإن المقرر الخاص يرى عدم امكان اعتبار الردود مرضية . وكما قاله في تقريره السابق ، إن الحملة المطردة التي يشنها المجتمع الدولي ضد التعذيب تحتم على جميع الحكومات أن تأخذ جميع الادعاءات المتعلقة بالتعذيب مأخذ الجد وأن تبحث كل حالة يلفت إليها نظرها (E/CN.4/1992/17 ، الفقرة ١٠) .

٢٤ - وإذا قُدمت حكومة بلد ورد ذكره في هذا التقرير تقريراً الى لجنة مناهضة التعذيب في غضون هذا العام ونظرت اللجنة في هذا التقرير فإنه يشار الى الوثائق ذات الصلة . ويرى المقرر الخاص أن المعلومات المقدمة في هذه الوثائق هي اضافة مفيدة الى المعلومات الواردة في هذا التقرير .

٢٥ - واضطر المقرر الخاص مرتين الى إرسال التماس عاجل وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ٥٩/١٩٩٢ باسم أشخاص تعاونوا مع ممثلي هيئات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، أعرب بشأنهم عن مخاوف من أن يكونوا قد تعرضوا لتدابير انتقامية ، بما فيها التعذيب . ومن المحزن حقا أن يعاقب بعض الناس لأنهم يفعلون بالضبط ما تتوقع الأمم المتحدة أن يفعلوه .

٢٦ - ولم يتلق المقرر الخاص هذا العام دعوة لزيارة أي بلد ، رغم أنه اتحل ببعض الحكومات حين كان يبدو أن الحالة في البلد المعني يجعل القيام بمثل هذه الزيارة أمرا مستوصبا . ويرى المقرر الخاص أن حكومات كثيرة إلى حد كبير لا تزال ترى في هذه الدعوة اعترافا بأن هناك تفضيا مقصودا عن التعذيب في البلد المعني . وهو يود أن يكرر قول ما قاله من قبل: لا أحد يعلم بقدر ما يعلم هو مدى صعوبة القضاء على التعذيب . لذلك فهو يشعر بأنه سيؤدي وظيفته بفتور لو اكتفى بأحالة الادعاءات إلى الحكومات دون أن يقدم لها المشورة عن كيفية مكافحة ظاهرة التعذيب مكافحة فعالة .

٢٧ - ألقى وزير العدل والمحامي العام في السودان خطبا أمام لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والأربعين . وذكر الوزير في تلك المناسبة أنه يمكن لأي شخص أن يأتي الى بلده ويستعلم بنفسه عن حالة حقوق الانسان هناك . وفي ٣ آذار/مارس ١٩٩٢ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة السودان وسأل فيها عما إذا كان يمكن اعتبار هذا التصريح دعوة موجهة إليه لزيارة البلد . وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، تلقى ردا من وزير العدل ، يرد مضمونه في الفقرات ٤١٢ - ٤١٤ أدناه . وقال الوزير أنه سبق أن سمح للسفراء الغربيين في الخرطوم وممثلي بلدان افريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ والمجلس البرلماني للجماعة الاقتصادية الأوروبية بدخول السجون ، وأنه أعلم رئيس القضاة ووزير الخارجية برغبة المقرر الخاص في زيارة البلد .

٢٨ - ورحب المقرر الخاص بهذا الرد وأعرب عن أمله أن توجه إليه دعوة .

٢٩ - وذكر المقرر الخاص في تقريره السابق أنه تلقى دعوة من حكومة جيبوتي لزيارة البلد وأجراء تحقيق موضوعي ومستقل في عدة حالات تعذيب مدعى بها أحيلت إلى الحكومة . كما أنه أبلغ اللجنة بأنه وجب ارجاء هذه الزيارة بسبب تأخير مؤسف في الاتصالات . وسأل حكومة جيبوتي ، في رسالة وجهها إليها في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ عما إذا كانت الدعوة لا تزال قائمة ، وإذا كان الأمر كذلك ، عن الوقت الذي يمكن اجراء الزيارة فيه . ولم يتلق المقرر الخاص بعد ردا من حكومة جيبوتي . وهو يود أن يكرر قول ما قاله في العام الماضي: ان حكومة جيبوتي ، بتوجيهها هذه الدعوة لاجراء تحقيق قدمت مثالا قد يسهم في زيادة فعالية ولاية اللجنة بشأن التعذيب .

٣٠ - ووفقا للقرار E/CN.4/1992/S-1/1 الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الاستثنائية الأولى التي عقدت في آب/أغسطس ١٩٩٢ ، قام المقرر الخاص ، بناء على دعوة من مقرر اللجنة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة ، السيد تاديوش مازوفيسكي ، بالمشاركة في مهمته الثانية من ١٢ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ . وترد في الفصل الثالث النتائج التي أفضت إليها المهمة والتي تتصل بالتعذيب .

ثانيا - المعلومات التي استعرضها المقرر
الخاص عن بلدان مختلفة

الأرجنتين

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة منها

٣١ - أعلم المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة وجهها إليها في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ بأنه تلقى معلومات عن ممارسة التعذيب في الأرجنتين أيضا وعن عدة حالات فردية . وردت الحكومة في رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٣٢ - وذكر المقرر الخاص أنه تلقى معلومات عن اتخاذ إجراءات تشريعية هامة في الأعوام الأخيرة مثل تعديل القانون الاتحادي للإجراءات الجنائية ، وينص هذا التعديل على أنه لا يجوز قبول الاعترافات التي يدلى بها للشرطة كأدلة ، وأنه لا يجوز أن تتجاوز مدة الاحتجاز لدى الشرطة للثبوت من الهوية عشرة أيام . ولكنه علم بأنه رغم هذه التدابير كثيرا ما تلجأ الشرطة إلى التعذيب لانتزاع المعلومات أو الحصول على تغيير شهادة سبق الإدلاء بها . كما يستخدم التعذيب كشكل من أشكال العقاب والتخويف . وأغلب الضحايا من فقراء الناس ، والشباب الذي يشبه بأنهم ارتكبوا جرائم سرقة أو الاغتصاب وما شابه ذلك من الجرائم . غير أن لبعض الحالات بعدا سياسيا . فقد أفادت المعلومات الواردة أن الشرطة عمدت إلى التعذيب لأقامة صلة بين مجموعة من المنشقين وجريمة من الجرائم .

٣٣ - وأكثر أساليب التعذيب تكرارا هي المدمات الكهربائية ، والضرب ، وشبه الخنق باستخدام كيسي من البلاستيك يوضع على الرأس ("الفواصة الجافة") .

٣٤ - وذكر أن الحكومة لا تتخذ إجراءات فعالة لمنع التعذيب ، وإن كانت ممارسة الضغوط في عدة حالات أدت إلى اتخاذ إجراءات تأديبية ضد أفراد من رجال الشرطة . وقلما يعمد القضاء ، ولا سيما قضاة التحقيق ، إلى توجيه تهمة التعذيب إلى الشرطة . ويفضل عادة استخدام تهمة أقل خطورة هي الضغط غير المشروع . وحتى في هذه الحالة ، تكاد أن تكون حالات الادانة معدومة .

٣٥ - وأبلغ المقرر الخاص أيضا بسبع حالات وقعت في مدينة بوينس آيرس وأقليم بوينس آيرس وفي هذا الصدد ، ذكرت الحكومة في ردها أنه من الضروري أن يحدد المقرر الخاص الوحدة المعنية بارتكاب فعل غير مشروع مدعى به والمحكمة التي تلقت الشكاوى وكذلك الوقائع اللازمة لإثبات تفاصيل كل حالة . وأرفقت الحكومة قائمة للوائح السارية المتملة بحظر استخدام التعذيب . وفيما يلي الحالات المذكورة:

(أ) مارييا يوخينيا كورفالان الاركون ، وتعمل موظفة خزينة في مطعم في مقاطعة سان تيلمو في بوينس آيرس ، قبضت عليها الشرطة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ أثناء تفتيشها المطعم بحثا عن المخدرات . واقتيدت الى مركز الشرطة حيث ضربت أمام الشهود ، وتعرضت لطريقة التعذيب المعروفة باسم "الفواصة الجافة" ، والبست متسرة المجانين . واتهم عدة رجال شرطة باستخدام الضغط غير المشروع . ولم يعرف المقرر الخاص ما إذا كان صدر أو لم يصدر حكم قضائي ؛

(ب) كارلوس ديلجادو ، ويعمل نادلا . قبض عليه في مقاطعة مورينو في بوينس آيرس رجال بملابس مدنية يركبون سيارة من طراز "فورد فالكون" لا تحمل لوحات معدنية . وقيدت يده وقدماه وضرب على بطنه وعلى أخمص قدميه أثناء استجوابه عن دراجة بخارية مسروقة . وكاد يخنق بواسطة وضع كيس من النايلون على رأسه . وقد حدث ذلك في مركز الشرطة الأول في مقاطعة مورينو . وأخذ بعض رجال الشرطة إلى المستشفى حيث وجد أنه مصاب بأورام ممتلئة بالدم في جميع أجزاء جسمه ولا سيما على أخمص قدميه وتسببت إحدى الإصابات في مضاعفات خطيرة للدورة الدموية ؛

(ج) دانييل كافيليا ، وعمره ١٦ عاما . قبض عليه في لوخان ، في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، مع عدة كشافيين آخرين رجال مسلحون يرتدون ملابس مدنية واقتادوهم إلى قسم الشرطة . وضرب جميع الكشافيين . وجرد دانييل كافيليا من ملابسه وربط بكرسي وعذب بالطريقة المعروفة باسم "الفواصة الجافة" ولُكم في بطنه . ويقال إن اثنين من رجال الشرطة فصلا من الشرطة نتيجة هذه الحادثة ؛

(د) نوربرتو حداد . قبض عليه في لوخان ، في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، رجال من فرقة التحريات . ويغيد التقرير الوارد أن يديه قيدت وضرب وعذب بالطريقة المعروفة باسم "الفواصة الجافة" بغية انتزاع اعتراف منه بأنه حمل على سيارة على نحو غير مشروع . ونتيجة للتعذيب . شقب غشاء طلبة إحدى أذنيه ؛

(هـ) أرخينتينو كابرال ، قبض عليه في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، رجال من قسم استخبارات الشرطة في إطار عملية الاعتداء على مدرسة باراكاس قبل ذلك ببضعة أيام . وقد ضرب وعذب بالطريقة المعروفة باسم "الفواصة الجافة" وقيدت يده على جدار وحرق في كتفه بسجائر على ما يبدو ؛

(و) أنيبال مونزون نوفينا ، اعتقله ، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، رجال من قسم الاستخبارات . واستجوب عن منظمة تدعى اتحاد العمال الثوريين ، وعذب بالطريقة المعروفة باسم "الفواصة الجافة" وضرب وجرد من ملابسه وعلق من السقف . كما أجريت له عملية اعدام وهمية ؛

(ز) فالتير بولاشيو ، وعمره ١٧ عاما ، قبضت عليه الشرطة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ مع شبان آخرين كانوا يحضرون حفلة لموسيقى الروك . ويقول بعض الشهود إنه ضرب ضربا مبرحاً . ونتيجة لذلك نقل إلى المستشفى بعد بضع ساعات وتوفي بعد ذلك بأسبوع . وذكر في تقرير تشريح الجثة أن الوفاة حدثت بسبب حالة خلقيّة . ويرفض محامو الأسرة هذه الرواية ويشيرون إلى أن تقريرا طبيا صادرا عن المستشفى يقول إن الشاب كان بوجهه رضوض واصابات في جمجمته وصدره .

وفيما يخص الحالات الست الاولى ، ذكرت الحكومة أن مكتب حقوق الانسان لم يتلق أية شكاوى أو معلومات أخرى . وفيما يخص الحالة السابعة ، قالت الحكومة إن وفاة فالتير بولاشيو سببها اصابة أحد أوعية المخ نجمت عن التوتر الشديد وحوكم رئيس الشرطة المسؤول عن القبض على بولاشيو والشبان الآخرين .

٣٦ - ونظرت لجنة مناهضة التعذيب في تقرير الأرجنتين الدوري في دورتها التاسعة (٩ - ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) . ويرد مستنسخ للتقرير في الوثيقة CAT/C/17/Add.2 .

البحرين

المعلومات الواردة من الحكومة عن حالات مذكورة في التقارير السابقة

٣٧ - في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ردت الحكومة بشأن حالة ممدوح مهدي احمد الذي يدعى أنه توفي نتيجة للتعذيب ، وهي حالة كان المقرر الخاص قد أحالها إلى الحكومة في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . ويغيد الرد بأن ممدوح مهدي احمد لم يتعرض لأي شكل من أشكال التعذيب ، وأنه كان يمارس جميع الحقوق التي يحق للمتهمين ممارستها ، بما في ذلك مساعدة محام وزيارات الأسرة له في السجن . ووفاته التي حدثت في ١٩ أيار/مايو ١٩٩١ لا صلة لها على الإطلاق بالتعذيب المدعى .

بنغلاديش

المعلومات المحالة الى الحكومة

٣٨ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أبلغ المقرر الخاص حكومة بنغلاديش ، في رسالة وجهها إليها بأنه تلقى ادعاءات بشأن ممارسة التعذيب في البلد . وتفيد هذه الادعاءات ان رجالا من قوة الشرطة الاحتياطية للرمية قاموا في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١ بإطلاق النار على حشد من الناس في بهيرامارا ، في مقاطعة كوشتيا ، وقبضوا على خمسة أشخاص هم شوكاند وأتيار وريبون وبيبلاب ومنان بعد اصابتهم بجروح . ويقال إنهم اقتيدوا الى المدرسة الثانوية المحلية ، التي كانت الشرطة تستخدمها كمعسكر مؤقت ، كما يقال إنهم تعرضوا لضرب مبرح . ونتيجة لذلك كُسرت ماق بيبلاب وتوفي شوكاند .

٣٩ - وأُبلغت الى المقرر الخاص أيضا ١٨ حالة من حالات التعذيب وإساءة المعاملة في منطقة هضبة شيتاغونج . ونذكر منها الحالات التالية:

(١) ميلان كانتى شاكما ، وأوبالي شاكما ، وسيامال كانتى شاكما ، ديبانكار شاكما ، وبيمالندو شاكما . وكان هؤلاء الأشخاص ضمن مجموعة من القرويين من قرية بوابارا ، في كاوخالي أوبازيلا التابعة لمنطقة هضبة شيتاغونج ، وقد استدعوا

في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢ الى معسكر الجيش في كاشخالي . وهناك استجوبوا وتعرضوا لشتى أشكال التعذيب . فذكر أنهم عُلِقوا من أقدامهم في الأشجار ، وضُربوا ضربا مبرحاً ، وعرضوا للصدمات الكهربائية ، وأدخل الماء في أنوفهم عنوة حتى أصيبوا بالعمى وفقدوا الوعي ؛

(ب) سيلشام شاكما ، وماستير كمال شاكما وعمره ١٦ عاماً ، وباربيدا شاكما وعمره ١٧ عاماً ، ويريال شاكما ، وكولا موهان شاكما ، وبيندو موهان شاكما . وكانوا ضمن مجموعة أشخاص قبض عليهم في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢ ، أفراد من الجيش من معسكر شامباتالي في منطقة غاغرا . وفي المعسكر ، استجوبوا وتعرضوا لضرب مبرح بالعصي وركلوا بالأحذية العسكرية ؛

(ج) بينا شاكما وعمرها ١٥ عاماً ، وميتا خيسا وعمرها ١٣ عاماً ، وراخي سونا خيسا ، وعمرها ١٦ عاماً ، وكارونا شاكما ، وروينا شاكما وعمرهما ١٤ عاماً ، وأورباسي شاكما ، وتيبو راني شاكما وعمرها ١٧ عاماً . ففي ١٤ آذار/مارس ١٩٩٢ قام أفراد من معسكر الجيش في شودهوري شارا ، الذي تشغله الفرقة الهندسية الثامنة التابعة لجيش بنغلاديش ، بعملية ضد أهالي قرية كريشنا شارا في رقم ٧١ شوتو ماهابورام موزا ورقم ٧٨ باجاشاري موزا واغتصبوا الفتيات المذكورة أسماؤهن أعلاه .

٤٠ - وبالإضافة الى ما ذكر أعلاه ، وجه المقرر الخاص التماسا عاجلا الى الحكومة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ بالنيابة عن كانتى شاران شاكما ، وباندي شاران شاكما وعمرها ١٧ عاماً ، وتونغو شاكما ، الذين أعرب بشأنهم عن مخاوف من تعرضهم لخطر التعذيب . وتفيد المعلومات الواردة أنه تم القبض على هؤلاء الأشخاص في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ خلال حملة للانتخابات المحلية في منطقة هضبة شيتاغونغ . واقتادهم الى معسكر الجيش في بلرايتالي أفراد من العسكريين البنغلاديشيين مرابطون في منطقة هضبة شيتاغونغ . وذكر أيضا أنهم احتجزوا في الحبس الانفرادي وأنه قبض في الوقت نفسه على شخص آخر يدعى السيد ابيران شاكما توفي نتيجة ضرب شديد .

المعلومات المقدمة من الحكومة والمتصلة بقرار اللجنة ٤٢/١٩٩٢

٤١ - قدمت الحكومة ، في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، قائمة بأسماء الأشخاص الذين قتلوا أو اختطفوا في أفعال إرهابية نفذت في مقاطعات هضاب باندربان وخاغراشاري وراغاماتي .

بوتان

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة منها بشأنها

٤٢ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة في رسالة وجهها إليها في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩١ ، بأنه تلقى معلومات عن اساءة معاملة وتعذيب ، بما في ذلك قيام قوى الأمن في بوتان

باغتصاب فتيات مراهنات ونساء مسنات . كما أبلغ الحالات الفردية التالية التي ردت الحكومة بشأنها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ .

٤٣ - جايانارايان بهانداري ، قبض عليه الجيش بلا أمر بالقبض عليه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وحبس في سجن مقاطعة مامدروبجونفهار ، حيث جلد ورُكلت أعضاؤه التناسلية ، ولكم في بطنه ، وغطى في ماء بارد . وأُخلي سبيله في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

٤٤ - وذكرت الحكومة ، بخصوص هذه الحالة ، أن جايانارايان بهانداري قبض عليه في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بتهمة مساعدة ارهابي وتحريضه . وكشف التحقيق عن أنه أدلى باعتراف كامل عن ملته بحزب شعب بوتان فور القبض عليه . وليس هناك أي أدلة تثبت أنه عومل معاملة لا إنسانية أثناء حبسه . وقد صدرت أوامر حكومية صارمة إلى ضباط الشرطة بعدم تعذيب السجناء أو إساءة معاملتهم بأي شكل من الأشكال أثناء حبسهم . والجهة المسؤولة في بوتان عن التحقيق في الادعاءات المتعلقة بتعذيب السجناء أو إساءة معاملتهم ومقاضاة المسؤولين عن ذلك هي وزارة الداخلية . ويجري التحقيقات بصورة منهجية وشاملة مسؤولون كبار لا تقل رتبتهم عن مدير . ومتى توافر دليل على استبداد الشرطة أو انتهاكها للقواعد واللوائح ، يعاقب ضباط الشرطة المسؤولون عن ذلك عقابا شديدا . ولا تنشأ مسألة تقديم تعويض إلى أقارب جايانارايان بهانداري لأنه اعترف بمساعدة ارهابي وتحريضه ، ولأنه ساهم أيضا في عدد من الأفعال الارهابية .

٤٥ - في شباط/فبراير ١٩٩١ ، ألقى الجيش القبض دون أمر بالقبض على راملال كويتل ، ودهان بهادور بوداتوكي ، وهيم بهادور بوداتوكي ، وبهانو بهادور نيوبانسي ، واقتادهم إلى سجن تاشيفانغ حيث ضربوا ضربا مبرحا . وتعرضوا بوجه خاص للركل والجلد مع إجبارهم على الوقوف على أيديهم .

٤٦ - وأجابت الحكومة بخصوص هذه الحالات بأن هؤلاء الأشخاص قبضت عليهم شرطة مقاطعة بهانفتار الفرعية ومدر بشأنهم عفو في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ . ولم يكشف التحقيق عن أي دليل يشير إلى أن المحتجزين الأربعة عذبوا أو أسيت معاملتهم خلال احتجازهم .

٤٧ - وأُحيلت أيضا إلى الحكومة معلومات عن ثلاثة أشخاص وأدعى أن جيش بوتان الملكي ضربهم حتى الموت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . وهم تيكارام موبا ، وهو تلميذ في الصف السادس في مدرسة بوكولي الابتدائية ، في قرية روياتار ، بوكولسي ، بمقاطعة مامدروبجونفهار ، ومون بهادور دارجي ، وعمره ١٧ عاما ، وهو تلميذ في الصف الخامس في مدرسة باكولي الابتدائية ، قرية ماغوري ، بمقاطعة داليم ، وبهاكتا باجادور بوخاريل ، من دومبا ، داليم ، بمقاطعة مامدروبجونفهار .

٤٨ - وأفادت الحكومة بخصوص حالة تيكارام سوبا أنه نقل الى المستشفى في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وتوفي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وأشار التقرير الطبي المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى أنه كان يعاني من مشاكل صحية خطيرة . والادعاء بأنه ضرب حتى الموت ادعاء باطل تماما ولا أساس له من الصحة .

٤٩ - وأجابت الحكومة بخصوص حالة مون بهادور دارجي بأنه قبض عليه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ عضو الجمعية الوطنية النائب عن بهانفتار ، السيد ر. ب. خاريل ، وعمدة قرية باكولي ، السيد تاراندي شارما . وسلماء في اليوم نفسه الى شرطة مقاطعة بهانفتار الفرعية . وذكر في التقرير الطبي المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أن صحته كانت سيئة وأنه توفي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . والادعاء بأنه ضرب حتى الموت ادعاء باطل تماما ولا أساس له من الصحة .

٥٠ - وفيما يخص حالة بهاكوتا بهادور بوخاريل ، أفادت الحكومة أن تقريره الطبي ، المؤرخ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، أشار الى سوء حالته الصحية وأنه توفي في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩١ . والادعاء بأنه ضرب حتى الموت ادعاء باطل تماما ولا أساس له من الصحة .

٥١ - وتفيد الحكومة إنه نظرا الى خطورة الجرائم التي ارتكبها كل من بهاكوتا بهادور بوخاريل ، ومون بهادور دارجي ، وتيكارام سوبا ، الذين قبض عليهم بسبب أنشطتهم الارهابية ، لا تنشأ مسألة تقديم تعويض الى أقاربهم .

بوليفيا

المعلومات المحالة الى الحكومة

٥٢ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ بأن حالات التعذيب الاربعة التالية أفيد بأنها حدثت في بوليفيا:

(أ) الفارو غارشيا لينيرا ، وراكيل غوتيرييث دي جارشا ، وهي مواطنة مكسيكية ، احتجزتهما وحدتان تابعتان لوزارة الداخلية في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، وعذبتا بالصدمة الكهربائية على اليدين والصدر والأعضاء التناسلية والساقين والاذنين . وأجبرت السيدة غوتيرييث على البقاء ٤ ساعات فيما يسمى بوضع الخنزير ورُكلت وضربت تكرارا على ردفها وبطنها وساقها ،

(ب) فيكتور أورتيث ومكاريو تولا ، وهما مجننان في مجن شونشوكورو ، قبض عليهما في نيسان/أبريل ١٩٩٢ وعُذبا بالضرب والصدمة الكهربائية . وأجبر مكاريو تولا على وضع سماعة والاستماع الى أصوات حادة الى درجة لا تحتمل .

البرازيل

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة منها بشأنها

٥٣ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة في رسالة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أنه تلقى معلومات عن ممارسة التعذيب في البرازيل . وتفيد هذه المعلومات إن الشرطة تعتمد بصورة منتظمة الى ضرب أطفال الشوارع في كويابا ، بولاية ماتو غروسو ، وامساء معاملتهم لاجبارهم على اعطاء جزء من ايراد سرقاتهم . والاطفال الذين ليس لديهم ما يعطونه أو يرفضون ذلك يؤخذون الى قسم الشرطة ويضربون ، وكثيرا ما يلف رجال الشرطة قبضة يدهم بقطعة قماش لكي لا تخلف علامات . ويوضع الاطفال أحيانا في الصندوق الخلفي للسيارة ويساقون الى مكان على ضفة نهر كويابا تدعوه الشرطة "كل البشر" . وهناك يُقيد الاطفال الى عمود ويفطسون في النهر حتى يشرفوا على الغرق . ويهددون بالموت اذا ما أبلغوا عن امساء المعاملة .

٥٤ - وورد تقرير عن حالة ماورو مارتينز صولانو ، وعمره ١٧ عاما ، ويقال انه توفي بعد أن عذبتة الشرطة التي قبضت عليه في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قرب منزله في كويابا . وقد أتهم بسرقة أجهزة كهربائية واقتيد الى قسم شرطة مانتا ايزابيل وعُذب عدة ساعات . وأفادت زوجته التي اعتقلتها الشرطة أيضا ، بأن التعذيب شمل الضرب وتغطيس رأسه في الماء حتى تكاد الضحية تختنق . ونقلت الشرطة جثة مارتينز الى المستشفى حيث قالوا انه اصيب بنوبة قلبية . أما سجل شهادات الوفاة فيفيد إن سبب الوفاة كان الاختناق نتيجة التغطيس في الماء ، وذكر في التقرير الطبي أن الرئتين كانتا تحويان نحو لتر ماء .

٥٥ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أفادت الحكومة ، فيما يخص هذه الحالة ، أن مركز الدفاع عن حقوق الإنسان طلب الى المحامي العام في ولاية ماتو غروسو توضيحات عن التدابير التي اتخذتها النيابة للتحقيق في الحالة ومعاينة المسؤولين عن وقوعها . وأفاد النائب العام أن الشرطة أجرت تحقيقا عن الحادثة وأن الاجراءات الجنائية أحيلت الى المدعي القضائي للقضايا المدنية والجنائية .

٥٦ - وأحال المقرر الخاص أيضا معلومات الى الحكومة تتعلق بكارلوس اباريسيدو لاديسلاو ، وانطونيو بينيرو ازفيدو ، ولاورنتينا اباريسيدو دوس سانتوس ، وجيلسون الغيس دا كروس ، وميلتون لوث ، واليزيو دي خيسوس ، ومارسيو بوزولي ، وماسيونيل فيرنانديز دو برادو ، وفيرمينو لوبيس ، وفالديسير دي المايدا ، وخورخي روسا دي سوسا ، وجميعهم أعضاء في حركة العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا . وتفيد الشكاوى المقدمة أن الشرطة العسكرية قبضت عليهم في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩١ في تاكارالزينيو ، اناساتاسيو ، في ولاية ماتو غروسو دو سول ، واقتيدوا الى سجن

اكويديوانا . وبسبب سوء المعاملة التي تعرض لها المحتجزون ، نُقل أحدهم إلى المستشفى وبات الآخرون يمشون بصعوبة .

٥٧ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أجابت الحكومة بأن مركز الدفاع عن حقوق الإنسان هو الذي طلب معلومات من أمانة الأمن العام لولاية ماتوغرومو دو مول عن ادعاءات التعذيب الذي وقع على هؤلاء الأشخاص والتدابير ذات الصلة التي اتخذت للتحقيق في المسؤوليات .

٥٨ - وعلاوة على ما سلف ، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩١ لطلب تعليقات من الحكومة فيما يتعلق بوفاة لويس الكسندر دا سيلفا ، وهو عامل بناء لم تكن له سوابق جنائية ، أثناء احتجاجه في الشرطة ، وذلك بعد قيام الشرطة العسكرية لولاية ساو باولو بإلقاء القبض عليه مع ثلاثة أشخاص آخرين يدعون ريفينالدو سيلفا وإيرونالدو باتيستا وقاصر يدعى "ماركينهوس" في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بالقرب من مسكنه في إيتابيفي . فلقد اصطحبت الشرطة العسكرية بعد القبض عليه بثلاث ساعات إلى مركز شرطة إيتابيفي ، الذي تديره الشرطة المدنية ، حيث مات حسبما يدعى نتيجة لضربه بقسوة . وتفيد التقارير بأن معهد الطب الشرعي ذكر أنه تبين من تشريح جثة لويس الكسندر دا سيلفا أن بها كدمات متعددة بالوجه والصدر والبطن وجروح سطحية على الأطراف . وتبين أيضا وجود نزيف داخلي كثيف في الصدر نتيجة لتهتك في القلب وفي الأوعية الدموية الرئيسية . واستنتج الأطباء الشرعيون أن سبب الوفاة هو نزيف حاد نتيجة لاصابته بآلة غير حادة . وأفرجت الشرطة عن الأشخاص الثلاثة الذين احتجزوا مع لويس الكسندر دا سيلفا والذين قيل إنهم شهدوا الضرب ولكنهم اختفوا بعد ذلك بدعوى خوفهم من الأعمال الانتقامية .

بوروندي

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٥٩ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، بأن معلومات وردت إليه تفيد بأن عدة أشخاص من أصل "هوتو" قد أُلقي القبض عليهم وتعرضوا للتعذيب بعد الهجمات التي شنها المتمردون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على منشآت عسكرية وغيرها في بوجومبورا وبوبانزا وسيبيتوكي . وقد أشير بوجه خاص ، إلى الحالات التالية:

(١) أُلقي القبض على جان - برشمانني باراغونزوا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ في غيهانغا ، في مقاطعة بوبانزا ، واقتيد إلى أحد مراكز الشرطة في بوبانزا . ويقال إن يداه قيدت بقيود محكمة جدا لدرجة أنه شعر بالألم شديدة في ذراعيه حالت دون قدرته على تناول الطعام بنفسه ؛

(ب) ألقى القبض على شارلز موغيرانيزا أيضا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . ويقال إنه تعرض للتعذيب لدى قيام رجال من قوات الأمن باستجوابه في مركز شرطة بونانزا . ويقال إنه أصيب بجراح ، ولا سيما في إحدى قدميه ؛

(ج) ألقى القبض على ازيدور مييزا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ في بوجومبورا ، في منطقة سيبيتوكي ، واقتيد إلى فرقة المباحث الخاصة . ويقال إنه ضرب بشدة وعذب أثناء استجوابه وأنه أصيب ، نتيجة لذلك ، بكسر في ضلعين . وقيل إنه لم يعالج من جراحه .

٦٠ - وتفيد المعلومات الواردة انه يفترض ، أن عشرين شخصا اشتبه في أنهم أعضاء في مجموعة المعارضة السرية وهي حزب تحرير شعب هوتو محتجزون في مقر فرقة المباحث الخاصة التابعة للدرك وذلك حتى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . ويقال إنهم وضعوا في زنزانة يبلغ طولها نحو خمسة أمتار وعرضها نحو أربعة . وقيل إن أيديهم كانت مقيدة باستمرار وأنهم يعانون بوجه خاص من كسور ومن جروح غير ملتئمة . ويبدو أنه لم تقدم لهم أي عناية طبية .

٦١ - وعلم المقرر الخاص أيضا أن التعذيب كان يستخدم كثيرا ، حتى قبل أحداث شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، مع الأعضاء المفترضين في حزب تحرير شعوب هوتو في مراكز الاحتجاز التابعة للدرك أو لشرطة الأمن العام . وتتمثل أساليب التعذيب المستخدمة في أكثر الأحيان في تقييد ذراعي المحتجزين بشدة بالغة إلى أن تقترب الكتفين خلف الظهر ويقطع الحبل لحم الذراعين . ويقال إن ضحايا هذا النوع من المعاملة قد أصيبوا بالموت (الفنغرينا) أو بشلل في الذراعين . وعلاوة على ذلك ، كثيرا ما يجرح المحتجزون بواسطة السناكي ويضربون ، وبخاصة على أخمص القدمين ، ويجبرون على الركوع على ركبهم فوق زجاجات أو حصى طوال فترات طويلة .

الكاميرون

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٦٢ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، بشأن معلومات وردت إليه تفيد بأن مجموعة من القوانين الاستثنائية ، المعدلة آخر مرة في نهاية عام ١٩٩٠ ، خولت موظفين حكوميين كبار ملطعة احتجاج الأشخاص طوال فترات طويلة ، وأحيانا إلى أجل غير مسمى ، بلا اتهام أو محاكمة . وقد حدثت حالات التعذيب في فترات الاحتجاز هذه . وقد حدث في كثير من الأحيان على نحو متزايد احتجاج معارضين لنظام الحكم أو أشخاص ينتقدون الحكومة طوال فترات قصيرة بدون إحالتهم إلى المحاكمة . وخلال هذه الفترات ، عذب هؤلاء الأشخاص أو تعرضوا لأشكال أخرى من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تمثلت بوجه خاص في الضرب على أخمص

القدمين وتسليط صدمات كهربائية على أبدانهم . ولم يتم اطلاقا اجراء تحقيق رسمي في ادعاءات التعذيب . وأشير ، بوجه خاص ، إلى الحالات التالية:

(أ) انيست ايكاني وهنرييت إيكوي . احتجزا في شباط/فبراير ١٩٩٠ على نحو غير قانوني ووضعا في حالة عزل لمدة تبلغ عدة أسابيع وعُذِّبا وتعرضا لسوء المعاملة أثناء استجوابهما . ويقال إن انيست ايكاني جرّد من ملابسه وضرب وأجبر على الوقوف بلا طعام ولا ماء طوال عدة أيام . ويقال إن هنرييت ايكوي حرمت أيضا الطعام لمدة ثلاثة أيام أثناء قيام الشرطة باستجوابها ؛

(ب) جان - جاك ايكينيدي ، وهو من أنصار الحكومة السابقين الذي استقال من الحزب الحاكم (التجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني) في أيار/مايو ١٩٩١ لتشكيل الحركة التقدمية . أُلقي عليه القبض في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أثناء محاولته تنظيم تجمع سياسي في دوالا . واحتجز لمدة تقل عن ٢٤ ساعة يقال إنه تعرض خلالها للتعذيب أثناء وجوده في الحبس على ذمة التحقيق بعد اخلاء سبيله دون توجيه أي تهمة إليه ، لزم ادخاله المستشفى . ويقال أيضا إن زوجته وأمه كانتا ضحية لاعتداء عنيف من جانب رجال قوات الامن ولكن لم يقبض عليهما ؛

(ج) صمويل ايبوا من الاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم ، وتشارلز تشونغانغ من المنظمة الكاميرونية لحقوق الانسان ، ونحو خمسة عشر عضوا هاما من قادة مجموعات المعارضة التي أنشئت مؤخرا ، احتجزوا لمدة ٢٤ ساعة تقريبا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أثناء قيامهم بتنظيم مظاهرة للاحتجاج على احتجاز جان - جاك ايكينيدي . ويقال إنهم عُذِّبوا وإن كثيرين منهم لزم ادخالهم المستشفى بعد اخلاء سبيلهم . ويقال أيضا إن تشارلز تشونغانغ ضرب على أخصر قدميه بقضيب من الحديد وجلد بقضيب حديدي مغطى بأنبوب من المطاط . ويقال إن محتجزا آخر ، وهو صمويل ايبوا من الاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم ، حبس بملابسه الداخلية في زنزانة صغيرة ومظلمة مع أربعة أشخاص آخرين وضرب ؛

(د) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، يقال إن نحو ثلاثين مجينا سياسيا في سجن نكوندنفي ضُربوا وعُذِّبوا وتركوا بدون رعاية طبية بعد العثور في زناناتهم ، إثر عملية تفتيش قامت بها سلطات السجن ، على مذياع ، ونسخة من القرآن ، ومسبحة ، وأشياء أخرى ممنوعة . وكان من بين هؤلاء السجناء أشخاص احتجزوا بدون محاكمة ، وآخرون ادينوا بعد محاكمتهم أمام محاكم عسكرية خاصة ، وآخرون أيضا استمر احتجازهم على الرغم من انقضاء مدد العقوبات المحكوم بها عليهم بعد محاولة الانقلاب التي حدثت في نيسان/أبريل ١٩٨٤ . ويقال إن مسجونين توفيا بعد ضربهما ثم حرمانهما من الرعاية الطبية . ولم يجر تحقيق رسمي في وفاتهما ولا في الادعاءات المتعلقة بالتعذيب ومووء المعاملة ؛

(هـ) زاما كيمبي نديفرو وبلين بيرينيوي . تلقى المقرر الخاص معلومات تكميلية عن هاتين الحاليتين اللتين وجه بشأنهما التماسا عاجلا في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وتفيد هذه المعلومات أنه يقال إن عشرة على الاقل من رجال الشرطة

العسكرية ومعهم قائد قسم الدرك المحلي ، ضربوهما لدى إلقاء القبض عليهما . ويقال إنهما ضربا مرة أخرى بمجرد وصولهما إلى قسم الدرك . وإنهما غُطّسا في ماء بارد . وبعد إخلاء سبيلهما ، لزم ادخال زاما كيمبي نديغرو المستشفى .

٦٣ - وأخيرا ، وردت إلى المقرر الخاص معلومات فيما يتعلق بأحوال الاحتجاز ، القاسية بوجه خاص ، في سجن تشوليري الثاني الذي يقع في شمال البلد والتي يقال إنها تسببت في كثير من الضحايا . ويقال إنه لا يؤذن للسجناء بمفادرة زناناتهم ، وإن كميات المياه والطعام محدودة للغاية ، وإنه لا يوجد أي علاج طبي . ويقال إن شمة سجناء اشتكوا فضربوا وحبسوا في زنانات معتمة تماما طوال سبعة أيام .

٦٤ - وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه ، وجه المقرر الخاص التماسات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص المذكورين فيما يلي والذين أبدت مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب . وتورد التواريخ التي أرسلت فيها هذه الالتماسات بين قوسين في نهاية الموجز .

٦٥ - سينغو تونكام ، رئيس أحد التنظيمات الطلابية ، يقال إن رجالا من قوات الأمن ألقوا القبض عليه في دوالا ، في ليلة ١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، بعد اشتراكه في اجتماع للجنة تنسيق أحزاب المعارضة . وأفاد المصدر أنه وجدت ، خلال الأشهر السابقة ، عدة حالات لأشخاص ألقى القبض عليهم لأسباب سياسية وتعرضوا للتعذيب في مراكز الشرطة (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) .

٦٦ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ردت الحكومة بأن سينغو تونكام المحبوس حبسوا احتياطيا في سجن ياوندي المركزي متهم بالتزوير وباستخدام مستندات مزورة وبمخالفة قانون الأسماء . وذكر أنه يتمتع برعاية طبية وأنه يسمح له باستقبال الزائرين . كما أنه لم يتخذ أي تدبير تقييدي ضده ولم يتعرض إطلاقا للتعذيب أو لسوء المعاملة . وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن سينغو تونكام حوكم ابتدائيا وأدين في جميع التهم الموجهة إليه .

٦٧ - جان - ميشيل نينتشو ، وهو ناشر ، ورئيس حزب المعارضة ، التجمع من أجل الوطن ، وعضو في لجنة العمل الشعبي من أجل الحرية والديمقراطية (Cap Liberté) ، وإيمانويل واتو ، وهو أخصائي معلوماتية ، ومنسق اقليمي للجنة العمل الشعبي في دوالا . يقال إنه قبض عليهما بغير إذن في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وإنهما اقتيدا إلى مبنى الشرطة في بونانغو ، دوالا ، حيث ضربا بشدة . ونتيجة لسوء المعاملة ، يقال إن جان - ميشيل نينتشو أصبح عاجزا عن السير وإن حالته مزعزعة كثيرا . ومن جهة أخرى ، رفض تقديم أي علاج طبي لهما كما رفض لهما قيام أي محام بزيارتهما . (٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) .

٦٨ - الدكتور زاما كيمبي نديفرو ، رئيس حركة الكامبيرون للناطقين باللغة الانكليزية ، ومتيفن اندي ، رئيس فرع الحركة في باميندا ، وبلين بيرينيوي ، أمين فرع الحركة في باميندا ، وجيلبرت آذيه ، طالب . أفادت المعلومات الواردة أن هؤلاء الأشخاص كانوا ضمن مجموعة من المتظاهرين ألقى عليهم القبض في باميندا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ أثناء قيامهم بمظاهرة سلمية وتم اقتيادهم إلى مبنى الدرك . وفي هذا المكان ، يقال إن شهودا رأوا بعض المحتجزين وهم يُضربون بهراوات وبمقابض البنادق . ويقال إنهم وضعوا بعد ذلك في حالة عزل . (٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢) .

٦٩ - هاميني بيوليو ، ضرب وألقى عليه القبض في نكونغسامبا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ واقتيد بعد ذلك إلى ياوندي حيث وضع في حالة عزل في مقر الدرك . وكانت المعلومات الواردة تشير أيضا إلى أنه حرم الرعاية الطبية رغم إصابته بمرض السكر وضعف حالته الصحية . (٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) .

٧٠ - وبعد إقامة حالة الطوارئ في الاقليم الشمالي الغربي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، تمت عمليات قبض جماعي على أعضاء في الجبهة الاجتماعية الديمقراطية في باميندا . وتعرضت أعداد كبيرة منهم للضرب . ويقال إن ٢٠٠ شخص تقريبا ، من بينهم نغالا نغور (عضو في الجبهة) ، وبيتر نغوفور (رجل أعمال) . وفرانسيس ساما (محام) ، وأوفيليا ر. منديزي (محامية) ، ونيو واكاي (رئيس سابق للمحكمة العليا) ، موضوعون في حالة عزل في مراكز الفرقة المختلطة المتحركة ، وشرطة الامن ، والدرك . (١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) .

جمهورية أفريقيا الوسطى

المعلومات المحالة الى الحكومة

٧١ - في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، بعث المقرر الخاص رسالة الى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تحتوي على موجز للمعلومات الواردة فيما يتعلق بوفاة الدكتور جان - كلود كونجوغو أثناء الاحتجاز ، وهو أخصائي بصريات الذي كان يبلغ خمسين سنة من العمر والعضو في حزب التحالف من أجل التقدم ، بعدم قيام الشرطة بالقبض عليه في بانغي في ١ آب/أغسطس ١٩٩٢ . وكان القبض قد تم أثناء مظاهرة نظمتها نقابات وأحزاب من المعارضة . وبعد اقتياد السيد كونجوغو الى مركز الدرك ، يقال إنه ضرب ضربا شديدا إلى حد أنه لم يعد يستطيع الوقوف مما استوجب نقله إلى المستشفى حيث مات بعد بضع ساعات .

تشاد

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٧٢ - وجه المقرر الخاص إلى حكومة تشاد التماسين عاجلين لصالح أشخاص أفادت المعلومات الواردة بأن القبض ألقى عليهم ويتعرضون لخطر التعذيب . وأرسل الالتماس الأول في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢ وكان يتعلق بمجموعة تبلغ نحو ٤٠ تشاديا قيل إنه قبض عليهم في شباط/فبراير ١٩٩٢ في نيجيريا وأعيدوا بالقوة إلى تشاد وأودعوا السجن . وتفيد المعلومات الواردة ، أن بعضا من هؤلاء الأشخاص محتجزون في المبنى القديم للرئاسة في نجامينا وكذلك في مقر الشرطة المعروف بمركز المباحث وتنسيق المعلومات . ويقال إن بعض السجناء ماتوا الآن بسبب أحوال الاحتجاز القاسية للغاية وسوء المعاملة .

٧٣ - وأرسل الالتماس الثاني في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وكان يتعلق بمحمد خالد ومحمد اسحق العضوين في مجموعة المعارضة المسماة الحركة من أجل الديمقراطية والتنمية وكذلك بثلاثة عشر تشاديين آخرين من الاعضاء المفترضين في هذه الحركة كانوا يعيشون في المنفى في ولاية بورنو في نيجيريا . وتفيد المعلومات الواردة أنهم أعيدوا إلى تشاد حيث كانوا محتجزين في مركز المباحث وتنسيق المعلومات في نجامينا .

شيلي

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٧٤ - في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بشأن معلومات وردت إليه بشأن ١٧ حالة تعذيب خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢ . وفيما يلي هذه الحالات:

(أ) برنادا يوخينيا فالنزيولا مونتيسينوس ، ألقى القبض عليها في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ في مظاهرة سلمية ومرخص بها . وأثناء احتجازها ، تعدت عليها الشرطة بالضرب بالهراوات وبالركل . وتفيد شهادة طبية مرفقة بالشكوى التي رفعت إلى المحكمة ، بأنها أصيبت بورم ممتلئا بالدم فوق الحاجب الأيسر ، وبآثر على الركبة اليمنى ، وبكيس مملئ نتيجة لاصابتها في معممها الأيسر ؛

(ب) خوان كارلوس شافيز بيكليل ، احتجزته الشرطة في تجمع بالطريق دعست إليه منظمة من أقارب المحتجزين المختلفين . واقتيد إلى مقر شرطة سانتياغو حيث ركل ولكم على الوجه ، وكاد يُخنق بواسطة كيس وقيدت يداه بأغلال مربوطة في سياج معدنية عدة ساعات ؛

(ج) خورغي الغريديو دي لا فوينتي ليانوس وماريو فالنزويزا مارتينيز ، قبض عليهما في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ أثناء حملة قامت بها الشرطة أثناء مرورهما عبر "لا بينتانا" . واقتيدا إلى قسم الشرطة التابع والثلاثين حيث قام أفراد من فرع المركبات المفقودة باستجوابهما وطلبوا منهما التجسس على مناضلين سياسيين في قريتهما . وعندما رفضا ذلك ، سلطت على أجزاء مختلفة من جسديهما صدمات كهربائية ؛

(د) أدان ايلوي باشيكو بنتو ، أخذته فرقة كبيرة من رجال الشرطة والمدنيين اقتحمت مسكنه بعد وقوع هجوم على قسم شرطة تينييستي ميرينو في بوداهويل واقتيد إلى قسم الشرطة الثالث حيث تم استجوابه وركل وضرب بوحشية ولم يسمح له بتناول أي طعام أو بالنوم ؛

(هـ) روبيرتو انطونيو موراليس بينوشي ، اختطفته في ١٢ أيار/مايو ١٩٩١ مجموعة مجهولة العدد من الرجال المشتبه في أنهم من أفراد القوات الحكومية في ميدان البينار في سان خواكين ووضعت عصا على عينيه ودفع إلى داخل سيارة واقتيد إلى مكان سئل فيه عن مكان وجود شخص يعتقد أنه اشترك في قتل السيناتور غوزمان . وتعرض أثناء الاستجواب للركل واللكم . وكانت قبضات أيدي الرجال ملفولة في قماش مبلول لكي لا تترك اصابع واضحة . وبعد أكثر من ٦ ساعات ، اقتيد وهو ما يزال مقيدا ومعصوب العينين ورمي في الطريق السريع العام ؛

(و) نلسون ارنستو روز اغيليرا ، ألقته الشرطة القبض عليه في الطريق العام في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١ وأخذته وهو معصوب العينين إلى قسم الشرطة الثالث . وتعرض لاستجواب مكثف مدة سبعة أيام . وترك معظم الوقت معلقا أو واقفا . ولم يقدم له أي طعام أو شراب وضرب ، خصوصا ، على الرأس . وهددت الشرطة بإيذاء أفراد أسرته . وحسب حسابا انفراديا طوال ٢٢ يوما ؛

(ز) الغريديو هربرتو مارشانت فيغويرا ، أخذته الشرطة من الطريق العام في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ . واقتيد وهو معصوب العينين إلى قسم الشرطة الثالث حيث تعرض لاستجواب مكثف ضرب أثناءه مرارا . واستمر ذلك طوال سبعة أيام كان خلالها مقيدا اليدين بالاعلال ولم يقدم له أي طعام . ولم يسمح له بالنوم طوال أربعة أيام . وتتم أيضا تعريضه كثيرا للبرد . وحسب حسابا انفراديا طوال ٢٢ يوما ؛

(ح) فرانسيسكو خافيير دياز تروخيللو ، أخذته الشرطة بينما كان يسير في الطريق العام . واقتيد وهو معصوب العينين إلى قسم شرطة سانتياغو الثالث حيث تم استجوابه . وركل ولكم وضرب بخرطوم على الكتفين واليدين . واستخدمت أقمشة مبلولة لتخفيف اللكمات . واستخدمت قداحة لإصابته بحروق خفيفة . واستمر ذلك طوال سبعة أيام لم يسمح له خلالها بالنوم أو بالأكل أو بالشرب وأجبر على البقاء واقفا في معظم الأوقات وحسب حسابا انفراديا طوال ٢٢ يوما ؛

(ط) اليسيا ليرا ماتوس ، رئيسة منظمة التنسيق من أجل حقوق الانسان ورابطة عائلات السجناء السياسيين ؛ ونيليدا مولينا مورغادو ولورينا رييس اندرسون العضوتان في حركة مناهضة التعذيب ؛ وخوسيه انطونيو مابات منديز وفرانسيسكو اوليا

لاغوس ، رئيسا اللجنة الوطنية لحقوق الشباب ، احتجزوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أثناء اشتراكهم في مظاهرة سلمية واقتيدوا إلى قسم شرطة سانتياغو الأول حيث تم التعدي عليهم بالضرب والسب وتوجيه تهديدات إليهم . واقتيدت النساء بعد ذلك إلى قسم الشرطة الثامن والثلاثين حيث أجبرن على خلع ملابسهن ووضعت عصابات على أعينهن ؛

(ي) أنا ماريا سيبولفيدا سانهويسا ، ألقى عليها القبض ١٥ رجلا أو نحو ذلك في منزلها في ٦ آذار/مارس ١٩٩٢ دون الإفصاح عن هويتهم . واقتيدت إلى شكنات التحريات المركزية وهي معصوبة العينين حيث تم استجوابها ، وتهديدها ، وتجريدها من ملابسها ، وتسليط صدمات كهربائية عليها ؛

(ل) كريستيان كارديناس خوفري ، ألقى القبض عليه في الشارع يوم الاثنين الموافق ٩ آذار/مارس ١٩٩٢ واقتيد إلى شكنات التحريات المركزية حيث صُغ ولُكْم ورُكِّل وملطت صدمات كهربائية على أجزاء مختلفة من جسمه ؛

(م) ميرينتشو فيغانكو فيغويرا ، أُلقت الشرطة القبض عليه في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٢ في فيلا فرانكا . واقتيد أولا إلى قسم الشرطة الحادي والعشرين ثم إلى القسم الثامن والثلاثين . وتعرض في المركزين للمضايقة وموء المعاملة . وغُطيت رأسه في القسم الأول بثوب نسائي سفلي (تنورة) وضرب بوحشية . وشد شعره وكاد يخنق . وأجبر على اتخاذ أوضاع غير طبيعية وحبس في نوع من الخزانات .

٧٥ - ووردت إلى المقرر الخاص معلومات أيضا عن كثرة اساءة معاملة الشباب المجندين أثناء الخدمة العسكرية . واسترعى نظره إلى ثلاث حالات:

(أ) انطونيو لينين سانشيز باردو ، بدأ خدمته العسكرية في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ في فرقة مظلات "بلديهيوي" ومدرسة القوات الخاصة ، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، تعرض لأشكال مختلفة من التعذيب ، وبخاسة للضرب والتهديد من جانب جنود القسم الحادي عشر بقيادة الملازم فلاديلو ؛

(ب) خوسيه كريستيان ارياغادا ميلو ، بدأ خدمته العسكرية في مدرسة ضباط الصف في شارع "سان ايغناسيو" بسانتياغو . وتكررت اساءة معاملته من قائد فرقته ، الرقيب ريني اوبازو ريكيلمي ، والرقيبين ساليناس وبوستوس بنوشي ، والعريف غونزاليس شامورو . وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، عولج من أورام ممتلئة بالدم في عيادة فرقته بعد تعدي الرقيب ساليناس عليه بالضرب ؛

(ج) خورغي انطونيو كونشا ميزا ، بدأ خدمته العسكرية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في مدرسة "لا لارينا" للاتصالات السلكية واللاملكية ونقل بعد ذلك إلى "بلديهيوي" . وتعرض في كلا المكانين للمضايقة المستمرة . وفي "بلديهيوي" ، كانت من بين أشكال العقاب البدني التي تعرض لها الضرب بأشياء غير حادة وللكمات على عنقه وعن أذنيه . وفي ذات مرة ، ذهب بعد ضربه بعصي وحبل على قدميه إلى العيادة حيث ضرب مرة أخرى على قدميه بسلك توصيل الراديو . وقام بعد ذلك الرقيب بامكونان وبيناييليلو بتسليط صدمات كهربائية على عنقه وعنقي مجندين آخرين .

الصين

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٧٦ - في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، أحال المقرر الخاص الى حكومة الصين رسالة تحتوي على موجز للادعاءات التي وردت فيما يتعلق بممارسة التعذيب في البلد فضلا عن عدة حالات فردية . وردت الحكومة على هذه الرسالة في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ . وعلاوة على ذلك ، وجه المقرر الخاص ستة التماسات عاجلة بالنيابة عن أشخاص كانوا معرضين لخطر التعذيب وفقا للمعلومات الواردة . وأرسلت الحكومة أيضا ردودا فيما يتعلق ببعض هذه التماسات .

(١) المعلومات المتعلقة بممارسة التعذيب بوجه عام

٧٧ - تفيد المعلومات الواردة ، بأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة جزء روتيني من الاحتجاز في أقسام الشرطة ، ومراكز الاحتجاز ، ومعسكرات العمل ، والسجون ، فيما يتعلق بالأشخاص الذين يلقي القبض عليهم بسبب الاشتباه في مباشرتهم أنشطة وطنية في منطقة التبت التي تتمتع بالحكم الذاتي أو في تعاطفهم معها . وتشمل أساليب التعذيب الأكثر شيوعا المشار إليها في التقارير استخدام عصي كهربائية توضع على الصدر وأحيانا في الفم ، وأخمص القدمين ، والأعضاء التناسلية ؛ واستخدام السجائر المشتعلة لاحتكاك الحروق ؛ واستخدام الكلاب لعض المحتجزين ؛ واستخدام الأغلال والسلاسل لتقييد السجناء ممدداً طويلاً ؛ وجعل الأشخاص يقفون في الخارج عدة أيام في المرة الواحدة ، أحيانا على كتل من الجليد ، وجعل السجناء يركعون على طرف قطع خشبية مثلثة .

٧٨ - ويُعذَّب السجناء المدانون أحيانا أو تساء معاملتهم بشدة كعقاب على مخالفتهم المزعومة لأنظمة السجون . بيد أن التعذيب وسوء المعاملة يحدثان في كثير من الأحيان عندما يكون الأشخاص محتجزين بضعة أسابيع أو أشهر بغير محاكمة ثم يُخلّس سبيلهم ، وقبل توجيه تهمة رسمية اليهم . ففي هذه الأحوال ، يكون التعذيب جزءاً لا يتجزأ من عملية الاستجواب المكثفة ويقال إن ضباط مكتب الأمن العام أو ضباط الشرطة الشعبية المسلحة يقومون به .

٧٩ - ويستجوب المحتجزون عدة ساعات في المرة الواحدة عددا من المرات يمل إلى ثلاث أو أربع مرات يوميا أحيانا في وسط الليل . ويتم الاستجواب عادة في غرفة تحتوي على كرسي واحد أو كرسيين ومنضدة . ويُجعل المحتجزون أحيانا يخلعون ملابسهم إلى حد التعري ويجلسون على الأرض . وبينما يتولى أحد الأشخاص كتابة الملاحظات ، يتناوب محقق أو أكثر في استجواب السجين وضربه . وإلى حين استكمال الاستجواب ، يحجز المحتجزون عادة في حالة عزل دون امكان الاتصال بمحام وهم معزولون عن أسرهم وأصدقائهم . ومن جهة أخرى ، يقال إنه لا توجد قنوات رسمية فعالة يستطيع المحتجز أو أقاربه تقديم شكوى من خلالها .

٨٠ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، أرسلت حكومة الصين التعليقات التالية التي منقوم ، بناءً على طلبها ، باستنساخها بأكملها:

"١ - كان دائماً الموقف الأساسي لحكومة الصين هو مقاومة جميع أشكال التعذيب ومنعها بحزم . وقد حظرت الصين التعذيب طويلاً حسب ما يمليه عليها الضمير ، وكفلت حق مواطنيها في الحياة على نحو فعال ، وضمت ألا تتعرض كرامتهم الفردية لأي اعتداءات غير مشروعة . وكانت سياسة الصين دائماً أنه حيثما يوجد القانون ، فإنه يمكن ويجب الالتزام به ، وينبغي التحقيق في المخالفات ، وتلتزم الصين بمبدأ المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون ، وهي تتناول بمنتهى الجدية تحسين تشريعاتها على الدوام وتضمين نظامها القانوني حظر التعذيب .

٢ - وينص الدستور الصيني والتشريعات ذات الصلة على أحكام لمنع التعذيب من حيث المبدأ ومن حيث الموضوع معاً: فلا يجوز القبض على أي مواطن بغير موافقة النيابة العامة أو بغير أمر يصدر منها أو من محكمة شعبية أو عن طريق أي شخص غير سلطات الأمن العام ، ويحظر احتجاز أحد على نحو غير قانوني التعدي على حق المواطنين في الحياة أو تقييده على نحو غير قانوني بأي وسيلة أخرى ، ولا يجوز المساس بها للمواطنين من كرامة الإنسان . ويحظر التشهير بالمواطنين أو تشويه سمعتهم أو توجيه تهم كاذبة اليهم أو تلغيق التهم لهم بأي شكل من الأشكال . وينص قانون العقوبات الصيني على عقوبات مناسبة بسبب التعذيب أي بسبب جرائم انتزاع الاعترافات بالتعذيب ، والاحتجاز على نحو غير قانوني ، ووضع الأشخاص تحت المراقبة على نحو غير قانوني ، وإجراء عمليات التفتيش على نحو مخالف للقانون ، والتشهير وتشويه السمعة ، وتوقيع عقوبات بدنية على السجناء أو إساءة معاملتهم ، والتعدي غير القانوني على حرية العقيدة الدينية للمواطنين أو انتهاك عادات وتقاليد الأقليات العرقية ، وما إلى ذلك . وينص قانون العقوبات أيضاً على أنه إذا تسبب أحد موظفي الدولة في آلام جسدية أو آلام جسدية خفية لأشخاص يجري التحقيق معهم أو لأشخاص محكوم عليهم ينفذون الأحكام المحكوم بها عليهم كوسيلة لانتزاع أقوال منهم ، يتعين على سلطات تنفيذ القوانين أن توقع عليهم عقوبات تتناسب مع خطورة الجريمة . وإذا لم يؤد التعذيب إلى عاهة مستديمة ، ينبغي أن يعتبر حالة خطيرة من حالات "التسبب في أذى جسدي" يعاقب عليها بالسجن مدة تتراوح بين ثلاثة وسبع سنوات ، وإذا نتجت عن ذلك وفاة ، تكون العقوبة السجن من سبع سنوات إلى مدى الحياة . ويحتوي التشريع الصيني أيضاً على أحكام لمنع وحظر التعذيب أثناء سير إجراءات تنفيذ القوانين . ويجيز قانون الدعاوى الإدارية ، الذي صدر في عام ١٩٩٠ ، للمواطنين التماس الحماية القانونية عند قيام مؤسسة تابعة للدولة أو موظفيها بانتهاك حقوقهم ، ويوفر وسيلة مباشرة وفعالة لذلك .

٣ - وفي الصين ، يحمي القانون الحقوق الأساسية للأشخاص المحكوم عليهم الذين ينفذون الأحكام المحكوم بها عليهم . ولا يوفر القانون للمحكوم عليهم الاحتياجات المادية الأساسية للحياة والرعاية الطبية والأمن الصناعي وحماية العمل فحسب ، ولكنه يوفر لهم أيضا الحق في الامتنان ، والدفاع ، والسلامة الجسدية ، وحقوقهم الفردي في عدم تعرضهم للاهانة ، وفي تقديم الشكاوى ، والابلاغ عن الجرائم ، الخ . ولا يحرم المجرمون حقوقهم السياسية ، ويحق لهم جميعا الادلاء بأصواتهم وفقا للقانون .

٤ - وتقوم السلطات الصينية المسؤولة عن تنفيذ القوانين في كل عام بالتحقيق مع الأفراد المتهمين بالتعذيب وبتوقييع عقوبات عليهم ، وهم غالبا من موظفي الدولة الذين يستخدمون التعذيب لانتزاع الاعترافات ومن حرس السجون الذين يوقعون عقوبات بدنية على السجناء أو يسيئون معاملتهم . وبمقتضى القانون ، هناك عادة لدى التحقيق في حالات التعذيب أسلوبان للقيام بذلك . وفي الأسلوب الأول ، تقوم أجهزة الأمن العام أو النيابة العامة بتسجيل الحالة وتباشر التحقيق ثم تحيل الدعوى إلى المحاكم للفصل فيها ، وفي الأسلوب الثاني ، تباشر السلطات الادارية التحقيق . والهيئة الادارية المختصة هي ادارة الرقابة التي تهتم بالانضباط المدني ، وهي مطالبة بإحالة أي حالة يمكن أن تشكل جريمة إلى سلطات تنفيذ القوانين التي تجري التحقيق وفقا للإجراءات القانونية .

٥ - وللتحقق من سلامة تنفيذ العقوبات في المؤسسات العقابية والسجون والاصلاحات الأخرى عن طريق تسهيلات العمل ومما إذا كان السجناء يتعرضون للعقاب البدني أو لسوء المعاملة ، أنشئت آليات خاصة لتفتيش السجون في كل نيابة عامة . ومقر بعض هذه الآليات في السجون وفي وحدات الاحتجاز ، ويعمل البعض الآخر على أساس نمط تفتيش يومي . ويتعين على الإدارات المسؤولة عن مثل هذه الأمور في أجهزة الأمن العام ، لدى قيامها بالتحري عن قيام رجال من الأمن العام بمعالجة أي حالة أن تبحث عما إذا كانت الاعترافات قد انتزعت بالتعذيب وذلك إلى قيامها ببحث إجراءات العمل وأساليبه بدقة . وتوجد عادة في أجهزة الأمن العام على كافة المستويات إدارات رقابية وتأديبية ومراكز للشكاوى لتلقي التقارير والشكاوى المتعلقة بالتعذيب والضرب وتجري هذه الإدارات تحقيقات دقيقة في أي حالات تظهر لانتزاع اعترافات بالتعذيب أو عن طريق انتهاكات مماثلة لحق المواطنين في الحياة . وحيثما يؤدي خروج السجناء عن النظام إلى إصابات فيما بينهم ، يقوم العاملون الطبيون بفحصهم ، وفي حالة حدوث وفيات ، يقوم الطبيب الشرعي الملحق بالنيابة العامة أو بالمحكمة الشعبية بإجراء هذا الفحص .

٦ - وينص التشريع الصيني أيضا على أنه يحق للأفراد الذين تعلق بهم إصابات نتيجة لقيام أجهزة الدولة أو موظفيها بانتهاك حقوقهم المدنية أن

يطالبوا بالتعويض قانونا . وتنص المادة ٤١ من الدستور على أن للمواطنين الذين تلحق بهم خسائر بسبب قيام أي جهاز من أجهزة الدولة أو أي موظف من موظفيها بانتهاك حقوقهم المدنية الحق في التعويض وفقا للقانون . وتنص المادة ٦٧ من قانون الدعاوى الادارية على أنه اذا انتهكت أو أضررت الحقوق والمصالح المشروعة لأي مواطن أو شركة أو غيرها من المؤسسات نتيجة لإجراء اداري معين قامت به إحدى الهيئات الادارية أو أحد موظفيها ، يحق لهذا الفرد أو لهذه الشركة أو لغيرها من المؤسسات المطالبة بالتعويض . وتنص المادة ٤٢ من لائحة النظام العام على أنه اذا كانت العقوبة التي وقعتها أجهزة الامن العام على أحد المواطنين بسبب خرقه النظام العام غير صحيحة ، فإنه يتعين الاعتراف للطرف المضرور بهذا الخطأ واعادة أي ممتلكات تكون قد صدرت اليه ، واذا لحق ضرر بالحقوق والمصالح المشروعة للطرف المضرور فإنه يتعين تعويضه عن هذا الضرر .

وتحرز الصين حاليا تقدما في الاعمال التحضيرية المتعلقة بقانون التعويض في وضع هذا القانون . وقبل الانتهاء من وضع هذا القانون ، يمكن أن تقوم هيئة ادارية بالتباحث أو بالبت في أهم بنود مطالبات التعويض المقدمة من ضحايا التعذيب مثل النفقات الطبية ، وما فاتهم من كسب ، والتكاليف الغذائية الاضافية وما الى ذلك ، بعد موافقة السلطات الادارية وسلطات تنفيذ القوانين ، كما يمكن عوضا عن ذلك ، أن تنظر المحاكم في أي دعوى مدنية أو ادارية في نفس الوقت الذي تنظر فيه في الدعوى الجنائية وأن تصدر أمرا بالتعويض .

٧ - وختاما ، دافعت السلطات الصينية المعنية بتنفيذ القوانين دائما عن الحقوق القانونية للمجرمين وعاملتهم معاملة انسانية . ولا أساس من الصحة اطلاقا للاتهام الذي ورد طي رسالتكم بأن التعذيب في التبت وفي أجزاء أخرى من الصين يشكل عملية "روتينية" . وليست قائمة الحالات التي تذكر بالتفصيل جميع طرق القسوة وسوء المعاملة والتعذيب التي توقع على المجرمين إلا شائعات زائفة ومغرضة .

(ب) الحالات الفردية المحالة الى الحكومة

٨١ - سونام دولكار ، قامت مجموعة تتكون من ٢٠ من رجال الشرطة تقريبا بالقضاء القبض عليها دون إذن بذلك في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ وقامت أيضا بتفتيش مسكنها في لهاसा . ثم اقتيدت الى مجن سترو (قسم السجن رقم ٤ ، وهو جزء من مجمع السجون في سانغيب) . واعتبارا من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، جردت من ملابسها حتى أصبحت عارية وسلطت على جسمها صدمات كهربائية أو عذبت بشكل آخر مرة كل يومين مدة ستة أشهر . واغتصبت أيضا جنسيا بقضيب كهربائي . ولم تتلق أي علاج طبي حتى شباط/فبراير ١٩٩١ عندما أُنذر أحد أطباء السجن بأنها مشرفة على الموت وعندئذ توقفت دورات التعذيب . ولم يسمح لها بالخروج من زنزانتها في أي وقت من الاوقات ولم تر أي سجناء آخرين اطلاقا . ولم يقدم لها أي حشية أو غطاء .

٨٢ - وأفادت الحكومة بأن التحقيق أجري مع سونام تولكار في تموز/يوليه ١٩٩٠ وفقا للقانون لقيامها بتقديم معلومات الى وكالة معادية خارج البلد ولاشتراكها في أنشطة غير مشروعة بغية اسقاط الحكومة . ونظرا لاقرارها بذنبها وحسن سلوكها ، فقد اعترفت بجريمتها من تلقاء نفسها وتعهدت بعدم الاجرام مرة أخرى . وأبنت أجهزة الامن العام الصينية في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ الرأفة تجاهها طبقا لما هو منصوص عليه في القانون وأمرت باخلاء سبيلها .

٨٣ - لوبسانغ تنزين وتمبا وونغدراك ، وكلاهما سجين في درابتشي ، ضربا بشدة ووضعا في الحبس الانفرادي بعد محاولتهما تقديم عريضة الى وفد من الدبلوماسيين التابعين للولايات المتحدة كان في زيارة للسجن في آذار/مارس ١٩٩١ .

٨٤ - وفيما يتعلق بهاتين الحالتين ، أفادت الحكومة بأنه في ١ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، أثناء قيام الممثل الدائم السابق للولايات المتحدة لدى الصين بزيارة السجن في منطقة التبت التي تتمتع بالحكم الذاتي ، طلب أحد المجرمين ، وهو تمبا وونغدراك ، من مجرم آخر ، هو لوبسانغ تنزين ، أن يعطي جلسة أحد الزوار مذكرة قام بإعدادها . ومنعتهما ادارة السجن ، وفقا للائحة السجن ، من مغادرة زنزانتهم خلال فترة قصيرة كعقوبة ؛ ولم يحدث الضرب الشديد المدعى به ولا إيداعهما الحبس الانفرادي .

٨٥ - نغاوانغ زويبا ، من دوي ، باقليم دامسهنغ ، قيل إنه ينفذ عقوبة السجن مدتها خمس أو ست سنوات ؛ وكلسانغ غيالتسن ، يقال إنه ينفذ عقوبة سجن مدتها ست سنوات ؛ ونغاوانغ تسوندروي ، يقال إنه ينفذ عقوبة سجن مدتها أربع أو خمس سنوات ؛ ونغاوانغ ليغشي ، يقال إنه ينفذ عقوبة سجن مدتها أربع أو خمس سنوات ؛ ونغاوانغ نامغيال ، من دامسهنغ ، يقال إنه ينفذ عقوبة سجن مدتها ثلاث أو أربع سنوات . هؤلاء الرهبان الخمسة من دنغ - غار ، وهو دير بوذي في التبت في تويلونغ ديشن بالقرب من لهاسا ، يقال إنهم اعتقلوا بعد ظهر يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ أثناء محاولتهم نشر راية وطنية للتبت في بداية مظاهرة في منطقة باركهوور . وادعى أحد الشهود أن ضباط مكتب الامن العام تعدوا بالضرب على الرهبان ويبدو أن أحد الرهبان قد أصيب بكسر في يده .

٨٦ - فيما يتعلق بهذه الحالات ، أفادت الحكومة بأن محكمة لهاسا الشعبية الجزئية حكمت على نغاوانغ زويبا ونغاوانغ ليغشي ونغاوانغ نامغيال في آذار/مارس ١٩٩١ بالسجن مدة ست وأربع وثلاث سنوات ، على التوالي ، بسبب اشتراكهم في أنشطة غير مشروعة تهدف الى انقسام البلاد وإلى الاطاحة بالحكومة .

٨٧ - تسيرنغ تاشي ، وهو راهب من دير سيرا من ميدرو لابدونغ ، ألقى القبض عليه وضرب بشدة لاشتراكه في مظاهرة في منطقة باكهوور في لهاسا في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩١ . واقتيد بعد ذلك الى سجن غوتسا وأجبر على التبرع بالدم .

٨٨ - نفاوانغ تسيباك وسونام لهامو ، من تاشي لهوكا ، ونفاوانغ شويزوم ، من لهوكا تشونغاي ، وبنسوغ تندرول وباسانغ وانغمخو وباسانغ درولما ودشن درولما ولوبسانغ تشويدرون وداوا تشازوم . يقال إن هذه الراهبات التسع من دير شوبسانت ودير شونغسب للراهبات ، ألقى القبض عليهن في لهاسا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وأنهن اقتدن الى سجن غوتسا . وأثناء احتجازهن ، علقن من أذرعهن وأقدامهن ، وضربن وملطت على أجسامهن صدمات كهربائية .

٨٩ - ويقال إن عدة محتجزين في السجون وفي مراكز الاحتجاز في منطقة التبت التي تتمتع بالحكم الذاتي توفوا في السنوات الأخيرة أثناء حبسهم أو في غضون أسابيع قليلة من اخلاء سبيلهن ، فيما يبدو نتيجة لسوء معاملتهم أو نقص الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز . وابلغ بوجه خاص عن الحالات التالية:

(أ) تساملا ، وهي تاجرة من لهاسا ، توفيت في أواخر آب/أغسطس أو أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بعد نحو ثلاثة أشهر من اخلاء سبيلها من حبس مدته سنتين ونصف في مركز احتجاز غوتسا . ولقد وضعت في حالة عزل في الأسابيع الستة الأولى من احتجازها على الأقل يقال إنها تعرضت خلالها للضرب والركل مرارا أثناء استجوابها . ومساءت حالتها بعد مرور عدة أشهر في الحبس وقيل إنها نقلت في أيار/مايو أو حزيران/يونيه ١٩٩١ إلى عيادة بالقرب من غوتسا ثم إلى مستشفى الشعب في لهاسا حيث يبدو أنه أجريت لها عملية جراحية استكشافية تبين منها أنها مصابة بتهتك في الطحال . وبينما كانت في المستشفى ، يبدو أنه قيل لها سبيلها أخلي وأنها ينبغي أن تعود إلى منزلها . وتوفيت في مسكنها بعد نحو ثلاثة أشهر ، فيما يبدو نتيجة للاصابات التي لحقت بها أثناء حبسها .

(ب) ييشي (ي - تشيس) ، وهو رسّام من لهاسا ، ويقيم في تاربو لينغكا ، ألقى القبض عليه في حوالي منتصف الليل يوم ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ بدعوى اشتراكه في مظاهرات قبل ذلك ببضعة أيام . وضرب بشدة في السجن وأصيب بكدمات شديدة . ولحقت به أضرار بالغة في أعضائه التناسلية . وعندما أخلي سبيله في تموز/يوليه أو آب/أغسطس ، كان عاجزا عن السيطرة على مثانته أو عن السير . وتوفي في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(ج) شوزد تينبا شويغل (شوس - مدزاد - بستان - با شوس - بهيل) ألقى القبض عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وضرب بشدة في السجن . وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، نقل من سجن في مجمع منغيبب إلى مستشفى الشعب في لهاسا . وتفيد التقارير بأنه توفي في اليوم التالي أو في ٢٧ آب/أغسطس . ووفقا لما ذكره أحد شهود العيان ، كان لون الجثة "أزرق يميل إلى السواد بأكملها" .

٩٠ - وفي رسالة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ المشار إليها أعلاه ، أحال المقرر الخاص أيضا الى حكومة الصين معلومات بشأن حالة هان دونغفانغ ، المناضل العمالي أثناء الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية التي حدثت عام ١٩٨٩ ، وهو الذي أسيئت معاملته على نحو خطير في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٢ في محكمة الشعب في مقاطعة دونغتشونغ في بكين التي كانت قد استدعي إليها لمناقشة أمر يتعلق بالامكان . وقد ضربه موظفون من المحكمة بشدة بهراوات كهربائية ولم يتوقفوا عن الضرب إلا عندما لاحظوا أنه يلاقي صعوبة كبيرة في التنفس . ويقال إن الضرب قد تسبب في امتلاء قفصه الصدري بالسوائل .

٩١ - وأبلغ المقرر الخاص الحكومة أيضا بأنه تلقى تقريراً يحتوي على ادعاءات بتعذيب أشخاص أُلقي القبض عليهم لسبب يتعلق بحركة عام ١٩٨٩ المؤيدة للديمقراطية وايداعهم في سجون مقاطعة هونان ، ولا سيما سجون يوانجيانغ ، وهنغيانغ ، ولينغلينغ ، وهواي هوا ، وشنزهو ، ولونغسي ، وشانغشا . وتشير التقارير ، بوجه خاص ، الى الحالات التالية .

٩٢ - يو رشيجيان ويو دونغوي ، السجينان في سجن لينغلينغ ، يدعى أنهما وضعا في زنزاتين للحبس الانفرادي منذ أواخر عام ١٩٨٩ وأنهما تعرضا لاشكال مختلفة من التعذيب البدني . ونتيجة لذلك ، تدهورت صحتهم بشدة وفقدوا يو دونغوي السيطرة على وظائفه الاخراجية .

٩٣ - وفيما يتعلق بحالة يو شيجيان من مقاطعة ليويانغ في اقليم هونان ، أفادت الحكومة بأن محكمة الشعب المحلية المتوسطة في بكين حكمت عليه في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٩ بالسجن مدى الحياة وجُرد من حقوقه السياسية مدى الحياة لمخالفته القانون الجنائي . أما فيما يتعلق بيو دونغوي من مقاطعة ليويانغ في اقليم هونان ، فلقبت أفادت الحكومة بأن محكمة الشعب المحلية المتوسطة في بكين حكمت عليه في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ بالسجن مدة عشرين سنة وجُرد من حقوقه السياسية مدة خمس سنوات لمخالفته القانون الجنائي .

٩٤ - بن يوشانغ ، وهو مدرس متقاعد من جامعة هونان ، أُلقي القبض عليه في منتصف حزيران/يونيه ١٩٨٩ واقتيد الى السجن رقم ١ في شانغشا . وقيل إنه وضع أثناء وجوده في السجن مدة ثلاثة أشهر تقريبا على جهاز يعرف باسم "اللوحة ذات الاغلال" - وهو عبارة عن لوحة أفقية يقترب حجمها من حجم الباب ومزودة بأغلال معدنية في أركانها الاربعة وبثقب كبير في طرفها السفلي . ويوضع السجين على السطح الاعلى للوحة ويهداه وقدماه مقيدة بالاغلال الاربعة . ويسمح الثقب للسجين بقضاء حاجته .

٩٥ - وأفادت الحكومة بأن بن يوشانغ ، وهو من الذكور ، وموظف في جامعة هونان ، اعتقله مكتب الأمن العام المحلي في شانغها لاشتراكه في أعمال الشغب في عام ١٩٨٩ ولكن أطلق سراحه بعد ذلك .

٩٦ - شو شيرونغ ، حكم عليه في عام ١٩٩٠ بالسجن مدة سبع سنوات وأرسل إلى سجن لونغسي . وفي ١٢ شباط/فبراير ١٩٩١ ، نقل إلى وحدة العقاب بالحبس الانفرادي في سجن الاقليم رقم ٢ في محافظة لينغ لينغ التابعة لهونان . ويقال بأنه وضع لدى وصوله إلى هذا السجن على " اللوحة ذات الاغلال" وبقي هناك مدة ثلاثة أشهر كاملة .

٩٧ - وأفادت الحكومة أن شو زهيرونغ ، من مقاطعة انسيانغ في اقليم هونان ، حكمت عليه محكمة هونان الشعبية الاقليمية المتوسطة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ بالسجن مدة خمس سنوات وجُرد من حقوقه السياسية مدة سنتين لمخالفته القانون الجنائي .

٩٨ - فان شونغ ، ألقي عليه القبض في نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٩ وحبس في السجن رقم ٢ في شانغها حيث يقال إنه ملطت صدمات متكررة بهراوة كهربائية على أجزاء حساسة من جسمه . ووضع أيضا على " اللوحة ذات الاغلال" .

٩٩ - وأفادت الحكومة بأن فان شونغ اعتقله مكتب الأمن العام لاشتراكه في أعمال الشغب في عام ١٩٨٩ ولكن أخلي سبيله بعد ذلك .

١٠٠ - تشن غانغ ، وهو عامل في مصنع سيانغتان للالات الكهربائية ، أدين في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ويدعى أنه ظل مفلول اليدين والقدمين لفترة عشرة أشهر .

١٠١ - وأفادت الحكومة أن تشين غانغ ، وهو من الذكور ، حكمت عليه محكمة الشعب المتوسطة في آب/أغسطس ١٩٨٩ بالاعدام مع ايقاف تنفيذ العقوبة مدة سنتين لمشاركته في أعمال عنابة إجرامية في مدينة كيانغتان . وهو لا يزال ينفذ العقوبة المحكوم بها عليه .

١٠٢ - وعلاوة على ما ذكر أعلاه ، أحال المقرر الخاص إلى حكومة الصين ستة التماسات عاجلة بالنيابة عن الاشخاص المذكورين بعد ، الذين أبدت مخاوف بشأن احتمال تعرضهم للتعذيب . ويرد تاريخ ارسال هذه الالتماسات بين قوسين في نهاية الموجز الذي يتعلق بها .

١٠٢ - غاو شوكسيان ، من الكوادر السابقة في شركة هونغيانغ للنفط ، ألقى القبض عليه في آب/أغسطس ١٩٨٩ في هونغيانغ واتهم باختلاس أموال من الشركة التي يديرها . وتفيد التقارير أنه حبس في حالة عزل مدة تزيد على سنتين وضربه محقق من النيابة الجزئية لجنوبي هونغيانغ أثناء استجوابه . ونتيجة لذلك ، يقال إنه فقد حاسة السمع في إحدى أذنيه ، ومع ذلك ، فإنه لم يسمح له بزيارة طبيب أو بأي علاج لصابته . ويقال أيضا إن الشكاوى التي قدمها إلى عدة سلطات محلية بشأن علاجه لم تلق أي استجابة . وعلاوة على ذلك ، يقال إنه لم يواجه إليه أي اتهام ولم يحاكم بعد ويخشى من احتمال تعرضه لمزيد من سوء المعاملة لإرغامه على الاعتراف بالتهمة . (٧ شباط/فبراير ١٩٩٢) .

١٠٤ - ليو غانغ ، وشانغ مينغ ، وكونغ كسيانغ ، وهم طلبة ، وتانغ يوانجوان ، ولي واي ، ولنغ وانباو ، وهم عمال في مصنع صناعة السيارات رقم ١ في تشانغتشونغ . وتفيد التقارير بأنه حكم على هؤلاء المنشقين الستة بالسجن مدداً تتراوح بين ثلاث سنوات وعشرين سنة وسجنوا في معسكر عمل لينغيانغ في مقاطعة لياونينغ ، شمال شرق الصين ، حيث تساء معاملتهم بشدة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنهم يجبرون على العمل إلى ما يصل إلى ١٤ ساعة يوميا ويتعرضون كثيرا للركل وللضرب بقبضتي اليدين والقضبان الكهربائية والأحزمة الجلدية . ويقال إن حراس من السجن كسروا ذراع ليو غانغ قبل ثلاثة أشهر . (١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢) .

١٠٥ - وفيما يتعلق بهذه الحالات ، ردت الحكومة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بأن ليو غانغ ، وتانغ يوانجوان ، وكونغ كسيانغ ، وشانغ مينغ ، ولي واي ، ولنغ وانباو قد حكم عليهم بما يتفق مع القانون لارتكابهم مخالفات لقانون العقوبات الصيني وأنهم ينفذون عقوباتهم في فرقة الإصلاح عن طريق العمل في لياويوان بمقاطعة لياونينغ . والعمل الشاق المسند إلى ليو غانغ والآخرين ، وساعات عملهم ، هما نفس عمل وساعات السجناء الآخرين ولم يطلب منهم أبدا تأدية عمل يتجاوز قوتهم أو يتجاوز عدد الساعات المقررة . وهم في صحة جيدة ، ولم يسء موظفو السجن معاملتهم إطلاقا . وادعى كسر يسد ليو هو هراء مطلق .

١٠٦ - تانك جيغمي زانغبو وثلاثة سجناء آخرون محتجزون في سجن درابتي الذي يبعد شمال لهما بمسافة ٣ كيلومترات أودعوا زنزانات عقابية في حالة عزل تام بعد اتهامهم بالصياح بشعارات تطالب باستقلال التبت أثناء زيارة أربعة من الدبلوماسيين السويسريين للسجن في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . (٤ آذار/مارس ١٩٩٢) .

١٠٧ - السيد كارما والسيد مونلام والسيد غياتسو ، ألقى القبض عليهم بين ١٧ و ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢ في قرية غياما ترايغانغ في مقاطعة مالدرو غونغكار في لهما .

وتفيد التقارير بأن سبب القبض عليهم هو ظهور بعض الملمقات في المقاطعة واقتيدوا الى سجن مقاطعة مالدرو غونغكار حيث يدعى أنهم تعرضوا للضرب . (٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢) .

١٠٨ - وفيما يتعلق بهذه الحالات ، أفادت الحكومة في ٢٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٢ بأن أجهزة الامن العام للثبّت أجرت تحريات متكررة ولكن لا يوجد بيان بالرجوع حتى عام ١٩٩٠ عن أي شخص قبض عليه في لهاما يسمى كارما أو مونلام أو غياتسو .

١٠٩ - رين واندينغ ، وهو سجين في السجن رقم ٢ في بكين ، يقال إنه معرض لخطر فقدان بصره إذا لم يتلق رعاية طبية عاجلة . وتفيد التقارير أن من المحتمل أن يصاب رين واندينغ بانفصال في الشبكية قد يؤدي الى فقدان بصره فقداناً دائماً ، ورغم ذلك فإنه لم يتلق أي علاج مناسب منذ تموز/يوليه ١٩٩١ . (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) .

١١٠ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أفادت الحكومة بأن رين واندينغ يعامل معاملة انسانية في السجن وأنه في صحة جيدة وأن نظره سليم . وليس هناك أسما من الصحة اطلاقاً للدعاء بأنه معرض لخطر "أن يصبح أعمى" .

١١١ - نفاوانغ ديتشوي ، ألقى القبض عليه في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، ونفاوانغ غومشين ، ألقى القبض عليه في آب/أغسطس ١٩٩١ ، ونفاوانغ زانغبو ، ألقى القبض عليه في آب/أغسطس ١٩٩١ ، وجامبل نييما ، ألقى القبض عليه في آب/أغسطس ١٩٩١ ، ونفاوانغ لودروب ، ألقى القبض عليه في ١٦ أيار/مايو ١٩٩١ . وتفيد التقارير بأن هؤلاء الرهبان الخمسة من التبت ومن دير دريبونغ محبوبين حالياً في مركز الاحتجاز في غوتسا الذي تديره الشرطة وتعرضوا للتعذيب . وقد أبدت مخاوف لاحتمال تعرضهم لمزيد من هذا النوع من المعاملة . (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) .

كولومبيا

المعلومات المحالة الى الحكومة

١١٢ - في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأن تقارير وردت اليه بشأن حالات التعذيب التالية التي يدعى أنها حدثت في كولومبيا:

(١) خايمي راميريز كورزو ، وخومي ديل كارمن ناخاس ، وعمر مرشان ، ألقوا دورية عسكرية القبض عليهم في ازميزالدا ، أروكا ، في ٥ آذار/مارس ١٩٩١ واتهمتهم بأنهم من أفراد إحدى جماعات حرب العصابات . وقد جردوا من ملابسهم ، وعذبوا وهددوا بالقتل . وأرغم خايمي راميريز على شرب ماء مالح بغير توقف للتنفّس وأبقيت

رأسه تحت الماء . وأرغم أيضا على الانبطاح على الأرض بينما يقوم أحد الجنود بالقفز على بطنه . وقبل إخلاء سبيلهم ، طلب منهم التوقيع على وثيقة ذكر فيها أن الجيش عاملهم معاملة سليمة ؛

(ب) هارولد ألكسندر خراميلو ، وراؤول ماريلا سالازار فيلاريار ، وامتانيلاو أنيا ، ونلسون خايمي كينتيرو ، ألقى أفراد من الشرطة الوطنية القبض عليهم في بارنكابرميخا ، سانتاندر ، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . واقتيدوا إلى شكنات الشرطة حيث تم استجوابهم . وبسبب ردودهم ، أُبقوا في صهاريج للماء وجرّدوا من ملابسهم وقيّدوا وضربوا بعد ذلك بوحشية . وغطيت أنوفهم وأفواههم بمناديل منقوعة في ماء مالح وأعطيت لهم صدمات كهربائية تصل قوتها إلى ٢٢٠ فولت . وهددوا مرارا بالاعتصام . وتم التحقيق في حالتها السيد أنيا والسيد كينتيرو واتخذت إجراءات تأديبية ضد رجال الشرطة المعنيين ؛

(ج) نورمان ألكسندر تروخيللو كورييا وألبرتو الأركون مالسيدو ، وكلاهما طالبان ، انتشلته جنود تابعين لمجموعة مازا ذات الممفحات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ من حانوت كارلوس روماس الذي يقع في شارع لا انفيليتا في إيل زوليا (شمال سانتاندر) وأرغموا على النوم على الأرض ووجهما لأعلى وربطت أيديهما . وحشرت مناديل مبلولة في فم كل منهما لمنعهما من التنفس وضربا بوحشية . وقفز جنود على بطن كل منهما ؛

(د) هوغو فاريللا موندراغون وهو محام وصحافي وعضو في اللجنة الوطنية لمنظمات الإسكان الشعبي ، احتجزه في بالميرا (فالي) رجال مسلحون وصفوا أنفسهم بأنهم أعضاء في جماعة F-2 في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ . وفي اليوم التالي ، عثر على جثته وبها علامات تشير إلى التعذيب في بوينتي فيليز ، خاموندي ؛

(هـ) بابلو ليون ، وهو مدير مزرعة ، قام جنود من الفرقة المتحركة ٢ بتعذيبه في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ بالقرب من سان فنسنتي ، مغدالينا ميديو . وهدده الجنود بقتله . وقدمت شكوى إلى وكيل النيابة المحلي ؛

(و) صمويل فرناندو روخاس موتوا ، وهو أحد أعضاء اللجنة التنفيذية وحدة العمال المركزية في فالي ديل كوكا وعضو في نقابة العمال المحلية في كرتاغو ، أخذه من منزله أفراد من وحدة المخابرات B-2 التابعة لكتيبة أياكوشو المرابطة في مانيزاليس ، كالطس ، في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ واقتادوه إلى قاعدة أنسيما العسكرية حيث قاموا بتعذيبه وبتهديده بالقتل وأجروا له عملية إعدام صورية . وأخذ بعد ذلك إلى كتيبة سان ماتيو في بيريرا ، ريارالدا ، حيث استجوب مرة أخرى وهدد بالقتل ولم يسمح له بالنوم ؛

(ز) خوسي دلفين توريس كامترو ، وهو مفتش شرطة في تابيتا ، السريتو ، سانتاندير ، يقال إنه تعرض للتعذيب في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ قبل قيام دورية عسكرية تابعة لكتيبة غارميا روفيرا بإعدامه ؛

(ج) أوسكار دي خيسوس سيلفا غوتيرييس ، وهو أحد أعضاء لجنة التضامن مع السجناء السياسيين وأحد زعماء الطلبة ، احتجزه أفراد من الشرطة الوطنية في كالي في ١ أيار/مايو ١٩٩٢ وتعدوا عليه بالضرب وقاموا بتهديده ؛
(ط) خابرييل فلورييس أوفيدو ، رئيس الرابطة الوطنية لمستخدمي الأراضي الريفية وأحد أعضاء منظمة حقوق الإنسان في شوكوري ، ألقى جنود القبض عليه في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في مونتيلو ، سان فنسنتي دي شوكوري ، سانتاندير . تعرض للتعذيب أثناء استجوابه .

١١٣ - ووردت إلى المقرر الخاص أيضا معلومات فيما يتعلق بحالة السيدة يولاندا غونزاليس فيلامار ، وهي إحدى نزيلات مجن الراعي الصالح الوطني للنساء التي توفيت نتيجة لازمة قلبية في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وتفيد المعلومات الواردة ، كانت السيدة غونزاليس فيلامار ضعيفة صحيا ولكن لم يسمح لها بمغادرة السجن للحصول على علاج مناسب في المستشفى . وكانت الرعاية الطبية التي تلقتها في السجن ضئيلة أو معدومة .

١١٤ - ووفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٩/١٩٩٢ المعنون "التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان" ، أصدر المقرر الخاص التماسا عاجلا إلى الحكومة فيما يتعلق بالمعلومات التي وردت بشأن حالي ميسار شابارو نيفيا ، وهو نقابي وعضو في الاتحاد الوطني ، وفلاديمير هنكابي غاليانو . ففي ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ألقى أفراد من إدارة الأمن الإداري في مقاطعة كيندي في بوغوتا القبض عليهما وأخذهما إلى مقر الإدارة . وأثناء القبض عليهما ، أصيب السيد شابارو نيفيا بطلقات نارية . وفي حوالي الساعة الخامسة مساء ، أدخل السيد انكابي غاليانو مستشفى سان خوان دي ديوس وبه إصابات يقال إنها ناتجة عن التعذيب . وفي الساعة الثانية عشرة وخمسة وثلاثين دقيقة من اليوم التالي ، أدخل السيد شابارو أيضا المستشفى . وأفاد الشهود أن الرجلان كانا تحت حراسة مستمرة من جانب أفراد إدارة الأمن الذين منعوهما من الاتصال بأسرهما . وقال السيد شابارو الذي توفي في ٤ آذار/مارس ، لإحدى الممرضات أنه تعرض للتعذيب وطلب منها إبلاغ مكتب النائب العام بذلك . وفي الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ١٨ آذار/مارس ، تلقت زوجته مارغريتا أغوديلو الزاوي وشقيقها هرناندو أغوديلو الزاوي تهديدات بالقتل من متحدث مجهول عن طريق الهاتف . ويقال إن الدافع إلى التهديدات هو الشكوى التي قدمتها الأسرة إلى مكتب النائب العام بشأن وفاة السيد شابارو .

المعلومات التي وردت من الحكومة فيما يتعلق بالحالات المشمولة بتقارير سابقة

١١٥ - في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، أرسلت الحكومة ردا فيما يتعلق بحالة السيد إميرو بوستمانتي الذي احتجز في موكري في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ . وكان انتباه الحكومة قد

استرعي الى هذه الحالة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ٤٩) . وجاء في الرد أن الشرطة ألقت القبض على السيد بوستمانتي في محطة مان بينيتو أباد في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٩ ثم أطلقت سراحه في اليوم التالي . ورأى مكتب حقوق الانسان أن ادعاءات السيد بوستمانتي فيما يتعلق بالتعذيب غير مقنعة وأصدر قرارا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٢ بعدم إجراء تحقيق تأديبي رسمي وأمر بحفظ الدعوى .

المعلومات التي وردت من الحكومة فيما يتصل بقرار اللجنة ٤٢/١٩٩٢

١١٦ - في رسالة مؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، أفادت الحكومة بأن الأنشطة التي تقوم بها جماعات عنيفة مختلفة لا علاقة لها بالدولة هي عقبة مباشرة أمام التمتع بالحقوق المنصوص عليها في إعلان حقوق الانسان وفي موك من قبل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ولهذه الأنشطة آثار مختلفة على الحقوق المنصوص عليها في الموك المذكورة الى جانب أنها تسبب خسائر مادية تؤثر تأثيرا كبيرا على حياة الدولة الاجتماعية والسياسية . إن عددا كبيرا من الضحايا من الاشخاص المعروفين تماما ومن الزعماء السياسيين والنقابيين والمدنيين الذين يتمتعون بمكانة عالية .

كوبا

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة عليها

١١٧ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ بأن معلومات وردت إليه بشأن عدة حالات تعذيب وسوء معاملة في كوبا . وردت الحكومة برسالة مؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

١١٨ - وتشمل بعض الحالات المشار اليها السجناء العشرة المودعين في السجن الشرقي المختلط والمذكورين أدناه .

١١٩ - خيسوس هرنانديس لويس ، ضرب بشدة على رأسه بعصيّ وقضبان كهربائية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بسبب طلبه مزيدا من الطعام . ورغم الاصابات التي لحقت به ، لم تقدم له أي مساعدة طبية وأرسل الى زنزانة عقابية .

١٢٠ - وأفادت الحكومة بأنه لم يقع أي حادث فيما يتعلق بهذا السجين . ولم يستدل على مثل هذا الحادث في سجلات السجن وذكر السجين أنه لم يوضع أبدا في زنزانة عقابية ولم تساء معاملته .

- ١٢١ - لوييس انريكي راموس ، قيدت يداه بالاغلال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وضرب بقضبان كهربائية الى أن أغمي عليه لأنه طلب مزيدا من الطعام .
- ١٢٢ - وأفادت الحكومة بأنه لا يوجد سجين تنطبق عليه هذه الاوصاف في سجلات السجن .
- ١٢٣ - ليونيل بارو أبامكال وبيدرو أدواردو كاييسرا وريني تيلليز غونزاليس وليوناردو ماسكاكيل غوميس ، ضربوا بشدة بعصيّ وهراوات وخراطيم في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وأصيب ليوناردو ماسكاكيل غوميس بكسر في يده .
- ١٢٤ - وأفادت الحكومة بأن السجناء المشار إليهم قاموا في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ مع بعض زملاء لهم يشاركونهم زنازنتهم بإحداث فوضى في الزنازنة . وأنهى هذا الأمر بعد قيام سلطات السجن بمقابلة زعيمى اشارة الشغب (كاسيلاس دياز وتيلليز غونزاليس) واقناعهما بعدم الاستمرار في ذلك . ولم يلزم اتخاذ اجراءات أخرى لاعادة اقرار النظام . ولم يوجد أي ضحايا ، ولم يصب أحد .
- ١٢٥ - دانييل بريتيو فاسكيز ، ضربه بعض المجندين الجدد بهراوات في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ ولزم ادخاله سجن المستشفى .
- ١٢٦ - أفادت الحكومة بأنه لا يوجد سجين تنطبق عليه هذه الاوصاف في سجلات السجن .
- ١٢٧ - خوسي رامون موراليس هرنانديز ، وهو سجين في الجناح الخاصة من المبنى رقم ١ ، ضربه الرقيب اليخاندرو ، رئيس حراس الوحدة ، في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، بهراوة مطاطية . وأصيب المذكور بأورام ممتلئة بالدم في بطنه وكتفه وصدره .
- ١٢٨ - وأفادت الحكومة بأن السجن تعدى على أحد حراس السجن . واستخدم الحارس هراوته النظامية لدرء التعدي . واتخذت اجراءات تأديبية ضد الحارس لأن المحكمة التأديبية رأت أنه كان يمكن السيطرة على السجن بدون استخدام الهراوة . وأخلي سبيل موراليس هرنانديز في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .
- ١٢٩ - كارلوس فونت ريبس ، ضربه الحارس ايرازمو وجنود آخرون في الجناح الخاص من المبنى رقم ٢ في ٤ أيار/مايو ١٩٩١ بهراوات مطاطية .
- ١٣٠ - وأفادت الحكومة بأنه لا يوجد سجين تنطبق عليه هذه الاوصاف في سجلات السجن .

- ١٣١ - سانتياغو أ. ميراندا كاستيلو ، ضرب بشدة في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . واستلزم قطع في خده اليسر ثلاثة غرز . وكسرت يده اليمنى وفقد الوعي ونقل الى مستشفى السجن .
- ١٣٢ - ذكرت الحكومة أن اسم السجين هو سانتياغو ميراندا رودريغيس وأنه لم يشترك في أي حادث . ولقد تلقى في ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ علاجاً طبياً لإصابة لحقت بكوعه اليسر . وسبب هذه الإصابة هو حادث وقع له ولم تحدث نتيجة للعنف .
- ١٣٣ - وأحال المقرر الخاص أيضاً معلومات إلى الحكومة فيما يتعلق بالحالات الإحدى عشر التالية .
- ١٣٤ - نويل توليدو دلفادو ، من ريميديوس ، قام أحد الحراس من الفرع ٣ في سجن فيلا كلارا الإقليمي في نيسان/أبريل ١٩٩١ بضربه بهراوة وركله في بطنه .
- ١٣٥ - وذكرت الحكومة أن أحد الحراس في السجن الإقليمي ضرب السجين . ومثل الحراس أمام محكمة تأديبية وفُصل من الخدمة . ولا يعاني السجين من آثار نتيجة للحادث .
- ١٣٦ - ارنالدو بيريز مارتى ، من ريميديوس ، ضربته مجموعة من الحراس في سجن فيلا كلارا الإقليمي بقيادة الملازم خوان دي لاكروز . ووُضع السجين في الحبس الانفرادي وفُقد الوعي مرتين .
- ١٣٧ - أفادت الحكومة أن السجين ، الذي صدرت ضده عدة أحكام ، ارتكب عدة مخالفات لنظام السجن . وفي شباط/فبراير ١٩٩١ ، تعدى على أحد الحراس الذي شكاه من ارتكابه مخالفة للنظام . وقام حراس السجن بالسيطرة على السجين حكمت عليه محكمة مختصة بالسجن مدة ثلاثة أشهر إضافية وهي عقوبة التعدي .
- ١٣٨ - رؤول فيفيروا كاسترو من كايبارين ، قام عشرة من حرس وزارة الداخلية بقيادة الرقيب جواكين كالوسو بضربه بوحشية في ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ في سجن فيلا كلارا الإقليمي . وقام الرقيب بركله في فمه مما نتج عنه قطع في شفته العليا احتاج إلى ثلاث غرز . وكان الحراس الآخرون الذين اشتركوا في هذا الحادث هم صافينو غونزاليس رودريغيز ، وغومستافو ، وماشين ، وعمر ، ومارين ، ونيسا ، الذين ضربوه بالهراوات والماشيّات . ثم حبس في زنزانة عقابية .

١٣٩ - وذكرت الحكومة أن السجين تعدى على أحد الحراس وأصابه بجروح في مجن فيلا كلارا الإقليمي في ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ . وتدخل الحراس الآخرون للسيطرة على السجين . وأُخلي سبيل السجين بعد ذلك .

١٤٠ - انطونيو سيرانو ، المعروف باسم توني ارشيتا ، ضربه الرقيب ييرو بوحشية في مجن الكيلو ٧ ، في كاماغي ، في أوائل شباط/فبراير ١٩٩١ . ووجب وضع السجين في وحدة الرعاية المكثفة في المستشفى .

١٤١ - وذكرت الحكومة أن رودريغيز سيرانو كان ينفذ حكماً بالسجن مدته ثلاثين عاماً بسبب عدة جرائم منها القتل والتعدي والسرقة وأن هذه الجرائم كانت موضعاً لإحدى عشر محاكمة . وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، تشاجر مع مجن آخر اسمه موريليو بينو باتويكا ، وألحق بخده جرحاً طوله ١٢ سنتيمتراً بسلاح غير مصقول . وتدخلت ملططات السجن . وبعد عودة النظام ، تجاوز الرقيب أو ييرو مرفانتييس حدود مهامه وضرب السجين والذي نُقل إلى المستشفى الإقليمي للعلاج . وحُكم على الرقيب ييرو مرفانتييس بالسجن مدة ستة أشهر . وسيحاكم رودريغيز سيرانو بسبب التعدي .

١٤٢ - بيرناردو كروز بيريز ، قام الرقيب الكسيس اليغيرا والحارس هومبرتو بضربه بشدة في مجن المبرادا دي ماناكاس . ولزم نقله إلى العيادة للعلاج . وفي أعقاب ذلك ، ضرب مرة أخرى . وحبس في زنزانة عقابية وهو مصاب بجراح ونزيف في جميع أجزاء جسمه ولم تُقدم له أي رعاية طبية .

١٤٣ - وذكرت الحكومة أن هناك نزيراً في مجن ماناكاس اسمه الثاني مينا وليس بيريز . ولم يشترك هذا النزير في أي حادث مع الحراس . وقد تأيد هذا بسجلات السجن وبأقوال السجين نفسه .

١٤٤ - دانييل كاردو هرنانديز ، وهو نزير في مجن بونيواتو ، ضرب بشدة في أيار/مايو ١٩٩١ . ونُقل بعد ذلك إلى الشكنات العامة للشرطة في هافانا ثم أُرسل بسرعة بعد ذلك إلى مستشفى كارلوس ج . فنلاي العسكري .

١٤٥ - وتذكر الحكومة أنه لم يتم التعدي بالضرب على السجين في التاريخ المذكور أو في أي تاريخ سابق أو لاحق له .

١٤٦ - خورخي نوارد رودريغيز ، وهو نزير في مجن كاناليتا في سييوغو دي أفيللا ، حقن نفسه بالزيت في ذراعيه للحصول على رعاية طبية . وبدلاً من الحصول على الرعاية ،

أُرسل إلى زنزانة عقابية وظل بها ١٢ يوما . وفي الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، نقل من الزنزانة وهو فاقد الوعي ومصاب بموات (غنفارين) في ذراعيه . ووجب بتر يديه عند الكتفين .

١٤٧ - وتذكر الحكومة أن السجين حقن نفسه بالزيت آملاً أن تؤدي إصابته إلى إخلاء سبيله . وأولي السجين رعاية طبية فورية أولاً في المستشفى الإقليمي ثم في مستشفى مورون . ووجب بتر يديه بسبب خطر الموت نتيجة للتعفن المعمم للدم الذي سببه الموات . وأُخلي سبيله بعد ذلك لأسباب إنسانية .

١٤٨ - بيدرو لويس غارسيا ، من ماناكاس ، فيلا كلارا ، ضربه الرقيب الكسيس اوليفيرا بهراوة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ في سجن الامبرادا دي ماناكاس . وضربه حراس آخرون بهراوات مطاطية . وأودع في زنزانة معزولة وهو مصاب بجراح في جميع أجزاء جسمه .

١٤٩ - وتذكر الحكومة أن سلطات السجن لم تترع معاملة السجين أثناء وجوده في سجن ماناكاس . وأيد هذا بيدرو لويس غارسيا الموجود الآن خارج السجن .

١٥٠ - ماريا سانتانا فونتلا ، من سانتا كلارا ، ضربه حارس من الفرع ٢ في سجن سانتا كلارا الإقليمي بوحشية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩١ .

١٥١ - تذكر الحكومة أن السجين خالف الأوامر في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩١ ورفض العودة إلى زنزانيته . وتعدى على أحد الحراس مما اضطر الحارس إلى استخدام هراوته النظامية للدفاع عن نفسه . واكتشفت المحكمة التي حققت في الحادث أن الحارس قام بذلك أثناء تأديته واجبه ودفاعاً عن نفسه من أجل السيطرة على السجين . كما وجدت أن الحارس لم يتجاوز حدود مهامه .

١٥٢ - فرنسيسكو مارتيس مانشيز ، ويبلغ ١٦ سنة من العمر ، من السيرو ، ومن نزلاء خوفيلانوس ، أُرغم على أن يجلس القرفصاء رغم العلم بأنه يعاني من الربو . وعندما رفض ذلك ، ضرب بوحشية ثم أُرسل بسرعة إلى مستشفى كولون حيث توفي في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩١ . وتدعي السلطات بأنه توفي من الربو . ويدعي أحد الأشخاص الذين نقلوه إلى المستشفى بأنه توفي من نزيف في المخ نتيجة للكدمات التي تلقاها على رأسه وأن جسمه كان مغطى بالاورام الممتلئة بالدم .

١٥٣ - وتذكر الحكومة أن الاسم الصحيح للسجين هو فرنسيسكو مونتيس مانشيز . ويتبين من السجلات ومن شهادة الشهود والمستندات أن السجين كان ضحية لازمة قلبية تسببت في

وفاته أثناء نقله إلى المركز العلاجي الذي كان سيولى فيه الرعاية الطبية اللازمة لعلاج من أزمة ربو حادة . وثبت من التشريح أن أزمة الربو هي التي تسببت في الاحداث التي أدت إلى وفاته . ولا يبين التشريح أي علامة لوقوع عنف خارجي .

١٥٤ - إفرانين سواريز ليزكانو ، وهو نزيل في مجن سانتا كلارا ، قامت مجموعة من الحراس تتكون من هكتور موراليس أوتيرو ، ويومفاني كالومو ، وأوسمانى ميديروس غوتيريس ، وميغيل لوبيز مونتيرو بضربه بخراطيم وبركله .

١٥٥ - وتذكر الحكومة أن إفرانين سواريز ليزكانو تشاجر مع مجين آخر بينما كانا يلعبان ألعاباً ممنوعة . وتدخلت سلطات السجن ولم تستخدم قوة مفرطة لدى أداؤها مهامها لواجبات وظيفتها .

١٥٦ - وأبلغ المقرر الخاص الحكومة أيضاً بأنه تلقى تقارير عن أوضاع الحبس القاسية التي تشمل الضرب وعدم تقديم الرعاية الطبية والصيدلانية لمجموعة من النزلاء المصابين بالإيدز في السجن الشرقي المختلط . وأسماء هؤلاء انزلاء هي أوسكار بيريز سيليس ، واسماعيل دوكسني ارتياغا ، وهيريبيرتو بيدرو الميدا ، وأبيل مارتينيز مارتو ، وأرييل رودريغيز ليون ، ولأزارو فالديس راميريز ، وغيلغريدو رينالدو أغيلار غارسيا .

١٥٧ - وتذكر الحكومة أن اسماعيل دوكسني مات نتيجة للإيدز في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٢ في مستشفى ميغيل انريكييز المدني في هافانا . وأُخلي سبيل أبيل مارتينيز ماتوس في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عند الانتهاء من تنفيذ عقوبته . ولم يستدل على مجين باسم لأزارو فالديس راميريز في مجلات السجن أو المستشفى . ويتلقى أوسكار بيريز سيليس ، وهيريبيرتو بيدرو الميدا ، وأرييل رودريغيز ليون ، وغيلغريدو رينالدو أغيلار غارسيا علاجاً في السجن مثل العلاج الذي يتلقاه المرضى الآخرون الذين يعانون من هذا الفيروس في المستشفيات الوطنية التابعة لوزارة الصحة . ويشمل هذا العلاج حمية غذائية معززة ورعاية طبية وصيدلانية متخصصة . ولم يذكر أي مجين من هؤلاء السجناء أنه تعرض للضرب أو لإساءة المعاملة من جانب سلطات السجن .

جيبوتي

المعلومات المحالة إلى الحكومة

١٥٨ - بَلِّغ المقرر الخاص ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، حكومة جيبوتي بأنه استلم ادعاءات تفيد بأن أغلبية الأشخاص الذين قبض عليهم في جيبوتي في أمور سياسية عُدُّوا بعد مرور وقت قليل على القبض عليهم . ويمارس التعذيب بشكل أكثر

تحديداً موظفو شعبة التوثيق والامن ، على نحو فرقة أمبولي المعروفة أيضا "بغيتا كريستوفر" أو فرقة الشمال . ويجري التعذيب عموماً أثناء فترة الحبس على ذمة التحقيق عندما لا يجوز للمعتقلين أن يتلقوا زيارات أسرهم أو محاميهم أو أشخاص من العاملين الطبيين .

١٥٩ - ويقال إن التعذيب يمارس ، بصفة خاصة ، لإرغام المعتقلين على الادلاء بأقوال يدينهم وتدين أشخاصاً آخرين ، ويمكن استخدامها أمام قاضي التحقيق . فضلاً عن ذلك ، تجري الاستجوابات التي يجريها قاضي التحقيق في نهاية فترة الحبس على ذمة التحقيق ، بحضور أفراد من قوات الامن ، ولا سيما المسؤولين من بينهم عن تعذيب الشخص المستجوب أو إساءة معاملته . ويقال إن ضباط الشرطة القضائية هددوا السجناء في أغلبية الحالات بتعذيبهم من جديد ، ولا سيما أثناء نقلهم من مركز الاحتجاز إلى النيابة العامة ، وإن لم يؤكدوا صحة المحاضر التي وقعوا عليها في مخفر الشرطة .

١٦٠ - وفيما يلي أساليب التعذيب التي تمارس في أغلب الأحيان: إدخال زجاجة في فتحة الشرج ، والحرق بالسجائر ، والضرب ، ولا سيما على الاعضاء التناسلية ، والصدمة الكهربائية ، والارجوحة ، وتتمثل في تعليق المحتجز وهو مقيد اليدين والقدمين في قضيب مثبت يركز على قواعد . وبعد وضع كمامة على فم المحتجز ، يضرب بأسلاك أو بخراطيم للري أو بعض . ويُشتم وهو في هذا الوضع ، ويرغم على ابتلاع سائل تمتصها الكمامة ويمكن أن تختلف من مياه صابونية أو مياه قذرة أو مختلطة بماء يحتوي على نوشار وذلك حتى الاختناق . وفيما يلي حالات ثلاث أبلغ عنها على وجه الخصوص:

(أ) قاسم أحمد ديني ، موظف في وزارة الشؤون الخارجية ، وعلي كوبا مدير مصرف . قبض على هذين الشخصين من جماعة عفار في شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ بتهمة حيازة منشورات تنتقد الحكومة وتدعو إلى تعدد الأحزاب . ويقال إن قاسم أحمد ديني كان أثناء احتجازه في مغوضية فرقة شرطة الشمال مقيداً إلى قضيب وهو واقف على كرسي بحيث أنه إذا ما حاول النزول من الكرسي يبقى معلقاً من القضيب . ويقال إن علي كوبا عذب بطريقة الارجوحة وبالضرب والصدمة الكهربائية ؛

(ب) حميد ديني علي (المعروف باسم "لاكيسو") ، قبض عليه في تاجورة في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٩ . ولقد أصيب بكسر في فكه ، وشرخ في ضلعه نتيجة لإساءة معاملته أثناء الاحتجاز على ذمة التحقيق .

الجمهورية الدومينيكية

المعلومات المحالة إلى الحكومة

١٦١ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، بأنه تسلم معلومات بشأن قضية فيليببي دي خيسوس مدرانو غارسيا ، مدير وحدة نشر الثقافة التابعة لجامعة سانتو دومينغو المستقلة . وقد قبض عليه رجال من فرقة شرطة

التزوير الوطنية وهو في منزله ، وأخذه إلى قصر الشرطة حيث ظل محتجزاً حتى يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير الذي أفرج فيه عنه . وكان قد ضرب بعضاً غليظة على أجزاء مختلفة من جسمه بما فيها الردفين والعانة . وضرب كذلك على الأذن اليسرى بهراوة من المطاط .

غينيا الاستوائية

المعلومات المحالة إلى الحكومة

١٦٢ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، بأنه تسلم معلومات عن تعذيب الأشخاص التالية أسماؤهم ووفاتهم نتيجة لذلك:

(١) ألبرتو ألغو من ندومو إيسنغ ، بابيبيين ، في كيب نتييم . وقد توفي في مطلع عام ١٩٩٠ في قسم شرطة باتا ،

(ب) ديوسدادو أباغا نفو من ميلي نسومو ، بابيبيين ، في كيب نتييم . وقد توفي في تاريخ ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ بعد أن احتجزته شرطة ماكابو . وتُبين شهادة الوفاة أن سبب وفاته هي كدمات شديدة في جميع أجزاء جسمه ، ولا سيما صدره وبطنه وعدة جروح وأورام ممتلئة بالدم .

١٦٣ - كذلك استلم المقرر الخاص معلومات بشأن قضية السيد نيكولاس ماموكو ايلونغا ، وهو عضو في التحالف الديمقراطي الاجتماعي ، كانت الشرطة قد احتجزته خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وقيدّ وجلد بنبوت حتى أغمي عليه .

١٦٤ - ووجه المقرر الخاص أيضاً التماسات عاجلة إلى الحكومة نيابة عن الأشخاص التالية أسماؤهم فيما يلي ، والذين كانوا ، بناء على معلومات مخبريه معرضين لخطر التعذيب أو إساءة المعاملة . وتُبين تواريخ توجيه الالتماسات المذكورة بين قوسين في نهاية الموجز المقدم عن مختلف القضايا .

١٦٥ - قبض على بلاسيدو ميكو أبوغو ، مؤسس حزب الالتقاء من أجل الديمقراطية الاجتماعية ، وبيدرو موتو مامياغا ، في مالابو . الأول في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، والثاني في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وأُخذوا إلى شكنات يستخدمها جنود مغربيين . وأفاد شهود عيان بأن ثمانية من رجال الشرطة ضربوا بلاسيدو ميكو أبوغو ضرباً عنيفاً قبل نقله ، وبأنه أصيب بجروح خطيرة . وقبض على بيدرو موتو مامياغا ، عقب مرور أيام قليلة على الإفراج عنه ، بموجب قانون للعفو العام . (٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٢) .

١٦٦ - ألقت شرطة الأمن القبض على بيلار مانيانا بعد ظهر يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عندما كانت في البار الذي تمتلكه في مالابو . ومذكور في التقرير أنه قبض عليها بتهمة حيازة نسخة عن منشور المعارضة "الالتقاء من أجل الديمقراطية الاجتماعية" (Convergencia para la Democracia Social) . شمة عامل آخر أدى إلى اعتقالها هو

أحد أقاربها ، خوسيه لوبيس نوومبا مانيانا من أعضاء المعارضة . وكان قد قبض عليه هو ذاته في شهر أيار/مايو ١٩٩٢ وأُفرج عنه فيما بعد . (٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢) .

مصر

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة بشأنها

١٦٧ - أحوال المقرر الخاص الى حكومة مصر ، في رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، موجزا عن الادعاءات الرئيسية الواردة بشأن ممارسة التعذيب في البلد وكذلك بشأن عدد من الحالات الفردية . ووجه المقرر الخاص ، فضلا عن ذلك ، التماسين عاجلين باسم أشخاص تغيد المعلومات الواردة بأنهم معرضون لخطر التعذيب .

(١) المعلومات المحالة إلى الحكومة بشأن ممارسة التعذيب عامة

١٦٨ - أُبْلِغَ المقرر الخاص بأن التعذيب أصبح من اجراءات الشرطة الروتينية يضطلع به عامة ضباط الشرطة العاديين في أقسام الشرطة وأيضا ضباط مخابرات أمن الدولة في مختلف مقارهم في القاهرة والمحافظات وحتى في بعض السجون على نحو مجنون طرة . ويمارس التعذيب بهدف انتزاع الاعترافات أو لمعاقبة المعارضين السياسيين والمشتبه بهم .

١٦٩ - ويقال إن التعذيب عاد من جديد في مصر مع فرض حالة الطوارئ بعد اغتيال الرئيس السابق السيد أنور السادات في عام ١٩٨١ ، ومع ظاهرة العنف الذي ترتكبه بعض الجماعات السياسية الاسلامية . ولقد شكل الاشخاص المشتبه بانتسابهم الى هذه الجماعات الجزء الاكبر من ضحايا التعذيب خلال العقد الماضي .

١٧٠ - ولكن لم يقتصر التعذيب على المناضلين الاسلاميين المشتبه بهم ، بل شمل أيضا بين ضحاياهم أشخاصا اشتبه بانتسابهم الى منظمات ناصرية وشيوعية ، كما شمل المسيحيين المتهمين بتحريض المسلمين الى اعتناق الدين المسيحي ، والمسلمين المتهمين باعتناق المسيحية . وكان أيضا بين ضحايا التعذيب صحفيون ، ومحامون ، وعمال ، وأطباء ، ومهندسون ، وطلبة جامعات وتلاميذ مدارس . وكذلك كان من بين ضحايا التعذيب في مصر فلسطينيون مقيمون وبعض الزوار .

١٧١ - وتفيد التقارير بأنه الى جانب الحالات السياسية ، يقال إن المواطنين المصريين يتعرضون يوميا الى معاملة لانسانية ومهينة في أقسام الشرطة . ولقد أصبح التعذيب واساءة المعاملة من اجراءات الشرطة الروتينية في التحقيق في الجرائم العادية واستجواب المشتبه بهم .

١٧٢ - وتنطوي وسائل التعذيب على اطفاء أعقاب السجائر المشتعلة على أجسام الضحايا ، والضرب بأسواط وسيور جلدية فضلاً عن الضرب بأشياء صلبة ، والتعليق في أوضاع مؤلمة للغاية لفترات طويلة مما يؤدي من آن لآخر الى ظهور شلل مؤقت أو دائم ، وتسليط الصدمات الكهربائية على الاعضاء التناسلية وغيرها من الاجزاء الحساسة في الجسم . وتصحب التعذيب عادة أشكال أخرى من اساءة المعاملة بما فيها الشتم والتهديد بقتل الضحية ، واغتصاب الشخص أو اغتصاب زوجته أو قريباته . ومما يسهل ممارسة التعذيب ، عزل السجناء لفترة طويلة المسموح به في ظل قانون الطوارئ .

١٧٣ - ووردت معلومات ، خصوصاً فيما يتعلق بالاعتداءات على السجناء المحكوم عليهم ، والمحتجزين الاداريين ، والمحبوسين حبساً احتياطياً ، في مجمع سجون طرة . وتشمل الاعتداءات إنزال عقوبة الجلد والحبس الانفرادي ، مع قيام سلطات مجمع سجون طرة باستخدام العقاب الثاني على نطاق واسع دون مراعاة الحدود التي يضعها القانون . ويماء معاملة السجناء ، بالإضافة الى ذلك ، بحرمانهم من نزاهاتهم في فناء السجن أثناء النهار ، ومن زيارات أفراد أسرهم . فضلاً عن ذلك يتكرر كثيراً نقل السجناء السياسيين في وسط الليل من السجن ويؤخذون الى مقر مخابرات أمن الدولة في لافوغلي حيث يتم تعذيبهم بوحشية . ويتعرض السجناء على الأرجح لمثل هذه المعاملة في بداية فترة مجنهم .

١٧٤ - ويجوز ان يفحص الاطباء الشرعيون ، بناء على طلب من النيابة (نيابة الدولة) أو من المحكمة ، المسجونين السياسيين المتهمين والذين يدعون بأنهم عذبوا . ولكن لا تتاح الفرصة عادة للمحبوسين اداريّاً الذين يحتجزوا دون توجيه تهمة اليهم أو محاكمتهم ، بتقديم شكوى الى السلطات المختصة بشأن معاملتهم .

١٧٥ - وكثيراً ما تتم الفحوص الطبية بعد مرور وقت طويل على التعذيب المدّعى به . ولكن تمكن الاطباء الشرعيون في بعض الحالات من استنتاج أن العلامات الموجودة على أجسام المعتقلين السياسيين تتفق مع أماليب التعذيب التي يصفونها هؤلاء مع التاريخ الذي يدّعى بأن التعذيب حدث فيه .

١٧٦ - كذلك امتلح المقرر الخاص تقارير تنتقد القانون رقم ٣٩٦ (١٩٦٥) الخاص بتنظيم السجون ، الذي يسمح في الفقرة ٧ من مادته ٤٣ بجلد السجناء كمعقوبة تأديبية ، فيجوز معاقبة السجناء بجلدهم ما لا يزيد عن ٣٦ جلدة مع الاستعاضة عن السوط بعصا رفيعة اذا كانت من السجين دون ١٧ سنة ، ولا ينبغي ان يتجاوز الضرب في هذه الحالة ١٠ جلدات . وتطبق عقوبة الجلد في كافة السجون - بما فيها سجون طرة - بربط السجين وهو نصف عريان الى هيكل خشبي . ويجيز القانون رقم ٣٩٦ ، بالإضافة الى ذلك ، حبس السجين انفرادياً كمعقوبة تأديبية ، ويقصر فترة العقوبة الواحدة على ما

لا يزيد عن ١٥ يوما . وتفيد المعلومات الواردة بأنه كثيراً ما يتم تجاوز هذه الفترة في مجمع سجون طرة وبأن بعض السجناء يقضون كامل فترة حبسهم الإداري في الحبس الانفرادي .

١٧٧ - وتفيد التقارير أيضاً بأن ضحايا التعذيب لا يقدمون عادة شكاوى رسمية ، سواء لأنهم لا يعتقدون بأنه سيتم اتخاذ أي خطوات للتحقيق في أمرهم ، أو لأنهم يخشون الانتقام . وتكتفي النيابة العامة بمجرد تسجيل ملاحظتها وجود علامات اعتداء جسدي ولكنها لا تبذل جهداً جدياً لمقاضاة الجناة .

(ب) الحالات الفردية المحالة الى الحكومة

١٧٨ - كان محمد معتز علي عبد الكريم يبلغ من العمر ١٥ عاماً عندما قبض عليه وعُذّب في عام ١٩٩٠ . واحتجز في المرة الأولى في شهر أيار/مايو لفترة شهرين . ولم يمض أسبوعان على إطلاق سراحه إلا وقبض عليه من جديد وظل محتجزاً حتى ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . واحتجزته مخابرات أمن الدولة طوال هذه الفترة في المنيا بمعبد مصر وفي سجن الاستقبال في طرة خارج القاهرة ، وحبس حبساً انفرادياً في زنزانة تحت الأرض لفترة حوالي شهر . وكان معصوب العينين ومقيد اليدين والقدمين . ويقال إنه جُرد من ثيابه وعلّق في قضيب يرتكز على طاولتين . كما ضرب على أخمصي قدميه . وعندما انتفخت قدماه ارغم على الجري أو صبت مياه باردة عليهما لإزالة الورم .

١٧٩ - كانت هناء علي فراج طالبة تبلغ من العمر ١٧ عاماً عندما تم القبض عليها في منزلها في المنيا في أواخر تموز/يوليه ١٩٩٠ . وعُلّقت في قضيب في وضع مقلوب وضربت على أخمصي قدميها بعصى خشبية غليظة .

١٨٠ - قبض على الدكتور احمد اسماعيل محمود ، وهو طبيب بشري ، في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، عندما اعقبت عمليات القاء القبض الجماعية اغتيال رئيس مجلس الشعب ، واتهم بأن له صلة بالاخوان المسلمين . واحتجز الطبيب ، في بادئ الامر ، في مركز مخابرات أمن الدولة في شارع جابر بن حيان حيث كان معصوب العينين ، ومجرداً من ثيابه ، ومقيد اليدين والقدمين بإحكام . وقيل إنه ضرب ضرباً شديداً على الوجه ، كما استعملت الصدمات الكهربائية على أعضائه التناسلية . واستمرت هذه المعاملة لمدة أربعة أيام قيل إنه حرّم خلالها من الغذاء وترك وحيداً دون ثياب في غرفة قذرة . وأخذ إلى سجن أبو زعبل حيث مكث ١١ يوماً ثم نُقل إلى مقر مخابرات أمن الدولة في ميدان لاطوغلي حيث يقال إن التعذيب استمر ، ولا سيما الصدمات الكهربائية .

١٨١ - قبض على محمد خلف يوسف ، وهو معلم ، في منزله في أسيوط ليلة ١٦/١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وضرب ضرباً مبرحاً أثناء احتجازه ، وهُددت زوجته بالتعذيب وسلّطت على الأجزاء الحساسة من جسمه صدمات كهربائية ، وعُلّق من المصممين .

١٨٢ - قبض على عادل سيد قاسم شعبان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ فيما يتعلق باغتيال رئيس مجلس الشعب السابق في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وضرب أثناء احتجازه على أجزاء مختلفة من جسمه ، وسلّطت عليه الصدمات الكهربائية ، وعُلّق من يديه المقيدين وراء ظهره .

١٨٣ - ألقى رجال إدارة الأمن في سفاجه في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، القبض على الشاذلي عبيد الصغير وهو محام ، ونقل إلى معسكر قوات الأمن المركزية في الفردقة . وقبل نقله إلى سجن الاستقبال في طرة ، ضرب ضرباً مبرحاً وعُلّق وسلّطت عليه صدمات كهربائية . وكان قد قبض عليه في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ وعُذّب مما أدى إلى إصابته بشلل مؤقت في ذراعه الأيمن .

١٨٤ - واستدعي عبد المنعم جمال الدين وهو صحفي في مجلة الشعب الأسبوعية ، في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ إلى مقر مخابرات أمن الدولة في الجيزة ، وأخذ منه وهو معصوب العينين إلى لاطوغي . وهناك قام عدة ضباط بتعذيبه في لاطوغي واستجوابه طوال ساعات عديدة وهو معصوب العينين . وشمل التعذيب تسليط صدمات كهربائية على الأجزاء الحساسة من جسمه وضربه مما أدى إلى إصابته بجروح وأورام في يديه وفخذه وقدميه .

١٨٥ - ألقى القبض عدة مرات بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ على المهندس طلعت فؤاد قاسم . وحبس حبساً انفرادياً في سجن الاستقبال في طرة في الجناح التأديبي في زنزانه مغيرة للغاية منّت فيها كافة منافذ الهواء ، باستثناء ثقب واحد صغير . وحُرِمَ من الغذاء الصحي والمياه النظيفة والأدوية اللازمة الفراش والغطاء ، ولم يسمح له بمفاداة زنزانه للذهاب إلى المراحيض إلا بضع دقائق كل يوم . وعُذّب كذلك بانتظام في مقر مخابرات أمن الدولة في لاطوغي الذي كان ينقل إليه من السجن بين الساعة ١/٠٠ و ٤/٠٠ صباحاً . وشمل التعذيب في لاطوغي ضربه ضرباً مبرحاً ومنتف شعير ذقنه وتسليط صدمات كهربائية .

١٨٦ - ألقى القبض على محمد رشاد عبد الرحيم الامام من المنصورة ، وضرب ضرباً مبرحاً أمام أسرته ، وأصيب نتيجة لهذا الضرب بطرش في اذنه اليسرى وبخلع في كتفه اليسرى . وكذلك سلّطت عليه صدمات كهربائية .

١٨٧ - أُلقي القبض على كَسَّاب محمد عباس في ١١ أيار/مايو ١٩٨٨ بتهمة تشكيل منظمة بهدف القيام بانقلاب . وعقب القبض عليه ، أُجْلِسَ على كرسي وُعُلِقَ في وضع مقلوب . وضرب في هذا الوضع بسوط وأحزمة جلدية . ونقل فيما بعد إلى سجن أبو زعبل حيث ضرب ثم إلى سجن طرة حيث قضى ١٣ شهرا في الحبس الانفرادي .

١٨٨ - أُلقي القبض على المهندس طلعت فؤاد قاسم عدة مرات في عام ١٩٨٨ ، واعتقل في مقر مخابرات أمن الدولة في لاطوغلي ، وفي سجن طرة من بين جملة أماكن . وظل في الحبس الانفرادي فترات طويلة ، وضرب وسلّطت عليه صدمات كهربائية على نحو متكرر .

١٨٩ - أُلقي ٢٠ رجلا من قوات الامن القبض على عاطف جميل محمود من المنيا في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ونقلوه إلى المبنى الجديد لمخابرات أمن الدولة في المنيا . وقيل إنه ظل مقيد اليدين وراقداً على الأرض مع تسليط صدمات كهربائية عليه . وعندما أفرج عنه بعد مرور بضعة ساعات لم يكن قادرا على تحريك أحد ذراعيه ولا على التبول .

١٩٠ - أُلقي القبض في أسيوط في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على احمد ثابت محمد البالغ من العمر ١٧ عاما ، وظل في السجن حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وحبس في حالة عزل في مكتب مخابرات أمن الدولة المحلي في أسيوط أولا ثم في معسكر قوات الامن المركزية خارج المدينة . وقيل إنه غُطس في الماء في أحيان كثيرة وسلّطت عليه صدمات كهربائية بعد ذلك مباشرة . وفي إحدى المرات ، غُلّت يداه امامه وقُيّد كاحلاه وُعُلِقَ بين كرسيين من عمود وضع تحت ماقيه ، ثم ضرب على أخمصي قدميه . وُعُلِقَ أيضا على أحد الابواب مع تقييد يديه وراء ظهره ، مع استمرار من يقومون بتعذيبه بفتح الباب واغلاقه .

١٩١ - أُلقي القبض في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على أحمد فتحي حافظ البالغ من العمر ١٧ عاما وهو في مدرسته في المنيا ، واحتجز دون توجيه تهمة إليه حتى ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وسلّطت عليه صدمات كهربائية أثناء احتجازه في المبنى الجديد لمخابرات أمن الدولة في المنيا .

١٩٢ - أُلقي القبض في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ على فتحي سيد محمد الكرد ونقلت إلى مقر مخابرات أمن الدولة في لاطوغلي حيث صُبّت وضربت على وجهها وسلّطت عليها صدمات كهربائية .

١٩٣ - أُلقي القبض على هاني عبد المجد هاني صائم في طنطا ، شمال القاهرة ، في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، ونقل إلى مبنى مخابرات أمن الدولة . وقيل إنه ضرب ولكم على وجهه وسلّطت عليه صدمات كهربائية .

١٩٤ - أُلقي القبض على مدحت السيد أحمد في أسيوط في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وأُخذ إلى معسكر قوات الأمن المركزي . وقيل إنه عُلّق على أحد الأبواب فترات قصيرة ، وُغُط في مياه ساخنة وباردة وملطت عليه صدمات كهربائية . وعلّق أيضاً من السقف بواسطة سلاسل حديدية وضعت حول معصميه .

١٩٥ - أُلقي القبض على خالد سيد محمود في أسيوط في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وأُخذ أولاً ، إلى قسم شرطة أسيوط ومبنى مخابرات أمن الدولة ، ثم أُخذ إلى معسكر قوات الأمن المركزي خارج أسيوط . وقيل إنه غُط في مياه ساخنة وباردة ، وملطت صدمات كهربائية على الأجزاء الحساسة من جسمه .

١٩٦ - أُلقي القبض على خالد محمد أحمد عمر ، وهو مهندس مدني من الاسكندرية ، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وأُخذ بعد مرور بضعة أيام إلى لاطوغلي حيث ضرب وملطت الصدمات الكهربائية على حلمتي صدره وأعضائه التناسلية ، وظل مدة ٥ ساعات مربوطاً من يديه المفللتين إلى قضبان إحدى النوافذ وقدميه تكادان لا تلمسان الأرض .

١٩٧ - وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه ، وجه المقرر الخاص التماسات عاجلة نيابة عن الأشخاص التالية أسماؤهم الذين أعرب بشأنهم عن مخاوف من احتمال التعذيب . ويرد تاريخ إرسال هذه الالتماسات بين قوسين في آخر الموجز .

١٩٨ - أُلقي القبض على هارون طلحة ، وهو طبيب بشري ، في محافظة دمياط لمعالجته شخصين أصيبا برصاص أطلقه أحد ضباط الشرطة ، ورغم أن النائب العام أمر بالإفراج عنه إلا أنه أُلقي القبض عليه من جديد بموجب قانون الطوارئ (٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) .

١٩٩ - في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، أفادت الحكومة بأنه أُلقي القبض على هارون طلحة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ للاشتباه في إيوائه بعض الهاربين المتهمين بالاعتداء على المقدم مطاوع أبو نجا في دمياط . وتم الإفراج عنه بكفالة في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ . ولم يعثر على أي دليل يشير إلى أنه عُدب نظراً لأنه لم يقدم أي شكوى إلى السلطات المختصة .

٢٠٠ - قام رجال أمن الدولة بإلقاء القبض على كل من حسن عز الدين مالك ، ومحمد خيرت الشاطر ، وطاهر عبد المنعم في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ في مقر شركة السلسبيل للحاسبات الالكترونية ، ١٨٦ شارع الحجاز ، في مصر الجديدة ، وأخذوهم إلى سجن طرة للاشتباه في انتسابهم إلى جماعة الإخوان المسلمين (٢ آذار/مارس ١٩٩٢) .

(ج) متابعة الحالات المشمولة بالتقارير السابقة

٢٠١ - أحال المقرر الخاص الى الحكومة ، نفس الرسالة المذكورة أعلاه والمؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، معلومات اضافية فيما يتعلق بالحالات التالية:

(١) محمد السيد حجازي . كان قد قُدم التماس عاجل نيابة عنه في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ ، وردت الحكومة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (انظر E/CN.4/1992/17 ، الفقرتان ٧٦ و٧٧) . وأفادت التقارير الاضافية الواردة بأن محمد السيد حجازي عُدَّ طوال عدة أسابيع في فرع مخابرات أمن الدولة في الدقي بالقاهرة ، وفي مقر مخابرات أمن الدولة في ميدان لاطوغي بالقاهرة . وقيل إنه احتجز أولاً في الدقي في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩١ ثم قيل إنه نقل الى مجن الاستقبال في طرة . وأعيد بعد بضعة أيام الى مقر مخابرات أمن الدولة في ميدان لاطوغي حيث ادعى بأنه احتجز أسبوعين اضافيين وعُدَّ . ثم أعيد إلى السجن . وشملت أساليب التعذيب تسلط صدمات كهربائية على أجزاء حساسة من جسمه ، وتعليقه من معصيه فترات طويلة من الزمن ؛

(ب) عفيفي مطر . أحيلت قضيته الى الحكومة في ١٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١ . وأفادت الحكومة ، في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، بأنه لم تقدم أي شكاوى إلى السلطات القضائية بشأن تعرضه للتعذيب أو لإساءة المعاملة (انظر E/CN.4/1992/17 ، الفقرتان ٨٤ و٨٦) . وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، أفادت الحكومة مرة أخرى بأنه تم اتخاذ تدبير استثنائي ضد محمد عفيفي عامر مطر في ٢ آذار/مارس ١٩٩١ لأسباب تتعلق بالأمن بسبب اشتراكه في أنشطة ضارة بأمن البلاد . ولكن تم الافراج عنه في ٩ أيار/مايو ١٩٩١ ولا يوجد أي دليل يشير الى تعرضه لأي شكل من أشكال التعذيب أثناء فترة اعتقاله . وتشير تقارير اضافية استلمها المقرر الخاص في عام ١٩٩٢ الى أن محامي السيد مطر أبلغ النائب العام والمحكمة بالتعذيب ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء رغم ذلك .

٢٠٢ - أفادت الحكومة ، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، فيما يتعلق بقضية زوجة ممدوح علي يوسف التي أحالها إليها المقرر الخاص في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ (انظر E/CN.4/1992/17 ، الفقرة ٨٥) ، بأنه لم يعثر على أي دليل يشير الى إجهاضها نتيجة للتعذيب . وقيل إنها أنجبت مولودا نتيجة لحملها المذكور قرب وقت إلقاء القبض على زوجها .

السلفادور

المعلومات المحالة الى الحكومة

٢٠٣ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، بأنه تسلم معلومات عن حالات التعذيب التالية:

- (أ) يوليس أرنولفو ريفاس هرنانديز ، البالغ من العمر ١٨ عاما ، أُلقيت الشرطة الوطنية القبض عليه في سان ملفادور . وُضرب طوال فترة ثلاثة أيام . وهدده من يقومون بتعذيبه بالقتل ومنعوه من النوم ؛
- (ب) هوغو أرنستو مانشيز روماس ، وهو صانع أحذية ، أُلقيت الشرطة الوطنية القبض عليه في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ في جادة دل إخرسيتو ، بالوبانفو في سان ملفادور . وأُخذ إلى الشكنات المركزية ، واقتيد إلى غرفة باردة للغاية حيث ضرب بوحشية ؛
- (ج) كارلوس بالتزار ريسينوس كورتيز ، أُلقي الحرس الوطني القبض عليه في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في أرمينيا ، بسونسونات . وأُخذ إلى مركز الحرس الوطني حيث عُنِبَ بوسائل مثل الصدمات الكهربائية على حلقة صدره اليسرى ، و"آلة الوزن" (التي فيها يربط وعاء ممتلئ بالرمل أو مادة ثقيلة أخرى بخصيتي الضحية مما يسبب آلاما حادة) . وهدده من يقومون بتعذيبه على نحو متكرر بقتله .

المعلومات الواردة من الحكومة بخصوص قرار اللجنة ٤٢/١٩٩٢

٢٠٤ - أحاط المقرر الخاص علما بعدد من البلاغات التي وردت من الحكومة وتحتوي قوائم في ترتيب زمني لسلسلة من الاعتداءات على الأرواح والممتلكات قامت بها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني في عام ١٩٩٢ .

اليونان

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٢٠٥ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٢ ، بأنه تسلم معلومات تتعلق بممارسة التعذيب في هذا البلد . وردت الحكومة على هذه الرسالة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ .

٢٠٦ - وأفادت هذه المعلومات بأن موظفين مسؤولين عن إنفاذ القوانين قاموا بتعذيب أو إساءة معاملة أفراد أو جماعات من الأشخاص المحتجزين لديهم . وقيل إن الفرعين المسؤولين عن ذلك ، هما شرطة الأمن المكلفة بإجراء التحقيقات الجنائية ، والشرطة العادية التي تفضلع بمهام عامة للشرطة . وقيل أيضا إنه لا يسمح للمحتجزين في كثير من الأحيان بالاتصال بمحام إلا بعد الانتهاء من استجوابهم وتوقيعهم على إقرار . ولا يضمن القانون اليوناني ، من جهة أخرى ، حق الشخص في الاتصال بأقاربه أو أصدقائه أثناء فترة الاحتجاز الأولى . ويترك لتقدير ضابط الشرطة المسؤول عن التحقيق إذا كان يسمح أو لا يسمح للمحتجز بالاتصال بأقاربه . وقيل بأن هذه العيوب القانونية تساعد على ممارسة التعذيب .

٢٠٧ - وبالإضافة إلى ما تقدم يبدو أن العديد من المسؤولين الذين ادّعى بأنهم أنزلوا اصابات شديدة بالاشخاص المحتجزين لديهم بجروح لم يعاقبوا واستمروا في تأدية مهامهم . ويبدو أيضا ، أن بعض المسؤولين القضائيين لا يحققون بما فيه الكفاية في الادعاءات وانهم لم يتخذوا في بعض الحالات ، الاجراء الملائم عندما استرعى الضحايا أو محاموهم انتباههم إلى التعذيب أو اساءة المعاملة المدّعى بهما . وقد أُبلغ عن الحالات الفردية التالية البالغ عددها ٢١ حالة .

٢٠٨ - أُلقي القبض على ديمتريس فافاتسيكوس ومديق له في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ في وسط مدينة أثينا . وقيل إن الشرطة من قسم شرطة "E" ضربتهما بهراوات خشبية واعتدت عليهما بالسب .

٢٠٩ - وأفادت الحكومة ، فيما يتعلق بهذه الحالة ، أن السيد فافاتسيكوس كان بين مجموعة من المتظاهرين الذين أُلقي القبض عليهم وأُخذوا ، أولا إلى قسم شرطة المنطقة الرابعة في أثينا ، وبعد ذلك إلى شعبة الأمن في أتيكا . ولم يُذكر ، أثناء احتجازه في هذين المكانين ، أن أي اصابات لحقت به ، كما انه لم يطلب إجراء فحص طبي عليه ولم يلاحظ رجال الشرطة أي علامات واضحة لاساءة معاملة . وكان ملوك رجال الشرطة تجاه السيد فافاتسيكوس وكافة الاشخاص الآخرين قانونيا وملائما . وأي اصابات ربما تكون لحقت به راجعة إلى مشاركته في أعمال الشغب التي أُلقي القبض عليه أثناءها ، وهي اصابات لا شك في انها وقعت قبل القبض عليه . ويبدو أن السيد فافاتسيكوس أصيب بجروح أثناء المصادمات التي وقعت بين رجال الشرطة والمتظاهرين .

٢١٠ - أُلقي القبض على كوستاس ستاماتياس في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ قرب ميدان أمونيا بأثينا ، وأرغم على الصعود في سيارة نقل للشرطة حيث قيل إنه ضُرب فيها بهراوات خشبية وسُب . وأكد تقرير طبي وجود خدش وورم وكدمات على وجهه وראسه وأجزاء أخرى من جسمه .

٢١١ - وأفادت الحكومة ، فيما يتعلق بهذه القضية ، بأنه أُلقي القبض على السيد ستاماتياس وشريكين له في الجريمة بسبب مخالفة قانون الأسلحة ، وأن رقيب الشرطة فلافوجيلاكيس وحولهم إلى مديرية الأمن في أتيكا . وكان ملوك ضباط الشرطة ، أثناء تحويل الاشخاص الثلاثة واحتجازهم ، قانونيا وملائما . وأي جرح مصاب به السيد ستاماتياس راجع إلى اشتراكه في الاحداث التي وقعت أثناء إلقاء القبض عليه ، وربما عندما كانت المعركة دائرة بين ضباط الشرطة والمتظاهرين ، وهي جروح أصيب بها في جميع الاحوال قبل احتجازه . ولم تُشكّ شريكاه في الجريمة من أي إساءة معاملة كما أنه لم يقدم هو نفسه أي شكوى ضد ضباط الشرطة .

٢١٢ - ألقى القبض على موتيريوس كالوغرياس وصديق له في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ، في ميدان اكزركيا . وأقحما داخل سيارة نقل للشرطة حيث قام نحو ١٥ من ضباط الشرطة بلكمهما وشتمهما . واقتيدا بعد ذلك إلى مقر شرطة الأمن مكبلي اليدين ، ويُدعى بأن ضباط الشرطة واستمروا في ضرب موتيريوس كالوغرياس على وجهه .

٢١٣ - وجاء في رد الحكومة أنه رغم وصف الطبيب الجراح الشرعي للاصابات البدنية التي لحقت بموتيريوس كالوغرياس بأنها طفيفة ، شرع النائب العام لمدينة أشيننا في إقامة دعوى قانونية ضد رجال الشرطة لتسببهم في اصابات جسدية خطيرة يعاقب عليها ، قانون العقوبات المعمول به بعقوبات شديدة . وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، أحيل شرطيان إلى المحاكمة التي ستجرى في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ . وتنزل بهما العقوبات التأديبية ذات الصلة إذا ثبتت ادانتهما .

٢١٤ - اعتقلت الشرطة ، في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، في وسط مدينة أشيننا ، سهوش اكوس وهو مواطن تركي كردي . وقيل إنه نقل إلى منطقة هضبية ، وجُرد من ملابسه ، وعلّق في شجرة . وأنزل فيما بعد وحرّق أخمصا قدميه وأعضاؤه التناسلية بقداحة مجائر كما ضرب بعض .

٢١٥ - وردت الحكومة بأن السيد اكوس قدّم شكوى إلى مكتب النائب العام ضد ثلاثة من رجال الشرطة . وبعد الانتهاء من التحقيقات المناسبة ، رُفِضَت الشكوى باعتبار أن لا أساس لها ، ولم يفحص الطبيب الشرعي السيد اكوس نتيجة لذلك . ولم يطعن السيد اكوس في هذا القرار . وكانت نتائج التحقيق الذي أمرت به وزارة النظام العام وأجرتة شعبة الأمن في أتيكا ، سلبية أيضا .

٢١٦ - ألقى رجلان من رجال الشرطة القبض على بانتيليس تسومبريس في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وضرباه بهراوتيهما على رأسه وقدميه وظهره وأعضائه التناسلية وأخذه بعد ذلك إلى قسم الشرطة "G" حيث استمرا في ضربه .

٢١٧ - وردت الحكومة بأن النائب العام في المحكمة الجزئية بأشيننا شرع في إقامة دعوى قانونية ضد الرقيب بالسكوفيتيس والشرطيين تيوفيلوبولس وانتوفروس لتسببهما بإصابة السيد تسومبريس بجروح بدنية طفيفة ، والاعتداء عليه بالسب . وحدد يوم ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ لإجراء المحاكمة . ويجوز للسيد تسومبريس أن يطالب أثناء المحاكمة بتعويض عن حدوث ضرر معنوي له . ورأت وزارة النظام العام بالاضافة إلى ذلك ، استناداً إلى التحقيق الاداري الذي تم اجراؤه ، أن رجال الشرطة الثلاثة ارتكبوا جريمة تأديبية ووقعت عليهم غرامات .

٢١٨ - اعتقل في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في أشينيا سليمان كيار وهو لاجئ تركي للاشتباه في انه تاجر مخدرات . واقتيد فيما بعد إلى مستشفى KAT في أشينيا حيث أجريت له عملية جراحية لإصابته بفتق في امعائه الدقيقة . ويقال إنه وجدت في المستشفى كسور في ثلاثة من ضلوعه واصابات خطيرة في الجمجمة والمخ ، كما وجدت على جسمه كدمات كثيرة واصابات في أعضائه التناسلية . وتوفي أكيار في ٢٩ كانون الثاني/يناير .

٢١٩ - أفادت الحكومة بأن اصابت سليمان أكيار ووفاته أدت إلى رد فعل فوري من جانب وزارة النظام العام وسلطات الشرطة المختصة . ومنذ اللحظة الاولى ، كُفّلت كافة متطلبات إجراء تحقيق قضائي وإداري مفصل وموضوعي للقضية . ويُجري حاليا التحقيق القضائي قاضي التحقيق العادي للدائرة التاسعة عشرة لمدينة أشينيا . وكشف التحقيق الإداري أن وفاة أكيار حدثت نتيجة لاصابة بدنية سببتها اللكمات التي تلقاها من رجال الشرطة الذين كانوا يدافعون عن أنفسهم باستخدام وسائل مماثلة . ولكن رُئي أيضا أن من المناسب أن يُترك للقاضي ابداء الرأي فيما يشكل المستوى اللازم من الدفاع . فإذا ما حكم على رجال الشرطة المعنيين بهذا الحادث متوقع عليهم العقوبات التأديبية الشديدة المنصوص عليها في هذه الحالة .

٢٢٠ - تعرض فاسيليس مكرينيتساس ، وفاسيليس ماكربوليوس ، وأرجيريوس كفاتاس للكم والركل والتهديد بالمسدسات في قسم شرطة الأمن في مدينة تيب ، بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ . وأُطْفِئ عقب سيطرة على وجه أحدهم .

٢٢٤ - وأفادت الحكومة بأن فاسيليس مكرينيتساس وأرجيريوس كفاتاس جاءا في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩١ تلقائيا إلى قسم الشرطة في مدينة "تيب" وأنهما أقرّا بعد حلف اليمين أنهما يرغبان في سحب التهم التي وجهها إلى ضابطي شرطة ، وبأنهما لا يرغبان في مقاضاتهما . وأضافا أنهما تصرفا تحت تأثير الكحول يوم ٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ (وهو التاريخ الذي قُدم فيه الشكوى) . ورغم ذلك أمرت وزارة النظام العام بإجراء تحقيق إداري في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ انتهى في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ . واشتت النتائج أن أفعال ضباط الشرطة ، أثناء القبض على المشتكين واعتقالهما كانت مليمة وبالتالي لم يتخذ أي تدبير تأديبي ضدهما .

٢٢٢ - أُلقت الشرطة القبض على أرتان ملاج وهو ألماني يبلغ من العمر ١٧ عاما في ٢ أيار/مايو ١٩٩١ ، واقتادته إلى مديرية الأمن العام في شارع الكسندراس بأشينيا . وضرب أثناء احتجازه على الرأس والبطن .

٢٢٣ - أفادت الحكومة بأن التحقيق الأولي الذي أمر بإجرائه النائب العام للمحكمة الجزئية في أشينيا أثبت أن اصابت السيد ملاج حدثت نتيجة لوقوعه من الدراجة

البخارية المسروقة التي كان يقردها . وعلى هذا الأساس ، رفض النائب العام الشكوى باعتبارها لا أساس لها . وبينت نتائج التحقيق الإداري الذي أجري استناداً إلى أقوال السيد ملاج وأقوال المواطنين وضباط الشرطة المعنيين ، وإلى تقرير الفحص الطبي وملف إجراءات القضية ، من بين جملة أمور ، أن ادعاءات السيد ملاج غير موثوق بها وأنه لم يقدم شكوى إلى النائب العام ، بعد محاولة هرب فاشلة ولأسباب من الواضح أنها الانتقام .

٢٢٤ - أُلقي القبض في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ على محمد هيريتين آرات وهو مواطن تركي كردي على أساس تهم تتعلق بالمخدرات ، وعندما كان محتجزاً ، لُكِّم على وجهه وهُدد بمسدس ، كما وضع على رأسه كيس من البلاستيك لكي لا يتمكن من التنفس ، وعُذب "بالفلانغا" (أي الفلقة بالضرب على أخمصي القدمين) ، وأرغم بعد ذلك على الجري على قدميه المتورمتين .

٢٢٥ - وردت الحكومة بأنه لم يتم تقديم أي شكوى من إساءة المعاملة إلى أي سلطات قضائية أو إدارية أثناء الدعوى القانونية المرفوعة ضد السيد هيريتين آرات . ولم يذكر المدعى عليهم في نفس القضية ، وأحدهم من مواطني بلده ، أي إساءة معاملته .

٢٢٦ - أُلقت الشرطة القبض ، في ٤ تموز/يوليه ١٩٩١ في أوشينا على ديمتريس بابا شيودوروس وهو رجل أعمال ، واقتادته إلى قسم شرطة المنطقة الرابعة . وأثناء احتجازه ، صُفِع على وجهه ، وركل ، وضرب ، كما أُجْبِرَ على التجرد من ثيابه ، وأُجري عليه تفتيش بدني .

٢٢٧ - أفادت الحكومة بأن قاضي الدائرة ١٣ (الشرطة) في أوشينا يجري حالياً التحقيق الأولي . وأن وزارة النظام العام لم تتخذ أي قرار نهائي بشأن أي مسؤولية تقع تحت طائلة التأديب بالنسبة لرجال الشرطة المشمولين بهذه القضية ، ريثما تتخذ السلطات القضائية قراراً .

٢٢٨ - أُلقي ، نحو ١٠ من رجال شرطة الشغب ، في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ القبض على متلا أفغينيكو ، وانهالوا عليها ركلاً وضرباً بالهراوات . ثم اقتيدت إلى مقر الشرطة ، حيث قيل إنها ضربت مرة أخرى على وجهها . ووجد في مستشفى إيغانجلسموس أنها كانت مصابة بكدمات على صدرها وبكسور في إثنين من أطرافها .

٢٢٩ - وردت الحكومة بأن مجلس القضاة في أوشينا أحال الشرطي هاريلاوس درفاس إلى محكمة جزئية تتألف من ثلاثة أعضاء لتحاكمه بتهمة إلحاق إصابات جسيمة . وعندما علمت السيدة أفغينيكو بذلك قدمت طعناً . ولم يتخذ بعد قرار بشأن هذا الطعن . وعندما علمت شعبية عمليات الشرطة في أتيكا بأمر الإحالة ، أمرت بإجراء تحقيق إداري ، ولم ينته هذا التحقيق بعد .

٢٣٠ - ألقى رجال الشرطة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ القبض ، في جزيرة باتموس ، على افغوستيس انستاساكوس بناء على اشتباه بارتكابه سرقة بعد تقييد يديه وراء ظهره ، بركله على عنقه ووجهه وأعضائه التناسلية . وقيل بأنهم ضربوه بعد ذلك على ظهره بأصلاك غليظة كسروا إحدى أسنانه .

٢٣٤ - وأفادت الحكومة بأن النائب العام لكوس أمر بأن يقوم موظف قضائي بإجراء تحقيق أولي بغية التأكد من وجود أو عدم وجود سبب لاتخاذ دعوى جنائية . وما زال أحد القضاة في أثينا يقوم بهذا التحقيق . وتقرر في التحقيق الإداري أن الكدمات والخدوش التي يحملها أفغوستيس أنستاساكوس حدثت ، وفقاً لما جاء في التقرير الطبي ببعضه أيام قبل القاء القبض عليه واعتقاله ، وأن سلوك ضباط الشرطة كان قانونياً ومليماً .

٢٣٢ - قام رجال الشرطة ، في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في أثينا بضرب بافلوس ناتانييل ، وكوستاس ديافوليتيس بالهراوات ، وبركلهما بعد أن وضعوا الأغلال في أيديهما . وأصيب كوستاس ديافوليتيس ، نتيجة لذلك بكدمات في منطقة كليته اليمنى ، واحتاج بافلوس ناتانييل إلى غرز في ساقيه .

٢٣٣ - وردت الحكومة بأن القرار النهائي بشأن ظروف إصابة الشخصين المذكورين أعلاه ، وعلى نحو أدق بشأن ما إذا كانت عَرَضِيَّة أو بفعل ضباط الشرطة الذين كانوا يلاحقون الشخصين ، هو أمر ما زال قيد التحقيق في المحكمة المختصة . وجلسة المحاكمة التي يحق أثناءها للمشتكين أن يطالبوا بتعويض متعقد في ١١ أيار/مايو ١٩٩٣ . كما أن وزارة النظام العام تنتظر صدور الحكم قبل اتخاذ قرار بغرض العقوبات التأديبية التي تتخذ ضد ضباط الشرطة المتهمين .

٢٣٤ - كذلك أحال المقرر الخاص معلومات إلى الحكومة تفيد بأن ستة من رجال الشرطة قاموا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ باعتقال ٣٣ شخصاً بعد أن قبضوا عليهم وهم يلصقون ملصقات سياسية في أحد شوارع أثينا . واقتيد جميعهم إلى مقر شرطة الأمن بشارع ألكسندراس حيث أسيئت معاملتهم بعضهم . وتم الإبلاغ عن الحالات التالية على وجه الخصوص:

- (أ) يانيس باليس . ضرب لدرجة كسر إحدى يديه ، وهدد بالقتل ؛
- (ب) ميخائيل باخسيفانيس . علق من نافذة وهدد بالقائه منها ؛
- (ج) دينا كالاكو . ضربت ضرباً مبرحاً على جميع أجزاء جسدها ؛
- (د) مارييا نيكولايدس . قيل إن أحد ضباط الشرطة أمسكها من شعرها وضرب رأسها على الحائط ؛
- (هـ) جورجوس ميريزيوتيس . ضرب بهراوات على رأسه وضلوعه وساقيه .

٢٣٥ - أفادت الحكومة ، فيما يتعلق بهذه القضايا ، بأن النائب العام وجه تهماً جنائية ضد رجال الشرطة المسؤولين بسبب الحاق اصابات بدنية شديدة دون تعمّد ، والحاق اصابات بدنية خطيرة ، واصابات بدنية طفيفة ، والسبّ والتهديد ، وأمر بأن يقوم قاضي التحقيق العادي للدائرة ١٥ في أشتينا بإجراء تحقيق . ولم ينته هذا التحقيق حتى الآن . وأجرت مديرية الأمن في أتيكا التحقيق الإداري في هذه القضية . وأثبتت النتائج أن الاصابات الناتجة كان سببها اضطراب الشرطة لاستخدام العنف الذي كان ضروريا وقانونيا تماما في محاولتهم إلقاء القبض على لاصقي الملمقات الذين سبوا رجال الشرطة ، وأبدوا مقاومة لمنع رجال الشرطة من تأدية مهامهم القانونية . فإذا ما ثبت ، أثناء التحقيق القضائي ، أنه يجب تحميل بعض ضباط الشرطة المسؤولية عن أعمالهم ، ستقوم وزارة النظام العام بتوقيع العقوبات التأديبية الملائمة .

٢٣٦ - وقدمت الحكومة في ختام ردها المتعلقة بالقضايا الفردية تعليقا مفاده أنه ثبت من تحليل الأدلة المتوفرة على نحو موضوعي ودون تحيز أن الادعاءات المتعلقة بالتعذيب أو اساءة المعاملة لا أساس لها من الصحة ، أو أنه مبالغ فيها على الأقل ، وأنه لا يجب أن تطرح مسألة تعذيب الأشخاص أو معاملتهم معاملة لا إنسانية في هذا البلد نظراً لما يلي:

(أ) لأن الهيكل القانوني المنشأ لحماية حقوق الإنسان وحرياته ولمنوع أي شكل من أشكال المعاملة اللاإنسانية ، ليس كافيا ومطابقا لروح ومضمون إعلانات الأمم المتحدة فحسب ، بل لأنه أيضا يراعى وينفذ على أكمل وجه أيضا ،

(ب) لأنه تم ، في الحالات القليلة جداً والمنفردة التي كان فيها ملوك عدد قليل جداً من رجال الشرطة ، من بين قوة عددها ٤٢ ٠٠٠ ، غير سليم أو غير المنصوص عليه في اللوائح إجراء تحقيقات وفقاً للنصوص الجزائية والتأديبية ، وقامت العقوبات الملائمة . وفي بعض هذه الحالات التي لم ينته فيها بعد التحقيق القضائي والإداري سوف توقع العقوبات الملائمة حسب المقتضى . ورغم احتمال وجود ظروف مخففة لصالح ضباط الشرطة المتهمين ، تعود إلى الظروف والأحوال التي وقعت فيها الاحداث (تجاوز حدود الدفاع عن النفس ، وأحداث الشغب العنيفة ، وما إلى ذلك) ، ورغم أنه قد توجد مثل هذه الحالات بالنسبة لكافة قوات الشرطة في العالم ، فإن جميع مثل هذه الحالات تخضع دائماً للتحقيق ولمراقبة القضائيين والإداريين .

المعلومات الواردة من الحكومة بخصوص حالات اشتملت عليها تقارير سابقة

٢٣٧ - أرسلت الحكومة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ رداً فيما يتعلق بالحالات التالية التي أحالها إليها المقرر الخاص في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (انظر E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ١٠١):

(أ) ليام دي كلير الذي ألقى القبض عليه في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ واقتيد إلى قسم شرطة ايوس . أفادت الحكومة بأنه ألقى القبض عليه في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ،

وانه عرض على النائب العام في اليوم التالي مباشرة . ومن الواضح انه لو كان اميئت معاملته لتقديم شكوى إلى النائب العام . ولم يتصل بمحام لانه لا توجد على جزيرة ايسوس الصغيرة محام ، كما لا توجد فيها امكانية توفير مجام له . والسقيفة التي احتجز فيها خارج قسم الشرطة كانت غرفة اعتقال عادية . وفيما يتعلق بالمعلومات التي افادت بأنه اجري للسيد وليام دي كلير فحص طبي أكد ان به كدمات . يجب ألا يغيب عن البال أن العديد من المحتجزين يؤذي نفسه محاولاً خلق انطباعات كاذبة أو تقليل فترة بقائهم في غرف الاحتجاز والاقامة في المستشفيات بدلاً منها ؛

(ب) قام رجال الشرطة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بضرب ايمانويل كساباكيس . وافادت الحكومة بأن رجال الشرطة زاروا السيد كساباكيس في ليلة ٢٢/٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بعد أن اشتكى جيرانه من الازعاج الذي يسببه الأشخاص الموجودين في شقة السيد كساباكيس ، وأثناء زيارتهم الثالثة ، هاجمهم السيد كساباكيس وشخصان آخران مبهوم . وجرح السيد كساباكيس وأحد ضباط الشرطة ونقلوا بعد ذلك إلى المستشفى . وأجري تحقيق ولكن لم تثبت مسؤولية رجال الشرطة المشتركين في الحادث . ورفض السيد كساباكيس نفسه الذهاب إلى قسم الشرطة للإدلاء بشهادته فيما يتعلق بهذه الحالة ؛

(ج) ألقى القبض في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ على كوستاس اندرياس للاشتباه بانتسابه إلى منظمة "الفوضيين اليقظين" . وافادت الحكومة بأن التحقيق الذي أجرته ادارة الشرطة المختصة في تسالونيكى أثبت أن السيد اندرياس اعترف بمحض ارادته الحرة بالأعمال غير المشروعة التي ارتكبها (حيازة الاسلحة ، وإشعال الحرائق ، والسرقة ، وما إلى ذلك) . وعرضت سلطات الشرطة السيد اندرياس ليقابل صحفيين من التلفزيون والصحف في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٠ . وقدم المحتجز في هذا المؤتمر الصحفي وصفاً لأعماله دون أن يشير إلى تعرضه إلى أي نوع من أنواع التعذيب أو اساءة المعاملة وقعت عليه .

غواتيمالا

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٢٢٨ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ بأنه استلم تقارير عن حالات التعذيب التالية في غواتيمالا:

(أ) قام طلاب يرتدون الزي الرسمي لطلاب كلية الشرطة بضرب فالتير فريديريكو فلورس ، البالغ من العمر ١٧ عاماً ضرباً مبرحاً في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في منطقة برتلون ، عند تقاطع الجادة الرابعة وشارع ١٩ بالحي ١ بمدينة غواتيمالا . وترك فلورس فاقد الوعي تحت أحد الجسور ، وحصل على الرعاية الطبية فيما بعد في كازا أليانكا ؛

(ب) ألقى رجال الشرطة وممثل وكالة مكافحة المخدرات في غواتيمالا القبض على المواطن النيكاراغوي ، دوغلاس غاديا موراليس في مطار مدينة غواتيمالا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وسلطوا عليه طوال خمس ساعات صدمات كهربائية وضرب ضرباً مبرحاً . كما هدد بالقتل ؛

(ج) في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، ألقى رجال الشرطة القبض في مونت كارلوس ، ميكسكو ، على خوان بابلو ليموس ملغا ، وهو موظف في الاتحاد الدولي للتغذية ورابطات العمال ذات الصلة ، وضربوه وتركوه شبه فاقد الوعي . واقتيد فيما بعد إلى قسم الفرقة الرابعة للشرطة الوطنية في الحي ١٩ وضرب ثانية ؛

(د) قام رجال من "هونابو" ، وهي وحدة أنشئت حديثا تتألف من أفراد من الشرطة الوطنية ، والشرطة العسكرية ، المتنقلة ، والقوات المسلحة ، بإلقاء القبض على ادواردو أمادو لوبيز هيرنانديز ، البالغ من العمر ١٤ عاما في مظاهرة قام بها تلاميذ مدرسة ثانوية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢ . وضرب وأُرغم على شرب مادة مطهرة ومزيلة للألوان .

٢٣٩ - كذلك استلم المقرر الخاص معلومات بشأن اساءة معاملة أطفال الشوارع التالية أسماؤهم: موييزيس ريفاس ، وعمره ١٥ عاما ؛ ومارفين انطونيو ميخيا (المعروف أيضا باسم ديفغو شوزا فرانكو) وعمره ١٦ عاما ؛ ومانويل لوبيز ، وعمره ١٦ عاما ؛ وكارلوس انطونيو كونتريراس ، وعمره ١٧ عاما ؛ وبوريس فيلاسكيز وعمره ١٧ عاما ؛ وخوان لوبيز غونزاليز ، المعروف أيضا باسم "تيخوانا" وعمره ١٢ عاما ؛ وايرييك ميندوزا لوبيس المعروف أيضا باسم "الجذام" ، وعمره ١٧ عاما ؛ وخوسيه ر. لوبيز ، ولويس انطونيو رولدان .

٢٤٠ - وأفادت المعلومات الواردة بأن الشرطة العسكرية المتنقلة قامت في تاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٢ ، بإلقاء القبض ، في الحي ١ من مدينة غواتيمالا على ١٦ طفلاً من أطفال الشوارع ومن بينهم الاطفال الواردة أسماؤهم في القائمة . وأفاد شهود بأن الاطفال ضربوا ووضعت الاغلال حول أيديهم لدى القبض عليهم . وأن رجال الشرطة الوطنية انهلوا بالضرب في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، على أحد هؤلاء الاطفال وهو كاريوس انطونيو كونتريراس بعد أن اتهموه بسرقة بعض النظارات الشمسية .

٢٤١ - وقام أربعة من رجال "هونابو" بإلقاء القبض على ميلفن انريكي خيرون ، وعمره فرانسيسكو موران ، في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٢ ، في سوق براخوستي في الحي ١ من مدينة غواتيمالا . وضربا لدى إلقاء القبض عليهم . وملطت على الاول صدمات كهربائية بواسطة "العصا الصينية" .

٢٤٢ - وألقى رجال "هونابو" القبض على خوسيه فيدال ، ونيلسون لاريوس ، وماريو روني هرنانديز اغيري ، وفرناندو مارسينيو ، في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢ ، في سوق براخوستي أيضا . واقتيدوا جميعا في سيارة نقل ضربوا فيها والقوا منها وهي تسير .

٢٤٣ - واعتدى رجال يُعتقد ان لهم صلة بقوات الأمن في الحي ١ من مدينة غواتيمالا بالضرب المبرح على غونزاليز ، المعروف أيضا باسم "شيريبا" والبالغ من العمر ١٤

عاما ، وخوزمي كورادو ميندوزا ، المعروف أيضا باسم "أوليندو" والبالغ من العمر ١٨ عاما في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

٢٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك ، وجه المقرر الخاص ، في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢ التماسا ملحا إلى الحكومة بموجب القرار ٥٩/١٩٩٢ ، بشأن قضيتي دافيد استواردو ميخيا باييز وأكسي ميخيا باييز . وقد كانت أسرة باييز في الأشهر السابقة هدفاً لتهديدات ومضايقات مستمرة ، ووضع منزلها تحت المراقبة الدائمة من قبل رجال يعتقد بأن لهم صلة بقوات الأمن . وكان أكسيل ميخيا يعمل مشرفا في مركز طوارئ كاما اليانزا . ولقد زودت "كاما" الأمم المتحدة بمعلومات عن سوء المعاملة التي كثيرا ما يعاني منها أطفال الشوارع (انظر E/CN.4/1992/17 ، الفقرة ١٠٤) . وكان السيد ميخيا الشاهد الرئيسي في محاكمة ٢٦ رجلا من رجال عدة وحدات للشرطة اتهموا بالاشتراك في حادث وقع في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، هاجم فيه رجال من قوات الأمن ثلاثة أطفال بوحشية خارج كاما اليانزا . ونتيجة لشهادته ، زادت التهديدات ، وخطف دافيد ميخيا باييز ، شقيق أكسيل في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢ واحتجزه عدة ساعات رجال يرتدون ملابس مدنية يركبون سيارة سوداء نوافذها مستقطبة .

٢٤٥ - أحاط المقرر الخاص علما بالمعلومات التي وافته بها حكومة غواتيمالا بشأن أنشطة الجماعات غير النظامية التي أسفرت عن مقتل عدة أشخاص أو إصابتهم بجروح وعن وفاة شخصين نتيجة لانفجار ألغام متروكة . وأبلغ المقرر الخاص كذلك بالأضرار التي لحقتها تلك الجماعات بالمتلكات .

هايتي

المعلومات الواردة من الحكومة فيما يتصل بقرار اللجنة ٤٢/١٩٩٢

المعلومات المحالة إلى حكومة هايتي القائمة بحكم الواقع

٢٤٦ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة القائمة بحكم الواقع ، في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بأنه تلقى تقارير تفيد بأن الأشخاص الذين يقبض عليهم لأسباب سياسية يتعرضون بصورة شبه دائمة للضرب لدى القبض عليهم ، ثم تساء معاملتهم في السجن . وتم إبلاغ المقرر الخاص بالحالات التالية البالغ عددها ٢٢ حالة:

(١) قُبِضَ في يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في مطار "مايس غايست" الدولي على إيفانس بول ، وهو عمدة مدينة بور أو برانس وزعيم الاتحاد من أجل الوحدة الديمقراطية ، على أيدي جنود جردوه من ثيابه بحضور شهود وضربوه بخوذاتهم ومسماتهم وأحرقوه بواسطة أنبوبة بندقية محمية في النار إلى درجة الإحمرار . واعتقل طيلة عدة أيام في السجن وفي مدرمة عسكرية حيث تعرض لضرب الجنود مرارا وتكرارا . وكان إيفانس بول لدى الإفراج عنه مصابا بكسور في أضلاعه ، وكدمات وجروح عديدة في ظهره ورأسه وعينه وبحرق شديد أحدثتها أنبوبة البندقية الساخنة ،

- (ب) تعرض النقيب داني توماس ، وقائد الشرطة بيير شيروبين ، للضرب على أيدي قوات الأمن التي هددتهما أيضا بالقتل ، عندما كانا في القصر الوطني يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ؛
- (ج) قبض في يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ على الداجومتي بيير ، وهو عضو في جماعة فلاحي بابايي في هينش ، بالمقاطعة المركزية ، على أيدي جنود من قاعدة هينش العسكرية واتهم بحياسة صحيفة مرية . وأفادت المعلومات الواردة بأنه ضرب ضربا مبرحا في السجن وحرّم من العلاج الطبي ؛
- (د) قبض في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على كازيمير رومالغو أثناء غارة عسكرية شنت على حي غونايفيس العمالي . وعذب كازيمير رومالغو على أيدي جنود مما تسبب له في تورم أعضائه التناسلية وأذنيه وعينيه . وشرع أحد الجنود في قطع إحدى أذنيه ، غير أن جنديا آخر أوقفه ؛
- (هـ) قبض في يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ على ريمون توماس ، وهو عضو في اللجنة الوطنية لمؤتمر الحركات الديمقراطية وجماعة التنمية الريفية في مقاطعة "بوتيت ريغيير دي لارتيبونيت" . واعتقل ريمون توماس في البداية في "بوتيت ريغيير" ثم اعتقل في سان مارك . وضرب ضربا مبرحا ، خصوصا على رأسه وأذنه اليمنى ؛
- (و) قبض في يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على فرانسوا ديستان ، من فيريت في وادي أرتيبونيت ، وهو عضو في جماعة شبان دينية . واقتيد إلى قاعدة فيريت العسكرية حيث تعرض ، حسب قول شهود ، للضرب والتعذيب على أيدي جنود استخدموا طريقة "جاك" التي تتمثل في وضع عصا تحت فخذ الضحية وفوق ذراعيه ؛
- (ز) تعرض نابوليون مان - فلور للضرب على أيدي جنود لدى القبض عليه في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . واقتيد إلى مجن كاب هاييسيان ، وضرب بانتظام حسب ما قاله سجناء آخرون ؛
- (ح) تعرض شينيك دوميستيك لضرب شديد على أيدي مجموعة من الجنود كانوا يحاولون القبض على والده ، وهو رجل أعمال في جيريمي ، في غراند - آنس . وعجز شينيك دوميستيك عن المشي طيلة أسبوع بسبب الضرب ؛
- (ط) تعدى رجال شرطة بيرتون زيهام الرسمي على إيرنست شارل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . وتسبب ضربه في نزيف دموي من أذنيه وفمه . ثم أمر بالحضور إلى قسم الشرطة مرة كل ثلاثة أسابيع ؛
- (ي) قبض في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ على جان - كلود موزو ، المعروف كذلك باسم كلودي ، وهو مدرس في مدينة "لي كاي" ، واتهم بإلصاق ملصقات للرئيس أريستيد . وتعرض لضرب شديد على رأسه ، واستخدم سكين لشق لحم ردفه . وأخرج عنه في ٦ كانون الثاني/يناير وتوفي بعد ذلك بيومين ، ويرجح أن يكون سبب وفاته لسوء المعاملة التي تعرض لها خلال اعتقاله وانعدام العناية الطبية ؛
- (ك) قبض في ٥ آذار/مارس ١٩٩٢ على رونوار مان بيير في غونايفيس ، في أرتيبونيت ، واقتيد إلى شكنات توماس لوفيرتور . وتعرض لضرب مبرح ، خصوصا على وجهه وعينيه وأذنيه ؛

- (ل) تعرض إيغون ديروز ، وهو مدرس في ميربالي في الهضبة المركزية ، لضرب مبرح على أيدي جنديين في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢ . واتهمه الجنديان بالكتابة على الجدران ؛
- (م) تعرض رينان داميلوس ، المعروف باسم تي زونبي ، في ٨ آذار/مارس ١٩٩٢ ، لضرب وحشي بهراوات في تي بلاس بودي في قسم فيلار في المقاطعة الغربية ، على أيدي مساعدي رئيس القسم ؛
- (ن) قبضت الشرطة في ترو - دو - نور ، في المقاطعة الشمالية الشرقية ، على فالانتان فيلار وهو أحد أعضاء حركة فور - ليبيرتي الوطنية الشعبية . وتعرض لضرب مبرح ، ويقال إنه عاجز عن المشي بسبب سوء المعاملة التي تعرض لها ؛
- (س) قبض مدنيان مسلحان على جاكلان لوي في لافوميت (كاب - هاييسيان) . وتعرض لضرب عنيف لدى القبض عليه ، واستمر ضربه في السجن ، مما أسفر عن وفاته ؛
- (ع) قبض في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢ في كلية بور - أو - برانس للعلوم الإنسانية على كاميل شارلميرس ، وهو مدرس . اقتيد إلى فرع مكافحة العصابات حيث ضرب على وجهه وأصابه بكدمات ، خصوصاً على قفاه وعلى لوحتي الكتفين وعلى عموده الفقري . وضع على أذنيه عدة مرات ، مما أسفر عن انشقاب طبلة أذنه اليمنى ؛
- (ف) قبض في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ على مارلان شيري ، وهي تلميذة في مدرسة ، واقتيدت إلى فرع مكافحة العصابات في بور - أو - برانس . وتعرضت لضرب شديد بقضيب حديدي على أسفل بطنها ؛
- (ص) قبض في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ على موليون لوبرون في بوا دي لانس ، في ليموناد ، في كاب هاييسيان . واقتيد إلى قسم شرطة ليموناد ، وتعرض يومياً لضرب شديد طيلة أسبوعين ؛
- (ق) قبض في ١١ أيار/مايو ١٩٩٢ في ترو - دو - نور على فالنتين فيلار وجيري روزفور ، وهما عضوان في "آسانبلي بوبيلي فيبي يو" . وعذبا بينما كانا في الاعتقال ، وتوفي فالنتين فيلار نتيجة لذلك في مجن فور - ليبيرتي ؛
- (ر) قبض في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢ على جان لوكنر ، من بوتي - غواف ، في فور رويال ، واقتيد إلى أقرب مخفر عسكري . وتعرض في ذلك المركز للضرب بهراوات وأسلاك ، مما أسفر عن تمزيق ظهره ؛
- (ش) قبض ، رجال من القوات المسلحة في الملعب الرياضي سيلفيو كاتور في بور - أو - برانس في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٢ على ويلسينا دورلوس ، وهو مدرس في بيتي - غواف . واقتيد إلى مركز اعتقال "كافيتيريا" وإلى السجن الوطني ، وتعرض لضرب شديد . ووفقاً لما جاء في تقرير طبي أن ويلسينا دورلوس أصيب بجروح في جمجمته وقفصه الصدري وأن زراعته اليمنى مكسورة .

٢٤٧ - وتلقى المقرر الخاص ، بالإضافة إلى الحالات المبينة أعلاه ، قائمة بالأشخاص الذين عذبوا بعد القبض عليهم في أوائل عام ١٩٩٢ وفي أواخر عام ١٩٩١ . وتضمنت القائمة: أديسو كوديو ، وأجي لوسما ، وأوبورغ إيتزر ، وداينا جوزيف ، وديستان

فرانسوا ، وإيلزي ميهو ، وإيريشار زينمي ، وليريدور سيمون ، ومادمن (تي ياييا) ، وبول أنيلو ، وكوزينا غابرييل ، وفانليس كادو ، وفودر أهيلار ، وديزوم أوديلون ، وديرافين فريتز ، ولوغانيور جان روبير ، ونيليو ديساننا ، وبير جاك ، وبير جانيل ، ومانبروي جاك ، وفيلبرون لوبران ، وشارل روزفلت ، وجان باتيست ديوليم ، وديسفار جوزيف ، وديوسول ديوبانو .

٢٤٨ - وتلقى المقرر الخاص مزيداً من المعلومات عن حالة الصحفي بول جان ماريو الذي قدم بالنيابة عنه التماساً عاجلاً في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وتفيد المعلومات الواردة بأن صحته تدهورت بشدة بسبب ما تعرض له من تعذيب . ويقال إنه رفض له نقله إلى أحد المستشفيات لمعالجته .

٢٤٩ - وقدم المقرر الخاص كذلك التماسات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص المذكورين أدناه . ويبين تاريخ الالتماس ، بين قوسين ، في نهاية الموجز .

٢٥٠ - قبض جنود في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ على المدرس بول لاروش . وتعرض لضرب وحشي لدى القبض عليه ، ووجب نقله إلى عيادة السجن الوطني . على الرغم من ضعف صحته ، يبدو أنه لم يول عناية طبية أو لم يفحصه طبيب . (١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) .

٢٥١ - قبض رئيس فرع كازالي الريفية وأعوانه ، في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، على كيشنرد بييريليس ، وهو قنصلت كنيسة سان ميشيل ، وعلى ألفريد إيلويس ، ومارك أندري بينوا ، قرب جرمين ، وضربوا هؤلاء السجناء بشدة قبل نقلهم إلى السجن . (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) .

٢٥٢ - قبض جنود في كاييس في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ على السيد تيسونو ، ناظر مدرسة كاييس الثانوية ، وعلى السيد أوليفي ، وهو مدرس في المدرسة ، وعلى السيد ت. نيكسون بوغات ، المراسل السابق لإذاعة هايتي الدولية في كاييس ، وعلى الأب فيرديني ، وعلى السيد غيليت ، نائب عمدة مدينة كاييس ، واقتادوهم إلى الشكنات . وتعرضوا لضرب شديد لدى القبض عليهم ، وخصوصاً السيد غيليت الذي قيل إنه يوجد في حالة صحية سيئة . (٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢) .

٢٥٣ - قبضت القوات المسلحة على ١٢ طالبا ، بمن فيهم أنطوان فيسندر وماريليد نويل ، أثناء الاحتجاجات التي جرت في كلية الزراعة في جامعة هايتي الحكومية في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . ويقال إنهم اقتيدوا إلى فرع مكافحة العصابات . وضربت بشدة إحدى الطالبات اللاتي شاركن في المظاهرات . وأفيد بأن صحتها واهنة . (١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) .

الهند

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٢٥٤ - أرسل المقرر الخاص إلى الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، موجزا للدعاءات الرئيسية الواردة فيما يتعلق بممارسة التعذيب في البلد وكذلك فيما يتعلق بعدة حالات فردية . ووجه المقرر الخاص ، بالإضافة إلى ذلك التماسين عاجليين بالنيابة عن أشخاص يتعرضون ، حسب المعلومات الواردة ، لخطر التعذيب .

(١) المعلومات المحالة إلى الحكومة فيما يتعلق بممارسة التعذيب عموماً

٢٥٥ - أفادت التقارير الواردة بأن الأشخاص المشتبه في أنهم مجرمون يشكلون نسبة كبيرة من ضحايا التعذيب في الهند . والغرض الأكثر شيوعاً من تعذيب الأشخاص المشتبه في أنهم مجرمون هو انتزاع اعتراف أو الحصول على معلومات عن جريمة من الجرائم ، أياً كانت الجريمة تافهة وبغض النظر عما إذا كانت الجريمة قد اقترفت فعلاً أو لم تقترف (مسكونة). الأشخاص لأسباب تافهة مثل "التحرك المشكوك فيه" أو السفر على متن قطار دون تذكرة) . وقبض حتى على أطفال لا يتجاوز عمرهم ست سنوات ويدعى بأنهم عذبوا بسبب ارتكاب جرائم تافهة .

٢٥٦ - والضحايا الأخرى هم أشخاص يقبض عليهم بسبب معتقداتهم السياسية أو أشخاص يقبض عليهم لأسباب تتعلق بحالات النزاع المسلح السائدة في شمال شرقي البلد ، في ولايات جامو وكشمير والبنجاب . والتعذيب في هذه الحالات هو وسيلة للحصول على الاعترافات وجمع المعلومات ، إلا أنه يستخدم كذلك لردع الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة للانتقام منها . وقوات الأمن مخولة ، بموجب قانون أنشطة الإرهاب والفتنة لتقوم ، في هذه المناطق التي تجري فيها المقاومة المسلحة ، سلطة القبض على المشتبه فيهم واعتقالهم لفترة تمل سنة دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم ، وذلك من أجل التحقيق في جرائم محددة بشكل واسع النطاق .

٢٥٧ - وأساليب التعذيب الأكثر شيوعاً هي الضرب المبرح ، الذي يجري أحياناً بينمما تكون الضحية معلقة في وضع مقلوب ، والصدمات الكهربائية . ودعى أيضاً أشخاص بممراس شديدة ، وأُحرقوا وطعنوا بأدوات حادة ، وبترت أعضاؤهم التناسلية ، وحُشرت مسود مثل الغلغل الحار أو القضبان الفليضة في أشرابهم . ويبدو اغتصاب النساء وإساءة معاملتهن على أيدي الشرطة أمراً واسع الانتشار في جميع أنحاء البلد . ويوجد في ولايتي جامو وكشمير في الشمال الشرقي نمط اغتصاب للنساء على أيدي رجال الجيش والقوات شبه العسكرية بسبب شعورهم بتأييد أولئك النساء للمتمردين المسلحين .

٢٥٨ - ويحمي قانون الإجراءات الجنائية رجال الشرطة من المقاضاة على الأفعال المرتكبة في أثناء أداء المهام الرسمية . وتجاز الحصانة من المحاكمة صراحة بتشريع خاص في أنحاء البلد التي تنشط فيها المقاومة المسلحة . وهكذا تمنح قوات الأمن الحصانة سلفاً من احتمال مقاضاتهم أثناء ممارسة السلطات التي ينص عليها قانون القوات المسلحة (السلطات الخاصة) ، المعمول به حالياً في ولايات البنجاب وجامو وكشمير وآسام وفي ولايات أخرى في الشمال الشرقي . ولاتنطبق الضمانات القانونية العادية وتنص المادة ٦ من القانون على ما يلي: "لا تقام أي مقاضاة أو أي دعوى قانونية أخرى ، بموافقة سابقة من الحكومة المركزية ، ضد أي شخص فيما يتعلق بأي فعل مرتكب أو يزعم ارتكابه في أثناء ممارسة السلطات التي يخولها هذا القانون" . ومشروع (تعديل) قانون الإجراءات الجنائية المعتمد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يحمي بالإضافة إلى ذلك جميع الموظفين الحكوميين من أي مقاضاة بسبب إجراءات متخذة في أثناء أداء واجباتهم ، عندما تكون ولاية من الولايات خاضعة مباشرة لحكم الحكومة المركزية . ولا يجوز في تلك الولايات مقاضاة المسؤولين إلا بإذن من الحكومة المركزية .

٢٥٩ - وبالإضافة إلى ذلك ، توفر عدة أساليب إجرائية راسخة للتهرب من المقاضاة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان فرصة غير رسمية ولكن فعالة للفلت من العقاب لقوات الشرطة وقوات الأمن في جميع أنحاء البلد . وتشمل هذه الأساليب عدم تسجيل الشكاوى ، أو عدم الاقرار باعتقال الأشخاص أو تطبيق ضمانات قانونية أخرى ؛ وإنكار المسؤولية وتزييف السجلات القضائية والتقارير عن فحص الجثث بعد الوفاة ، أحياناً عن طريق قيام مستشفيات الشرطة بأعدادها ؛ وتخويف الشهود والشاكين ، والتأثير في تحقيقات الشرطة بتكليف رجال شرطة نفس الفرع بإجراء تلك التحقيقات وتأخير إعلان نتائجها وإقامة الدعاوى . وتدعم هذه الأساليب بممارسات مؤسسية وسياسات رسمية توقع بموجبها عقوبات خفيفة على العدد القليل من رجال الشرطة أو الجيش الذين يرى أنهم مسؤولون عن أعمال العنف المرتكبة أثناء الاعتقال .

٢٦٠ - ولما نجح أقرباء الضحايا في هذه الظروف في إقامة دعاوى جنائية ضد موظفي الشرطة الذين يدعى بأنهم مسؤولون عن التعذيب . ويكاد تعويض الضحايا أو أسرهم يكون مستحيلاً من ناحية أخرى ؛ فمعظم الضحايا أو أسرهم لا يملكون المعلومات أو الموارد اللازمة لالتماس التعويض . وإزاء عدم قيام السلطات بمقاضاة المسؤولين ، قدم بعض الأقرباء شكاوى خاصة . غير أنه يصعب إثبات مضمون تلك الشكاوى ، لأن معظم التحقيقات في حالات الوفاة أثناء الاعتقال على سبيل المثال ، إن أجريت على الإطلاق ، يجريها موظف في الخدمة المدنية وليس سلطة مستقلة ، وكثيراً ما تحتجز تقارير هذه التحقيقات وفحص الجثة . والمقاضاة الجنائية الخاصة مرتفعة التكلفة من ناحية أخرى وعرضة لتأخير مفرط .

(ب) الحالات الفردية المحالة إلى الحكومة

٢٦١ - قبض رجال شرطة قوات أمن الحدود على محمد أكبر ، وهو مزارع من شكسيري ، في جامو وكشمير ، في قرية كالميري في ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ . وضرب ضرباً شديداً خلال اعتقاله الذي دام اثني عشر يوماً . وألقي القبض عليه ثانية يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ونقل إلى مخيم عسكري في حيدرباغ ، في دائرة باتان الفرعية . وبينما كان في حيدرباغ ، ضرب بعضاً مراراً وتكراراً على يديه ورجليه ، وقام أحد الرجال بوضع بعض مسحوق الغلغل الحار في كلتا عينيه بينما كان يمسكه رجل آخر .

٢٦٢ - قبض رجال شرطة أمن الحدود في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ على غلام محي الدين م. ، وهو مدرس من بالهالان ، في دائرة باتان الفرعية ، في مقاطعة بارامولا ، جامو وكشمير . وجعل ينحني طيلة عدة ساعات ، وضرب مراراً وتكراراً . ودُحرج رجال الشرطة اسطوانات ثقيلة على فخذه ، ورفسوه بأحذية ثقيلة .

٢٦٣ - قبض رجال قوة الشرطة الاحتياطية المركزية في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ على عبد القيوم ك. ، صاحب دكان وخياط غير متفرغ من غانغيبورا ، في باتان ، جامو وكشمير . وضرب ضرباً شديداً خلال اعتقاله . وعلق في وقت ما من السقف بواسطة حبل ، وأحرقت أذنه ولحيته بواسطة شمعة بينما كان معلقاً في الهواء .

٢٦٤ - وأبلغ كذلك عن حالات الوفاة الخمسة عشر التالية:

(١) قبض رجال قسم شرطة مدينة مادانابالي على بشير أحمد في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١ . وتوفي في اليوم التالي إما في معتقل مادانابالي أو في المستشفى الحكومي نتيجة ، فيما يدعى ، لقيام الشرطة بضربه ،

(ب) قبض في ٥ آذار/مارس ١٩٩١ على أوبوليتي شاندرياه من بيشوبالي ، في مقاطعة كريمنجار ، بسبب الاشتباه في ارتكابه مرقعة . وتوفي بعد ذلك بأربعة أيام في قسم شرطة حسن آباد ، نتيجة ، فيما يدعى للتعذيب ،

(ج) قبض الجيش في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ على بوبول باروا ، من قرية بولي ناهوروني ، في خرجفات ، ماوذا ، لاختيبور ، في قرية بندرداوا . وتوفي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ، ويدعى بأن وفاته ناجمة عما لحق به من إصابات أثناء التعذيب . وأشارت التقارير الطبية عن تمزق كليتيه بسبب الضرب ،

(د) ديباكار هانديكي ، وهو مساعد مكتب في مدرسة راجفار ، من بامابوخوري ، ذولبور مايزا ، نارايانبور ، في شمال لاختيبور . وقبض عليه في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وتوفي في ١ تشرين الأول/أكتوبر في مخيم عسكري ، ويدعى بأن وفاته ناجمة عن التعذيب ،

(هـ) قبض الجيش في ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ في دومدوما ، في تينسوكيا ، على الطالب ذروفاجيوتي غوغوي . وبعد ذلك بيومين ، ملمت جثته إلى الشرطة وهي تحمل آثار تعذيب ،

- (و) قبض الجيش ، في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، على غامبيير غوغوي ، وهو عامل في ضيعة شاي ، من مدينة ناغاجان ، في دولياجان ، في مقاطعة ديبروغاره . وبعد ذلك ببضعة أيام ، سلمت إلى الشرطة جثته وعليها آثار تعذيب ،
- (ز) قبض رجال شرطة غوا ، في مقاطعة ميتغبوم الشرقية على دوكا بابونغفا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وتوفي دوكا بابونغفا في ٤ كانون الأول/ديسمبر في جناح السجناء في مستشفى معهد MGM . وبينت التقارير الطبية أن سبب الوفاة الرئيسي هو نزيف مستمر من البطن بسبب جروح باطنية من المرجح أن يكون التعذيب سببها ،
- (ح) قبض على دارشان سينغ (أو دارشان لال) ، من نيو ميلامبور كولوني ، في دلهي الشرقية ، في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٢ بسبب سرقة . وأفيد بأنه عذب في وحدة مكافحة سرقة السيارات التابعة لشرطة مقاطعة شمال شرقي دلهي . وتوفي في ١٧ آذار/مارس في مستشفى LNJP (ايروين) نتيجة فيما يدعى ، لما أصيب به من جروح من جراء التعذيب الذي تعرض له على أيدي الشرطة . وبينت التقارير الطبية أن سبب الوفاة الرئيسي هو إصابة في الرأس ،
- (ط) قبض في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ على صافندر سينغ ، وهو رجل أعمال ، مقيم في جنوب دلهي ، واقتيد إلى مديرية الإنفاذ التابعة لوزارة المالية في لوك ناياك بهافان ، قرب سوق خان . وعثر في اليوم التالي على جثته في مجمع لوك ناياك بهافان . وتدعى أسرته بأنه عذب وأُرمَ على إلقاء نفسه من نافذة ،
- (ي) قبض رجال قسم شرطة باتال ناغار في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩١ على حيرم سينغ الذي توفي بعد ذلك بساعات . وذكر في تقرير فحص الجثة ١٧ إصابة خارجية تسببت فيها أداة غير حادة ،
- (ك) قبضت شرطة بارامالا في تريفاندرام في ٢ تموز/يوليه ١٩٩١ على كوتابام من نيالتينكارا في تريفاندرام ، وتوفي في اليوم التالي . وكشف تقرير فحص الجثة عن تمزق الطحال ، ناجم حسب ما يدعى به عن التعذيب ،
- (ل) توفي في أوائل شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ رام سينغ وهو عمدة ("ماربانث") قرية آرا كودر ، نتيجة ، حسب ما يدعى به ، لما أصيب به من جروح بسبب ما تعرض له من تعذيب على أيدي الشرطة في قسم شرطة بوها نديفودا ،
- (م) قبضت شرطة أودانشاترام ، في بداية عام ١٩٩٢ ، على موطوسامي من أودانشاترام في مقاطعة دينديغول ، بسبب حادث سرقة . وقبض فيما بعد على والدته وأخته ووالده . وأفادت التقارير أنهم ضربوا جميعهم ، وأن موطوسامي توفي ،
- (ن) قبض ثمانية ضباط شرطة من قسم شرطة مياني غايت ، في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ أو في حوالي ذلك التاريخ ، على دوشيانث تياجي ، وتوفي بعد ذلك بيومين في المستشفى الحكومي . وادعى بأنه أحرق حتى الموت أثناء وجوده في حراسة الشرطة ،
- (س) قبضت شرطة مانديلا في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ على كوبر لال . وتوفي في سجن هاردوي نتيجة ، حسب ما يدعى به ، ما تعرض له من تعذيب على أيدي الشرطة وتقصير سلطات السجن في موافاته بالعلاج الطبي .

٢٦٥ - وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة ، بالإضافة إلى الالتزامات المذكورة أعلاه ، التماسات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص التالي ذكرهم الذين أعرب بشأنهم عن مخاوف من أن يتعرضوا للتعذيب أثناء اعتقالهم . ويبين تاريخ إرسال التماسات العاجلة بين قوسين في نهاية الموجز المتعلق بالحالة .

٢٦٦ - أفيد بأن رجال الشرطة التابعين لوكالة التحقيقات الجنائية في آمریتسار قبضوا على تيجيندر سينغ في منزله في الساعة الرابعة من صباح يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وعرض تيجيندر سينغ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على المحكمة حيث أدلى بأقوال ادعى فيها بأنه تعرض للتعذيب . وأدعى بأن خبراً صحفياً صادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أورد ادعاء للشرطة بأن تيجيندر سينغ هرب من حراسة الشرطة . غير أن أسرة تيجيندر سينغ ادعت بأن هذا النبأ خاطئ وبأن تيجيندر سينغ معتقل حالياً اعتقالاً غير معترف به ، وأنه معرض لخطر زيادة تعذيبه . (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) .

٢٦٧ - أفيد بأن الشرطة وموظفين من قوة الشرطة الاحتياطية المركزية اعتقلوا إقبال سينغ ، وهو يقيم في فاتحبور في مقاطعة آمریتسار ، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، بعد القبض عليه قرب محطة القطار في آمریتسار . واقتيد إقبال سينغ أولاً إلى مخيم لقوة الشرطة الاحتياطية المركزية قرب قسم شرطة سادار في مقاطعة آمریتسار . وأعتقد فيما بعد بأنه نقل إلى قسم شرطة غاريندا . (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) .

٢٦٨ - أفيد بأن شاران سينغ ، وهو يقيم في قرية موشان في مقاطعة آمریتسار ، اعتقله ، بعد القبض عليه في مكان إقامته ، مساعد رئيس شرطة مقاطعة ماجيتها ورجال من شرطة روبر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وبعث أقرباء شاران سينغ بالنيابة عنه ، في عدة مناسبات ، برقيات وشكاوى وشهادة كتابية مشفوعة بيمين إلى كبار موظفي الشرطة والهيئة القضائية والحكومة في ولاية البنجاب ، غير أن شاران سينغ لم يعرض على المحكمة . (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) .

٢٦٩ - أفيد بأن آمارجيت سينغ ، وهو يقيم في بيغوال في مقاطعة كابورثالا ، الذي كان يعمل مدرسا في المدرسة الابتدائية في ميانى ، اعتقلته شرطة هوشياربور في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . واعتقل طوال ١٠ أيام في مخيم قوات الشرطة الاحتياطية المركزية في هوشياربور ثم نقل إلى جالاندار . (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) .

٢٧٠ - قبض رجال شرطة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ على القاضي أجيت سينغ باينز ، وهو رئيس منظمة حقوق الإنسان في ولاية البنجاب ، في نادي شانديغار للفولف . وأفادت

المعلومات الواردة أن القاضي باينز يعاني من مرض في القلب ، وأنه يحرم جميع الأدوية وكذلك زيارات أسرته . (١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢) .

اندونيسيا

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٢٧١ - أبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ معلومات كان قد تلقاها عن ممارسة التعذيب في البلد وكذلك عن عدد من الحالات الفردية . وردت الحكومة على هذه الرسالة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وأفادت التقارير أن التعذيب يمارس في عدة أنحاء من البلد على المعتقلين للحصول على معلومات سياسية وغيرها من المعلومات أو لتخويف من يشتبه في أنهم من المناضلين السياسيين ، وزملائهم وأقربائهم . واستجوب كذلك بواسطة التعذيب العمال الذين شاركوا في المظاهرات ، وأرغموا على توقيع رسائل استقالة . ويقال إن المسؤولين عن ذلك هم مسؤولون عسكريون وأفراد من قوة الشرطة شبه العسكرية "بريموب" (الكتيبة المتنقلة) . وتشمل أشكال التعذيب وموء المعاملة ما يلي: التعذيب بالصدمة الكهربائية ؛ والتشريط بأمواس الحلاقة والسكاكين ، بما في ذلك داخل الغم ؛ والضرب على الرأس ؛ والذقن والصدر بقبضات الأيدي اليد والعصي والقضبان الحديدية ، والقوارير ، والحجارة والأسلاك الكهربائية ؛ والمضايقة الجنسية والاعتصاب ؛ والركل بالأحذية العسكرية الثقيلة ؛ والحرق بالسجائر المشتعلة ؛ والتهديد بالأسلحة النارية ، وتعتمد إلحاق جروح بواسطتها ؛ والتغطية فترات طويلة في مياه نتننة ؛ والعزل والحرمان من النوم .

٢٧٢ - وأبلغ عن الحالات الفردية التالية:

- (أ) محمد جعفر الذي قبض عليه في شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ في آسه بسبب الاشتباه في أنه يقدم المساعدة إلى أعضاء حركة "آسه مردیکا" . وأفاد الشهود بأنه ضرب بعض خشبية وبكبل كهربائي قبل اقتياده إلى مكان مجهول ؛
- (ب) تعرض الدكتور مهدي يوسف ، والدكتور أمير الدين ، والدكتور عبيد الله إبراهيم ، والدكتور إدريس اسحق ، والدكتور إبراهيم حسر لتعذيب شديد في بداية عام ١٩٩١ أثناء اعتقالهم في سجن باندا آسه . وشل اثنان منهم نتيجة لذلك ؛
- (ج) اعتقل سيف الله بين شهري أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وشباط/فبراير ١٩٩١ في مقر الكتيبة المتنقلة في ميدان . وأفاد الشهود بأنه رفس وضرب ، وجرد من ثيابه وعصرت أعضاؤه التناسلية بزرديّة ؛
- (د) أفيد بأن عباس ضرب بكبل كهربائي مميك أثناء استجوابه في مقر الكتيبة المتنقلة في ميدان في منتصف عام ١٩٩١ . وأرغم كذلك على أن يجلس القرفصاء بينما وضع عما خشبية طويلة وراء ركبتيه مع جلوس سجين آخر على كتفيه ، مما أصفر عن كسر إحدى مفاقيه ؛

(هـ) قبض في شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ على الدكتور عدنان بورانسيه ، وهو صحفي يعمل في صحيفة "سيرامي اندونيسيا" بتهمة وجود صلات بينه وبين حركة "آسه مردیکا" . وفي أثناء قيام مسؤولين عسكريين إقليميين باستجوابه ، سلطت صدمات كهربائية على رجليه وأعضاؤه التناسلية وأذنيه ؛ وأحرق شعره وأنفه بأعقاب السجائر وتعرض لضرب ورفض شديدين ؛

(و) قبض رجال من العسكريين ، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، على مروان في آسه وتعرض للتعذيب ، مما أسفر عن كسر أنفه ؛

(ز) تعرض واردويو ولطيف وشمس الدين ، وهم عمال في مصنع إيغيرشينيتيكس في بوغور ، لتعذيب شديد في الشكنات العسكرية ("كورام" ٠٦١) في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ . واتهموا ، حسب ما يدعى به ، بأنهم شاركوا في مظاهرة ، وأرغموا على توقيع رسائل استقالة .

٢٧٣ - وأبلغت الحكومة فيما يتعلق بالحالات من (أ) إلى (د) الواردة أعلاه بأن هؤلاء الأشخاص لم يعتقلوا ولم يعذبوا على الإطلاق . أما فيما يتعلق بالحالتين (هـ) و(و) ، فقد أبلغت الحكومة بأن هذين الشخصين شاركا في أنشطة حركة إشارة اضطرابات الأمن . وبعد تقديمهما إلى المحاكمة ، حُكم عليهما بالسجن مدتي ٩ و٦ سنوات على التوالي في سجن لهوك نغا (باندأ آسه) . ولا يوجد ما يدل على أنهما تعرضا لأي نوع من التعذيب خلال اعتقالهما . وفيما يتعلق بالحالة (ز) ، أبلغت الحكومة بأن الشركة رفضت ، عقب حدوث إضراب ، الاستمرار في استخدام الأشخاص المعنيتين بسبب مشاركتهم في إتلاف ممتلكات الشركة ومحاولتهم إشارة الشغب العرقي بكتابات حائطية مناهضة للصين . وأقرت وزارة القوى العاملة فصلهم .

المعلومات المحالة إلى الحكومة فيما يتعلق بحالات التعذيب التي ادعى بأنها وقعت في تيمور الشرقية

٢٧٤ - أحال المقرر الخاص كذلك إلى الحكومة ، في الرسالة المذكورة أعلاه والمؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، معلومات تفيد بأن عدة أشخاص قبض عليهم في تيمور الشرقية بعد أحداث ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وعُذبوا تعذيباً شديداً . وذكرت الأسماء التالية:

(أ) آبل ماديرا ، من غلينو (إيرميرا) ؛ خوسي ريس ، الذي قبض عليه في غلينو ، إيرميرا ؛ خواو ليكوي ماو ، من غلينو ، في إيرميرا ؛ فلوريندو سانتوس ، وهو موظف حكومي مدني من غلينو ، في إيرميرا ؛ أرماندوا إكسبوستو ، وهو موظف حكومي مدني من غلينو ، في إيرميرا ؛ جوني ف . غونسالفيس ، الذي قبض عليه في إيرميرا واقتيد إلى قسم الشرطة ؛ ليبي ماو ، الذي قبض عليه في إيرميرا واقتيد إلى قسم الشرطة ؛ خوليو سواريس ، من غلينو ، في إيرميرا ؛ خوليو كارفالهو ، من إيرميرا ؛ سيرافيم ماسيدو ، وهو طالب ، قبض عليه في بيتي (ديلي) واقتيد إلى قسم الشرطة ؛

ديونيسيو رييس غوسماو ، وهو طالب من بيتي (ديلي) ، باولو سوما غوتيريس ، وهو طالب من فينيلاي ، قبض عليه في بيتي (ديلي) ، مانويل باريتو ، الذي قبض عليه في مقاطعة فاتوبولو (ديلي) ، رايمونديو سيلفا مونتيرو ، وهو طالب من فيكيكي ، قبض عليه في مقاطعة كولميرا (ديلي) ، ليوناردو كوستا ، وهو طالب من فيكيكي ، قبض عليه في مقاطعة كولميرا (ديلي) ، آكاسيو بيرناردينو ، وهو طالب من لوس بالوس ، إدواردو مامانوك ، من ماناتوتو ، أنتونيو كمينيس غوتيريس ، وهو طالب من فينيلاي (باوكا) . وقد أفادت الحكومة ، فيما يتعلق بهذه الحالات ، بأن هؤلاء الأشخاص لم يعتقلوا ولم يعذبوا على الإطلاق ؛

(ب) آماو ماديرا ، من غلينو (إيرميرا) ، قسم واو ماديرا ، من غلينو ، إيرميرا ، خوفينال ه . ماديرا ، من غلينو ، إيرميرا ، أديلينو سواريس ، وهو موظف حكومي مدني من إيرميرا ، فرناندو ديبوس ، وهو موظف حكومي مدني من إيرميرا ، كارلوس ديبوس ، وهو موظف حكومي مدني من غلينو ، إيرميرا ، خومي بينتو باتيستا ، الذي قبض عليه في إيرميرا واقتيد إلى قسم الشرطة . وقد أفادت الحكومة ، فيما يتعلق بهذه الحالات ، بأن هؤلاء الأشخاص اعتقلوا لاستجوابهم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وأفرج عنهم في اليوم التالي . ولا يوجد ما يدل على تعرضهم لأي نوع من أنواع التعذيب ؛

(ج) ألسينو فرايتاس فيتال ، من أوسولوغا (باوكا) ، أغوستينهو فرايتاس ، من أوسولوغا (باوكا) ، كوستوديو فرايتاس ، من أوسولوغا ، باوكا . أفادت الحكومة ، فيما يتعلق بهذه الحالات ، بأن هؤلاء الأشخاص استجوبوا ، وقدم إليهم النصح اعتبارا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وأفرج عنهم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . ولا يوجد ما يدل على تعرضهم لأي نوع من أنواع التعذيب ؛

(د) فيلوغينو غوميس ، الذي قبض عليه في ديلي كايكولي ، ماتياس غوفايا دوارتي ، وهو ممرض ، قبض عليه في مقاطعة تايبيسي (ديلي) واقتيد إلى قسم الشرطة . وأفادت الحكومة ، فيما يتعلق بهذين الشخصين ، بأنهما لم يعتقلا على الإطلاق ، ولكن قدم إليهما النصح . وشاركا بعد ذلك في برنامج ارشادي مجتمعي ؛

(هـ) أركانخو أنخوس بايكساو ، وهو موظف حكومي مدني من إيرميرا . أفادت الحكومة فيما يتعلق به بأنه اعتقل للاستجواب فيما يتعلق بما يقوم به من أنشطة جمع الأموال بناء على تعليمات أسقف إيرميرا . وأفرج عنه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . ولا يوجد ما يدل على تعرضه لأي نوع من أنواع التعذيب ؛

(و) إيليسو سواريس ، وهو مدرس من إيرميرا . أفادت الحكومة بأنه أفرج عنه بعد أن قدم إليه النصح في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ؛

(ز) خومي ماريا بومبيا مالدانها ريبايرو ، وهو طالب في جامعة دينباسار ، قبضت عليه المخابرات الاندونيسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ واقتيد إلى مقر الشرطة في دينباسار أولا ثم في جاكرتا . أفادت الحكومة بأن هذا الشخص يعيش في دينباسار وأنه لم يعتقل على الإطلاق .

٢٧٥ - وأرسل المقرر الخاص ، بالإضافة إلى الحالات المذكورة أعلاه ، التماسات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص التالي ذكرهم ، الذين أعرب بشأنهم عن مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب بعد اعتقالهم :

(أ) كسانانا غوسماو ، زعيم حركة "فريتيلين" (التيبة الشورية لاستقلال تيمور الشرقية) الذي قبض عليه في الساعة السادسة من صباح يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ قرب المستشفى العسكري في ديلي . (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) . وأفادت الحكومة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بأن السيد غوسماو كان في حراسة الشرطة في جاكارتا وكان الشرطة والمسؤولون في مكتب النائب العام يستجوبونه ، استعداداً لمحاكمته . ولم يكن نقله من ديلي إلا لسلامته ، ومتجري محاكمته في مكان ارتكاب الجريمة . وعومل السيد غوسماو أثناء استجوابه وفي انتظار المحاكمة معاملة تتماشى مع الاعتبارات الإنسانية والمعايير الدولية ، ومتجري محاكمته وفقاً لقانون اندونيسيا تماما . ومتجري محاكمته في محكمة مفتوحة وعلنية ، وسيُمنح المدعى عليه كامل المساعدة القانونية . وأعطى وزير الدفاع كذلك في تلك الأثناء تعليمات إلى السلطات العسكرية المعنية باحترام سلامة السيد غوسماو البدنية والعقلية . وأكد وزير الخارجية شخصياً للمقرر الخاص أن السيد غوسماو يتمتع بصحة جيدة وأنه لا يعامل معاملة سيئة بأي حال من الأحوال ؛

(ب) أبيليو باتيستا ، أفونسو مارييا ، أفالينو باتيستا ، فرناندو كونسيكاو ، فرانسيسكو غونسالفيس ، هينريكي غوتيريس ، إيلديفونسو مواريس ، خورخي كورتينال ، ماريو ميراندا ، باسكال مواريس ، روي ميراندا ، فيتور فيفاس ، روفينا كونسيكاو أراوخو ، آوغوستو بيريرا ، أليانكا دي أراوخو ، ليغيا دي أراوخو ، خورخي مانويل أراوخو سيرانو ، ريخينا كونسيكاو أراوخو سيرانو ، فرانسيسكو ألميديا أراوخو ، أرمانيدينا غوسماو ، جيلمان إكسبومستو ، أولاندينا كامايرو ألفيس ، أومكار ليما . قبضت قوات الجيش والشرطة على جميع هؤلاء الأشخاص خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ واعتقلوا في حالة عزل . (٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) .

إيران (جمهورية - الإسلامية)

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٢٧٦ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، بأنه تلقى معلومات تفيد بأن المسجونين لأسباب سياسية عادة ما يُعذبون في الفترة التي تلي القبض عليهم مباشرة ، غير أنه يجوز كذلك أن يكونوا عرضة للتعذيب في أي وقت من الأوقات خلال سجنهم ، وذلك قبل المحاكمة وبعدها على حد سواء . ويُدعى بأن التعذيب وغير ذلك أشكال سوء المعاملة البدنية أو النفسية لا يستخدم للحصول على المعلومات فحسب ، بل يستخدم كذلك لانتزاع بيانات تصوّر أحيانا على أشربة .

٢٧٧ - وتشمل أساليب التعذيب البدني الشائعة التعليق فترات طويلة في أوضاع ملتوية ، والإحراق بالسجائر والضرب الشديد والمتكرر بالكوابل وبأدوات أخرى على الظهر والقدمين . ويُحشر أحيانا في أفواه الضحايا غطاء أو قطعة من القماش لوقف صراخها ، فيجعل ذلك من الصعب التنفس كما ينبغي . وتعصب عادة عينا الضحية ، وتقيّد إلى نوع من هياكل الاسرة أو يبقّيها الحراس على الأرض بالجلوس فوقها . ويقال إن عقوبات تمسقية أخرى تشمل الرفس أو اللكم ، أو جعل الشخص يقف دون حركة طيلة ساعات مرة واحدة ، أو إلغاء زيارات الاسرة ، أو تقليل الغذاء .

٢٧٨ - وأفيد كذلك بأن الحكومة فشلت في بدء العمل بحد أدنى من الضمانات لمنع التعذيب ، بما في ذلك السماح للسجناء بالاتصال المنتظم بأقربائهم ، ومحاميهم وأطبائهم ، بحيث يضمن التحقيق كما ينبغي في الشكاوى ويحال المذنبون إلى القضاء . وقد أحييت الحالات الفردية التالية:

(أ) قبض على هوشانغ شابت زاده بعد دخوله البلد في شهر تموز/يوليه ١٩٩٠ . وكان يحمل آشراً للتعذيب عندما زاره أقرباؤه في سجن إيفين في شهر آذار/مارس ١٩٩١ . وكان وجهه مكدوما ومتورما ، وخصوصا حول عينيه وشفتيه ، وكانت أشتان من أسنانه الامامية مكسورتين ، وكان يتكلم بصعوبة . وزاره أقرباؤه في شهر تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ في المستشفى ، غير أن حالته البدنية كانت سيئة جدا ، وكانت قدماء مصابتين بجروح ملوثة بشدة بسبب ما تعرض له من جلد بالكوابل ، وكان عاجزا عن المشي . وتوفي في شهر آذار/مارس ١٩٩٢ بعد الإفراج عنه من السجن بأسبوعين ؛

(ب) أفيد بأن رجال من قوات الامن قبضوا على خليل أخلاقي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في مدينة شيراز . وكان قبل تقديمه إلى المحاكمة والحكم عليه بالسجن مدة ١٥ سنة قد حبس مدة ١٤ شهرا حبسا انفراديا في سجن شيراز ، تعرض خلالها لأشكال من التعذيب مثل الضرب الشديد على كامل بدنه وخصوصا على أخمص قدميه . وفقد معه تماما بآذنه اليمنى نتيجة لما تعرض له من صفع شديد ؛

(ج) أفيد بأنه قبض على علي غفاري حسيني في مطار طهران في شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ واقتيد إلى مكان مجهول لاستجوابه حيث تعرض لضرب متكرر ، ولا سيما في منطقة كليتيه وعلى أخمص قدميه . وعُلق كذلك من معصيه واقتلعت بعض أظافر أصابع قدميه بعنف .

٢٧٩ - وقدم المقرر الخاص ، بالإضافة إلى الحالات المذكورة أعلاه ، التماسات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص المعنيين في الاحداث المذكورة أدناه . ويرد تاريخ إرمال الالتماسات بين قوسين في نهاية الموجز المتعلق بالحالة .

٢٨٠ - وأفيد عن القبض على مئات الأشخاص عقب مظاهرات وأعمال شغب حملت ابتداء من أواسط شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ في مشهد وأراك وشهر محل وهمدان وخرام آباد وشيراز

وشوشتار وطهران . وأفيد ، في حالة مشهد بالقبض على مجموعة تتألف من ٣٠٠ شخص تقريباً في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ خلال مظاهرة يقال إنها اندلعت بسبب قيام السلطات المحلية بمحاولات لهدم أبنية شيد بصورة غير قانونية وطرد سكانها بالقوة ، وكذلك بسبب السخط على الحالة الاجتماعية والاقتصادية . وأعرب عن مخاوف من احتمال تعرض هؤلاء الأشخاص للتعذيب أو سوء المعاملة . (١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢) .

٢٨١ - أفيد بأن غلام غاهريمانى ، وهو لاجئ إيراني في دبي ، اختطف يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٢ ونقل إلى سجن إيفين في طهران . وأعرب عن مخاوف من احتمال تعرضه للتعذيب . (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢) .

٢٨٢ - قبض في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، خارج مروان قرب الحدود العراقية ، على عبد الله باغري ، وهو عضو سابق في جماعة المعارضة الكردية "كومالا" . وأفيد بأن السيد باغري معتقل في حالة عزل وأعرب عن مخاوف من احتمال تعرضه للتعذيب أو سوء المعاملة . (١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) .

العراق

٢٨٣ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في التماس عاجل أرسله إليها في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، بأنه تلقى معلومات تفيد بوجود سياسة تستهدف عمداً المدنيين غير المحاربين ، منذ شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، عندما أصدرت السلطات العسكرية أوامر إلى السكان المحليين في منطقة مستنقعات جنوب العراق لإجلاء المنطقة . وعلى الرغم من أن منطقة حظر الطيران المفروضة منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ وضعت حداً للهجمات الجوية ، فإنه أفيد بأن القوات الحكومية زادت من هجماتها الأرضية المصحوبة ، في جملة أمور ، بعمليات اعتقال وتعذيب تعسفية واسعة الانتشار ، مثل العمليات التي حدثت في قرية السالم قرب المدينة (محافظة البصرة) في أيلول/سبتمبر . وأفيد بأن القوات الحكومية ألقت القبض في عمليات واسعة الانتشار في الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر على أشخاص في إطار ما يسمى رسمياً "بالحملة التأديبية" . وقيل إن آلاف الأشخاص قبض عليهم ، ولا سيما في إقليم ميسان ، وألقت قوات الأمن القبض بصورة عشوائية على العديد منهم ، الذين أفيد بأنهم من المدنيين العزل ، في بيوتهم أو في الشوارع . وأفيد بأن المعتقلين محتجزون في مقر الغيلق الرابع في مدينة العمارة ، على الرغم من أن عدداً صغيراً منهم نقلوا فيما بعد إلى بغداد . وأعرب عن مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة .

إسرائيل

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٢٨٤ - أرسل المقرر الخاص إلى حكومة إسرائيل ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ موجزا للادعاءات الرئيسية التي تلقاها فيما يتعلق بممارسة التعذيب في البلد وكذلك عددا من الحالات الفردية . ووجه المقرر الخاص بالإضافة الى ذلك التماسات عاجلة بالنيابة عن الاشخاص الذين أفادت المعلومات الواردة بأنهم معرضون لخطر التعذيب .

(١) المعلومات المحالة الى الحكومة فيما يتعلق بممارسة التعذيب عموما

٢٨٥ - أفادت المعلومات الواردة بأن السلطات الاسرائيلية القائمة في الاراضي المحتلة تستخدم بانتظام ممارسات استجواب تعادل التعذيب أو سوء المعاملة . وتتضمن النهج المتبعة الضرب ، والاضاع القسرية (الشبح) ، وتظليل الحواس (في الغالب بوضع غطاء على الرأس ، والحرمان من النوم والطعام ، والعزل) واستخدام توتير الحواس من خلال التمتع والحبس في زنزانات صغيرة كثيرا ما يسميها المعتقلون "الزنزانات التابوتية" أو الخزائن . وأفيد كذلك بأن عرض المعتقلين على القضاة بموجب نظام القضاء العسكري الاسرائيلي القائم في الاراضي المحتلة يُمنع عنهم روتينيا مدة ١٨ يوما ، ويمنع اتصال المعتقلين بمحاميتهم وأسرهم فترات أطول بكثير .

٢٨٦ - وتوجد نظريا في المحاكم العسكرية في الاراضي المحتلة حماية من استخدام الاعترافات التي يحصل عليها بالاكراه . فإذا أعلن أحد المدعى عليهم أنه حصل منه على اعتراف على هذا النحو ، يجوز لمحاميه الاعتراض على الاعتراف فيما يسمى "محاكمة داخل المحاكمة" أو في "محاكمة مصغرة" . وينبغي توكيل النيابة في هذا الاجراء ، الذي يجري عموما في جلسة سرية ، أن يثبت طبيعة الاعتراف الاختيارية ويطلب وكيل النيابة الشهود الذين شاركوا في الحصول على الاعتراف ، ويقوم المدعى عليه بدوره بتقديم الأدلة على التعديت المدعى بها المستخدمة لانتزاع الاعتراف . وإذا لم يثبت التحقيق أن الاعتراف تم اختياريا ، يصبح غير مقبول ويجب على المحكمة أن تتجاهله في المحاكمة الكاملة التالية .

٢٨٧ - غير أنه يقال إن هذا الضمان لا يعمل على نحو فعال من الناحية العملية . فقد أكد المحامون أن القضاة كثيرا ما يقبلون تلقائياً في "المحاكمة داخل المحاكمة" شهادة شهود الاثبات ويرفضون شهادة شهود النفي . وليس لدى المدعين عليهم الذين ظلوا محبوسون مدة طويلة في حالة عزل أي شهود يطلبوهم للشهادة لمالحهم . وشمة عوامل أخرى تمنع المحامين من التماس "المحاكمة داخل المحاكمة" . فالاستعانة بهذا الاجراء يؤخر بالضرورة النظر في القضية . ولذلك فاختيار "المحاكمة داخل المحاكمة" قد يعني ، بالنسبة الى المدعى عليه المتهم بارتكاب جريمة صغيرة نسبيا ، أنه سيظل

معتقلا في انتظار مثل هذا الاجراء فترة أطول من فترة العقوبة التي يمكن توقع قضائها عندما يقر بذنبه من البداية . وأفيد ، بالإضافة إلى ذلك بأن القضاة وكذلك وكلاء النيابة كثيرا ما يذكرون المدعى عليهم ومحاميهم بأن الاعتراف بالذنب وعدم اذاعة وقت المحكمة وجهدها باقامة "محاكمة داخل محاكمة" سيعتبر عاملا مخففا للحكم .

(ب) المعلومات المحالة الى الحكومة فيما يتعلق بحالات فردية

٢٨٨ - أفيد بالقبض على شريف ناتشه وأخيه أشرف من الخليل في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وباقتيادهما الى مقر الجيش . وقد ركلا وضربا بشدة في عدة أجزاء من جسميهما ، بما في ذلك أخمص قدميهما ، وسلطت عليهما صدمات كهربائية عدة مرات .

٢٨٩ - أفيد بالقبض على رمزي دانا من الخليل في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وباقتياده الى مركز الشرطة في المقر . وضرب ضرباً شديداً ، ولا سيما على فخذه ووجهه وكليتيه وأخمص قدميه ، وسلطت عليه صدمات كهربائية .

٢٩٠ - أُفيد بالقبض على آمنة عبد الجبار ريماي ، وهي نائبة رئيس الاتحاد العام للنقابات العمالية في الضفة الغربية ورئيسة مركز الدراسات العمالية في رام الله ، وأخذت لاستجوابها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بعد أن حضرت الى معتقل موسكوبيه في القدس الذي استدعيت إليه . ثم نقلت الى سجن الخليل . وقيل إنها تعرضت للتعذيب في كلا المكانين .

٢٩١ - قبض في ٥ آب/أغسطس ١٩٩١ على معاد غنايم ، من الفراديس ، واقتيدت إلى مركز الاعتقال في جلاي حيث استجوبت مدة ٢٤ ساعة دون توقف . وأرغمت على الوقوف طيلة عدة ساعات وهي معصوبة العينين ومكبلة اليدين .

٢٩٢ - قبض في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١ على ناريمان شاماسا ، البالغة من العمر ١٧ سنة ، من كتانا في منطقة رام الله ، واقتيدت الى مركز اعتقال المجمع الرومي حيث ضربت ضربا شديداً .

٢٩٣ - قبض على فاطمة أبو خضير ، من شونافات ، في القدس ، وضربت ضربا شديداً قبل نقلها الى المجمع الرومي . وأرغمت على الوقوف طيلة ساعات وهي معصوبة العينين ومكبلة اليدين .

٢٩٤ - قبض رجال من "شن بيت" (قوات الامن العام) في ١ تموز/يوليه ١٩٩١ على غازت حسن أبو خضير وصلاح الدين أبو خضير واقتيدا الى سجن رام الله حيث ضربا ضرباً شديداً ، وحرم غازت حسن أبو خضير من النوم طوال ١٠ أيام .

٢٩٥ - وتلقى المقرر الخاص أيضا معلومات بمدد القبض في الضفة الغربية يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على عدة فلسطينيين ثم تعذيبهم على أيدي قوات الامن الاسرائيلية التي اتهمتهم بأنهم أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وذكرت بوجه خاص الاسماء التالية:

(أ) مصطفى عكاوي ، نقل الى سجن الخليل حيث اعتقل عدة أيام في مهر بارد جدا ، وهو معصوب العينين ومكبل اليدين بكرمي ، وحرّم من النوم أثناء استجوابه . وفي ليلة ٣ الى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، أصيب بنوبة قلبية ، غير أن أحد ضباط الصف المكلفين بالامعافات الاولى لم يتعرّف على أي مرض ولم يحلّه الى طبيب . ثم أودع إحدى الزنانات الضيقة التي شاعت تسميتها باسم "الشلالات" ، غير أنه انهار بعد ذلك بوقت قصير وتوفي ؛

(ب) ربحي رامز سليم حداد ، من نابلس ، في الضفة الغربية . اعتقل ، بعد القبض عليه في ٢٢ كانون الثاني/يناير ، في سجن رام الله وفي معتقل بيتاه تيكفا ، وفي سجن الخليل ، وفي معتقل الظاهرية . وفي جلسة عقدتها المحكمة في معتقل الظاهرية في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، مددت فترة اعتقاله ٣٠ يوما ، ثم أرجع الى معتقل بيتا تيكفا . وقام محام بزيارته في ذلك المكان في ١٠ شباط/فبراير ، وذكر له ربحي رامز سليم حداد بأنه أرغم في درجات حرارة تبلغ حد التجمد مدة خمسة أيام ، على الجلوس على كرسي وطيء جدا وهو مكبل اليدين خلفه ؛

(ج) غدير عوض ، وهي مدرسة رياضيات من رام الله . وأفيد بالقبض عليها عندما قدم جنود للقبض على جار لم يكن في بيته . وأفيد بأن الجنود اخذوا شخصا من كل بيت في العمارة . واقتيدت الى معتقل مسكو بية حيث استجوبت مدة يومين . وكانت خلال اعتقالها معصوبة العينين وكانت يداها مكبلتين ورائها الى عمود حديدي وحرمت من النوم وحبت حبسا انفراديا طيلة عدة أيام . وعانت كذلك من مضايقات جنسية ؛

(د) يعقوب يوسف موسى فتحو من السواني في القدس . أخذ لاستجوابه في جناح ادارة الامن العام في معتقل موسكو بية في القدس ، حيث وضع فيما يبدو في أوضاع مؤلمة وحرّم النوم .

٢٩٦ - وتلقى المقرر الخاص أيضاً تقريراً عن حالة السجناء في معتقل خيام ، الواقع في جنوب لبنان . وقد أنشأ جيش لبنان الجنوبي ، بمساعدة اسرائيل واشرافها ، خيام فيما يبدو كمعتقل دائم في أوائل عام ١٩٨٥ . وأفيد بأن عدة معتقلين تعرضوا للتعذيب أو لسوء المعاملة خلال الاستجواب ، بما في ذلك الضرب بالكوابل الكهربائية ، والتفطيس في الماء ، والصدمات الكهربائية ، والحرمان من النوم ومن الغذاء ومن النظافة .

٢٩٧ - وأرسل المقرر الخاص الى الحكومة ، بالإضافة الى ما يتعلق بالحالات المذكورة أعلاه ، التماسات عاجلة فيما يتعلق بالاشخاص التالي ذكرهم . وتبين تواريخ ارسال الالتماسات بين قوسين في نهاية كل موجز .

٢٩٨ - أفيد بأن الشيخ أحمد ياسين ، وهو رجل مسن معتقل في سجن في قطاع غزة ، يوجد في حالة صحية رديئة للغاية ويرجع ذلك جزئيا إلى تعرضه للضرب وسوء المعاملة أثناء الاعتقال . وقيل إنه مصاب بشلل مغلي وإنه فاقد البصر في إحدى عينيه وإنه مصاب بمرض جلدي . وأعرب عن مخاوف من احتمال أن تزايد تدهور صحته ومن تعرض حياته للخطر إذا لم يعط العلاج الطبي التي تستلزمه حالته . (٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢) .

٢٩٩ - أفادت الحكومة ، فيما يتعلق بهذه الحالة في ١ أيلول/سبتمبر و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بأن الشيخ ياسين كان يقضي عقوبة سجن مدى الحياة في سجن أشمورا وليس في قطاع غزة . وأحوال سجنه عادلة وإنسانية مثل أحوال جميع السجون الذين تعتقلهم مصلحة السجون . وأحوال السجن تتفق مع القانون والمعايير الدولية . وحالة الشيخ المحيطة مستقرة وليست متدهورة ، ويقوم أحد الأطباء والعاملون الطبيون في السجن بالإشراف عليه طبيا وبمعالجته . وخصص بالإضافة إلى ذلك ، مجينان لزنازنته تتمثل مهمتهما في مساعدته في قضاء احتياجاته الشخصية . والادعاء بأن حالته الصحية ناجمة عن الضرب وسوء المعاملة خلال اعتقاله من قبل إسرائيل من الصحة .

٣٠٠ - احتجزت عطف داود حسين عليان في زنزانة معزولة في سجن تل موند المركزي مدة ثلاث سنوات ونصف . ورفض لها أيضا إجراء عملية جراحية كانت تحتاجها نظرا إلى أن أنفها كسر أثناء تعذيبها قبل خمس سنوات . وأفيد كذلك بأنها بدأت إضرابا عن الطعام للاحتجاج على حالتها ، وأن حالتها الصحية زادت تدهورا نتيجة لذلك . (١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) .

٣٠١ - قبض في يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ على أحمد سليمان موسى قتامش ، وقيل إنه معتقل في سجن رام الله . وأفاد محاميه ، الذي أذن له بمقابلته في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، بأن السيد قتامش يعاني من أوجاع حادة في البطن والرأس ، ومن صعوبة في التنفس ومن حالات فقدان وعي متكررة بسبب التعذيب وسوء المعاملة ، بما في ذلك الحرمان من النوم إلى أقصى حد ، والافراط في جملة يتخذ أوضاعا مؤلمة ، وتغطية رأسه وخنقه أثناء الاستجواب . وأفيد كذلك بأنه حرم الرعاية الطبية . (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) .

كينيا

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٣٠٢ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، بأنه تلقى معلومات تفيد بأن السيدة وانغاري ماساي ، وهي رئيسة جماعة البيئة المسماة "حركة الحزام الأخضر" (Green Belt Movement) وثلاث نساء مضربات عن الطعام يقمن بحملة لاطلاق مراح مجنأ سياسيين ضربهن رجال شرطة مقاومة

الشغب ضربا شديدا في منتزه أوهورو (الاستقلال) في نيروبي في ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ . وأفيد بأنهن ضربن بهراوات حتى فقدن وعيهن ووجب نقلهن الى المستشفى . وجرحت غيرهن من النساء المضربات عن الطعام في نفس الوقت بواسطة هروات أو تضررن من القنابل المسيلة للدموع التي أُلقيت في خيمة كنّ يستخدمونها .

٣٠٢ - وأرسل المقرر الخاص إلى الحكومة ، بالإضافة إلى ذلك ، التماسا عاجلا في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ يتعلق بالسيد رومبا كينوشيا ، وهو محام قيل انه في انتظار محاكمته بتهمة الخيانة ، وهو تحت الحراسة في مستشفى كينيا الوطني في نيروبي . وأدعي بأن السيد كينوشيا أدخل المستشفى وهو يعاني من ضغط دموي عال ، وصداع حاد ، ونزيف دموي من الانف ، وانهيار عصبي ، وسعال مصحوب بدم نتيجة لما تعرض له من تعذيب بعد القبض عليه بوقت قليل في عام ١٩٩٠ . وأدعي بأن السيد كينوشيا ، يقيّد بالسلام إلى سريره طيلة ٢٢ ساعة في اليوم ، على الرغم من حالته الصحية ؛ وبأن طبيبه مُنع من زيارته في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، مخالفة لقرار محكمة صادر في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ؛ وحرمت أسرته أيضاً من الاتصال به ، وتعرض العاملين في المستشفى الساهرين على علاجه للمضايقة من جانب حراس السجن المسلحين الذين يحرسونه . وكان السيد كينوشيا واحدا من عدة أشخاص أرسل بالنيابة عنهم التماس عاجل في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وأكدت الحكومة في ردها أن التهم الموجهة إلى أولئك الأشخاص ، بمن فيهم السيد كينوشيا ، تهم جنائية وليست سياسية ، وأضافت الحكومة أن من شاهدوا هؤلاء الأشخاص في المحكمة لم يلاحظوا أي علامات تعذيب أو سوء معاملة (الفقرتان ١٠١ و ١٠٢ من الوثيقة E/CN.4/1991/17) .

الكويت

المعلومات المحالة الى الحكومة

٣٠٤ - أرسل المقرر الخاص الى حكومة الكويت ، في ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ ، التماسا عاجلا بصدد ايمان شندون عبد اللطيف ، وهي باحثة مساعدة في مختبر كلية الطب في جامعة الكويت قبض عليها في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وأفادت المعلومات الواردة بأن الانسة عبد اللطيف مصابة بمرض كلوي وأنه قبض عليها بعد بضعة أيام من اجراء عملية لها لاستئصال الزائدة الدودية . وأفيد بأنها لم تول الرعاية الطبية اللازمة ، على الرغم من سوء صحتها ، وأنه لم يسمح لأسرتها بزيارتها .

ليسوتو

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٣٠٥ - أبلغ المقرر الخاص حكومة ليسوتو ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، بأنه تلقى معلومات عن حالات التعذيب التالية ، وهي حالات ردت الحكومة بشأنها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ :

- (١) قبضت شرطة جنوب افريقيا ، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، على موفوكينغ مأكول في ويلكوم في ولاية أورانج الحرة ، ونُقل الى حراسة شرطة الخيالة الملكية في ليسوتو . وتوفي بعد ذلك بيوم واحد نتيجة للتعذيب فيما يبدو . واستنتج من فحص الجثة الذي طلبته أسرته أنه ضرب بأدوات مثل العمي ، أو الاسواط الجلدية (sjamboks) ، وأنه من المرجح كذلك أن يكون قد تعرض لضربات بآداة حادة أو للرفس . وذكر أن سبب الوفاة المحتمل هو "الضغط على الرقبة والاختناق" ؛
- (ب) تعرض جون رالينغانا وكابيلي كايبانا ، وهما مجننان في مجن ماسيرو ، لضرب شديد بالعمي والاسواط الجلدية (sjamboks) في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩١ . ويعاني جون رالينغانا كذلك من جروح سببها اصابته بطلقات خرطوشية (وتتألف الطلقة الخرطوشية من كمية كبيرة من الكريات الرصاصية الصغيرة التي تطلق من بندقية) . ثم جردا من ثيابهما حتى عريا وحبا حبا انفراديا في زنزانتين غمرتا بالمياه عمدا ؛
- (ج) كان الدكتور مايكل سيفالي معتقلا من ١٤ الى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠ . وتعرض للاستجواب طيلة ليال كاملة جرد خلالها من ثيابه إلى حد التعري وكبلت يده خلفه ، وألقيت عليه أغطية تغطيه من رأسه الى أسفل جسده ، وجعل يقف عاري القدمين على أرض اسمنتية مغطاة بحجارة مكسرة ؛
- (د) قبض في يوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ على النقيب صمويل موكييتي تومو ، وهو ضابط في قوة الدفاع الملكية في ليسوتو ، وحبس حبا انفراديا في مجن الحراسة المشددة في ماسيرو حتى يوم ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ . وجرد من ثيابه في أثناء الاستجواب إلى حد التعري وغطى بأغطية ، وقيدت يده ، وأمر بالجلوس على ركبته على أرض اسمنتية مغطاة بحجارة مكسرة ؛
- (هـ) قبض في شهر تموز/يوليه ١٩٨٩ على لاكيا فولو ، وهو موظف في مصرف ليسوتو . وفور وصوله الى مقر الشرطة ، ألقى غطاء على رأسه وقيد بحبل . وألقيت عجلة سيارة حول رقبته . وكبلت يده وجرد من سرواليه الخارجي والداخلي . وعندما أنكر أي معرفة للجريمة المنسوبة اليه ، وضع رجال الشرطة حجارة مكسرة في حذائه وجعل يقفز وفقا لرنين جرس . وضرب على يديه وفخذه ، وقُرمّت فخذه بشيء قال بأنه زردية .

٣٠٦ - وذكرت الحكومة فيما يتعلق بحالة جون رالينغانا أنه حصل شغب في السجن بعد اكتشاف مواد غذائية في حيازة جون رالينغانا . وأدلى بادعاءات التعذيب بعد اخماد الشغب . غير أن جون رالينغانا تلقى علاجاً طبيا في مستشفى الملكة إليزابيث ، ثم تلقى زيارة طبيب أرسلته أسرته اليه عدة مرات . وكشف تقرير طبي أنه أصيب بجراح من جراء طلقات نارية في كلا فخذه . ولا يُبين في تقرير صادر عن سلطات السجن الأشخاص المسؤولين عن اصابته بالجروح ، ولا يذكر في التقرير أي شكل من أشكال التحقيق أو الاجراءات القانونية الأخرى المتخذة . أما فيما يتعلق بحالة كابيلي كايبانا ، فقد أفادت الحكومة بأن طبيبا فحصه في وجود أقربائه ووجد حالته الصحية مرضية ولم يوص

بأي علاج آخر . وأجري تفتيش رسمي للزنايات . واتضح أنه لا توجد أي امكانية لغمر الزنايات بالمياه ، وذلك بسبب طريقة بنائها .

٣٠٧ - وأفيد ، بالإضافة الى الحالتين المذكورتين أعلاه ، بأن السلطات لم تتخذ أي اجراءات فعالة ضد المسؤولين عن هذه الانواع من الاعتداءات . ولم تتخذ في بعض الحالات أي اجراءات حتى بعد أن خلصت المحكمة العليا إلى حدوث تعذيب أو اعتداءات أخرى .

ماليزيا

المعلومات المحالة الى الحكومة

٣٠٨ - أرسل المقرر الخاص الى الحكومة ، في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، التماساً عاجلاً بالنيابة عن مجموعة من ٤٣ ملتمس لجوء من أمه كانوا يحتلون مبنى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوالالمبور لأنهم كانوا قد تلقوا تهديدات بأنهم سيعادون قسراً الى اندونيسيا . وقد أعرب عن مخاوف من أن يتعرضوا لخطر اعتقالهم فور وصولهم إلى بلدهم وللتعذيب ، إذا حصل ذلك . وأعرب عن نفس القلق فيما يتعلق بمجموعة أخرى من حوالي ٤٠٠ شخص أفيد بأنهم اعتقلوا في ماليزيا مدة أكثر من سنة ومعرضون كذلك لخطر الطرد واعادتهم إلى اندونيسيا .

موريتانيا

المعلومات المحالة الى الحكومة

٣٠٩ - وجه المقرر الخاص الى الحكومة التماساً عاجلاً في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ فيما يتعلق بأحداث أفيد بأنها حصلت في قرية صوري - مالي ، في دائرة مياغني . فقد طوقت قوات الامن القرية في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ بعد اغتيال تاجر عربي ، واقتيد جميع رجال القرية الى المدرسة لاستجوابهم . وأفيد بأن السيد ديا هاماس أتومان البالغ من العمر ٧٠ سنة ، توفي في اليوم التالي فيما يبدو بسبب ما تعرض له من سوء معاملة خلال الاستجواب . وأخذ إلى مدينة اليغ ما لا يقل عن أربعة رجال هم مار الحسن نداما ، ونياس يايا ، ومبودج حميدو ، وديوب اسماعيل ديمبا ، واتهموا رسمياً بالاغتيال . وأفيد بأنهم عذبوا خلال الاستجواب ، وأعرب عن القلق بسبب احتمال تعرضهم لمزيد من سوء المعاملة .

المكسيك

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٣١٠ - أحال المقرر الخاص في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، موجزاً لما ورد من شكاوى فيما يتعلق بممارسة التعذيب في المكسيك وعدة حالات فردية . وعلقت الحكومة على هذه الحالات في رد مؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

معلومات أحيلت إلى الحكومة فيما يتعلق بممارسة التعذيب بوجه عام

٣١١ - تفيد المعلومات الواردة بأن التشريع الجنائي النافذ قد عدل في شباط/فبراير ١٩٩١ لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وتقليل ممارسة التعذيب . ولا تجيز الأحكام الجديدة للمحاكم قبول الاعترافات باعتبارها صحيحة ما لم يتم الإدلاء بها أمام قاض أو أحد رجال إدارة المدعي العام وفي حضور محامي المتهم أو غيره ممن يتمتع بثقته .

٣١٢ - وعلى الرغم من هذا الإصلاح ، يبدو أن ممارسة التعذيب لم تقل . وهناك روابط إدارية مافرة بين مكتب المدعي العام والشرطة ، وكثيراً ما يعرض المحتجزون على مكتب المدعي العام قبل أن يتولى قاض المسؤولية عن القضية . وتزيد هذه الروابط من إمكانية أن يقوم شخص محتجز ، حتى في حضور محاميه ، بالإدلاء باعتراف كاذب خوفاً من أن يعذب إذا لم يفعل ذلك عندما يوضع بين أيدي الشرطة من جديد .

٣١٣ - كما أحيط المقرر الخاص علماً بأن ما قدمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من توصيات في الحالات التي وجد فيها أن أفراداً من القوات الحكومية قد تصرفوا على نحو غير سليم لم يؤخذ بها عموماً أو لم تطبق تماماً .

٣١٤ - تلقى المقرر الخاص تقريراً يبين أن من بين ١٨٠ مجيناً استجوبوا في مجن الشمال للحبس الاحتياطي وإصلاحية سانتا مارتا أكاتيتلا ، قال ١٦٣ منهم إن الشرطة عذبته بعد احتجازهم . كما تتعرض النساء للتعذيب ، الذي يكون ، في حالاتهن ، في شكل مضايقات جنسية واغتصاب وتهديدات بإلحاق أذى بأولادهن .

٣١٥ - ويبدو أن التعذيب يمارس في جميع أنحاء البلد وتمارسه الشرطة بجميع فروعها . وتستخدم أساليب شتى ، فيتم تعريض أجزاء الجسم للصدمة الكهربائية ، وتكون الأجزاء المستهدفة المفضلة هي الأعضاء التناسلية وحلمات الثديين والفم والعينان . ويغشى رأس السجين بكيس من البلاستيك يُشد إلى أن يصبح السجين على وشك الاختناق . ومن الأساليب الأخرى تغطيس رأس السجين في مرحاض به براز أو في صهرج فضلات متعفنة أو صهرج ماء . كما يُبَخ في فتحتي الأنف ماء معدني ، يضاف إليه فلغل حار في بعض الحالات . وقد تُمسك الضحية من شعرها ثم تنتر في جميع الاتجاهات . وقد يصل التحرش الجنسي إلى حد الاغتصاب ، أو قد يتم إرهاب السجين بعمليات إعدام وهمي أو بتهديده إلخ . ويفاد بأن الأطباء يتعرضون في كثير من الأحيان لضغط من جانب المسؤولين لكي يصدروا تقارير طبية كاذبة .

المعلومات التي أحيلت إلى الحكومة فيما يتعلق بحالات فردية

٣١٦ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ قامت شرطة ولاية واخاكا والشرطة القضائية بإلقاء القبض على كل من أغوستين ديفغو غارسيا وأوديلون غارسيا سيرافين وأبراهام ميغيل برودنسيو وإفرين ميغيل برودنسيو وألبرتو مارتينيس إرنانديس ودانييل موس

غارميا ، وجميعهم من أفراد جماعة السكان الاصليين في ترينيداد يافو في بلدية سنتياغو يافو بمقاطعة تشوابان في ولاية واخاكا . واقتيدوا إلى شكنات شرطة مارييا لومباردو حيث ضربوا ضرباً مبرحاً . وخطب رأس البرتو مارتينس على الحائط ، وأحرقت يده ويدا دانييل موي بالشمع الساخن .

٣١٧ - وذكرت الحكومة أن التحقيق الذي أجرته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لم يسفر عن أية أدلة على التعذيب الوارد وصفه أعلاه . وذكر السجناء في أقوالهم أمام المحكمة إن أيديهم لحقت بها إصابات بمائل لاسع . ويبدو أن ذلك هو نتيجة اختبار استخدمته النيابة العامة للكشف عن وجود أية آثار بارود على الأيدي .

٣١٨ - في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ قامت الشرطة القضائية في المقاطعة الاتحادية بإلقاء القبض على كل من روبين دياس دياس وإيتالو ريكاردو دياس وريبي فيينغاس كامسترو ودلفينو دي خيسوس أغيلار إرنانديس . واقتيدوا أولاً إلى مكتب الفارو أوبريغون التابع لوكالة حركة المرور والسلامة ثم إلى إدارة النيابة العامة للمقاطعة الاتحادية . وضربوا ضرباً مبرحاً على مدى أيام عديدة ، كما سلطت عليهم صدمات كهربائية وبخت فتحات أنفهم بماء تيوكان المعدني لإجبارهم على الاعتراف بارتكابهم عدة جرائم وبعضيتهم في حزب العمال الثوري السري الشعبي . كما هُددوا بالقتل وبتعذيب أسرهم .

٣١٩ - وذكرت الحكومة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لم تتمكن من استكمال الملف المتعلق بهذه القضية نظراً لعدم قيام ممثلي مقدمي الشكاوي بموافاتها بكل ما يلزمها من وثائق . بيد أنها تقدم الدعم للممثلين في الدعوى الجنائية .

٣٢٠ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قامت الشرطة القضائية في المقاطعة الاتحادية بإلقاء القبض على دافيد كابانياس بارينتوس وأنا مارييا فيرا سميت وبلانكا ليريو مورو غامبوا . وطيلة سبعة أيام ، تعرضوا لتهديدات متكررة بالقتل وضربوا ضرباً مبرحاً ، وجعلوا يوشكون على الاختناق بواسطة أكياس من البلاستيك توضع على رؤوسهم وبتغطيس رؤوسهم في الماء ، وسلطت عليهم صدمات كهربائية واحرقوا بلغائف التبغ المشتعلة . ونتيجة لتعذيب السيد كابانياس بارينتوس أثناء استجوابه الذي ظلت آثاره طوال سنوات ، وقع بياناً اتهم فيه بتهمة القتل الدكتور فيليبي مارتينس موريانو ، الرئيس السابق لجامعة بينيتو خوارس وواخاكا المستقلة وزعيم الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية . وبناء على ذلك ، حكم على الدكتور مارتينس موريانو بالسجن مدة تسع سنوات .

٣٢١ - وذكرت الحكومة أن وقف حبس وعزل الأشخاص المذكورين في سجن الشمال للحبس الاحتياطي بفضل جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، وأعينوا للحصول على مساعدات

طبية . وعجزت اللجنة عن استكمال ملف القضية لعدم قيام ممثلي مقدمي الشكاوي بموافاتها بالوثائق اللازمة . غير أنها تقدم لهم الدعم في الدعوى الجنائية .

٢٢٢ - في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ألقت الشرطة القضائية القبض على فرانسيسكو كيخانو غارسيا في مدينة المكسيك بخصوص تحقيق جنائي . وعُثر على جثته بعد ذلك بعام ، وكانت عليها علامات لا لبس فيها على تعرضه لتعذيب شديد .

٢٢٣ - وذكرت الحكومة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قدمت توصيات إلى إدارة المدعي العام تدعو إلى إقامة دعوى جنائية . ورأت اللجنة أن الإجراء الذي اتخذته إدارة المدعي العام حتى الآن ناقص وغير مرض .

٢٢٤ - في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أُلقي القبض ، في فيجا إرموما بولاية تاباسكو ، على راوول فاسكو إرناندس ، وعمره ١٥ سنة ، واقتيد إلى قسم الشرطة . وأثناء حبسه حبساً انفرادياً ، ضرب على عدة أجزاء من جسمه ، كما تعرض لمحاولات لخنقه . ونظراً لما أصيب به من جروح ، أُدخل مستشفى خوان غراهام للمحة العامة في اليوم التالي .

٢٢٥ - وذكرت الحكومة أن إدارة المدعي العام في ولاية تاباسكو أبلغت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأن السجين المذكور لم يعامل معاملة سيئة من جانب معتقليه ، وأنه حاول شق نفسه . وأثبت فحص أجراه خبراء بتكليف من اللجنة أن العلامات الموجودة على جسم الشاب كانت من فعل غيره . وما زال التحقيق مستمراً .

٢٢٦ - في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، أُلقي رجال شرطة ولاية تاباسكو القبض على سنتياغو خيمينس سانتشس في فيلا إرموما . واقتيد إلى إدارة النيابة العامة للولاية ، حيث ضُرب ، وأُرغم على ابتلاع ثلاث قطع نقد معدنية ، وبُخ تيار من الماء في فمه . وقيل له إنه سيقتل رمياً برصاص مسدس . ولزم إدخاله مستشفى خوان غراهام بعد ذلك ببضعة أيام .

٢٢٧ - وذكرت الحكومة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحقق حالياً في هذه القضية .

٢٢٨ - في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقت شرطة الأمن العام في تاكوتالبا بولاية تاباسكو القبض على خيسوس أرتورو نارفائس إرييرا . وظل محتجزاً ساعات عديدة ركل أثناءها وضرب بأعقاب البنادق .

٢٢٩ - وذكرت الحكومة أن السلطات المختصة لم تتلق أي شكوى فيما يتعلق بهذه الحادثة ، وبناء عليه ، لا يمكن القيام بتحقيق .

٣٣٠ - نظرت لجنة مناهضة التعذيب ، في دورتها التاسعة (٩ - ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) ، في تقرير المكسيك الدوري ، الذي يرد مستنسخاً منه في الوثيقة CAT/C/17/Add.3 .

٣٣١ - كما أُبلغ المقرر الخاص بأن حوالي ١٠٠ شخص ، معظمهم من أفراد جماعتي تشوّل وتسلّال للسكان الاصليين ألقى القبض عليهم أثناء مشاركتهم في مظاهرة سلمية في بالنكه بولاية تشياباس في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . واقتيد المقبوض عليهم إلى إدارة النيابة العامة للولاية في توستلا غوتيرس . وضربوا جميعاً وهُددوا بالقتل . وطوال عدة أيام ، لم يعطوا طعاماً أو علاجاً طبياً . وفيما يلي أسماء بعض من المعتقلين: أنطونيو راميرس خيمينس ، إفرايين غوتيرس غومس ، رامون بارميرو مارتينس ، لورنسو غومس خيمينس ، سيباستيان غونسالي كروس ، فرانسيسكو غونسالس غوتيرس ، تولنتينو غومس كروس ، فيكتور منديس غونسالس ، سامويل بنيتو بيرس ، مانويل مارتينس بيرس .

٣٣٢ - وذكرت الحكومة أنه قد تم الإفراج عن الاشخاص من السكان الاصليين الذين اعتقلوا لصلتهم بالحوادث المذكورة ، بمن فيهم تسعة كانوا قد حبسوا حبساً احتياطياً لمحاكمتهم .

المغرب

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٣٣٣ - أُبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أنه تلقى تقارير تفيد بأن التعذيب أو التهديد به من الممارسات المعتادة في أقسام الشرطة لتخويف المحتجزين أو انتزاع اعترافات منهم . وقد توفي بعض المحتجزين بعد تعذيبهم . ومن بين هؤلاء إدريس طواطي ، وعمره ٢١ سنة ، الذي ألقى القبض عليه في الرشيدية في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ وتوفي بعد اقتياده إلى قسم الشرطة ببضع ساعات .

٣٣٤ - كما أحيط المقرر الخاص علماً بحالة المدعو ميمر الصادي ياسين ، وهو مواطن إسباني أُلقت شركة أمن الدولة القبض عليه في طنجة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ واقتادوه إلى مقرها ، حيث ضرب ضرباً مبرحاً . كما عُلّق بواسطة قضيب معدني وضع بين ذراعيه وساقيه ، وضرب على أخمص قدميه . وأُفرج عنه في اليوم ذاته .

ميانمار

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٣٣٥ - أحال المقرر الخاص إلى حكومة ميانمار ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، موجزاً لما ورد إليه من ادعاءات رئيسية فيما يتعلق بممارسة التعذيب في البلد ، فضلاً عن عدة حالات فردية . وبعثت الحكومة بردها على هذه الرسالة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ . وإضافة إلى ذلك ، وجه المقرر الخاص التماسات عاجلة نيابة عن أشخاص أفادت المعلومات الواردة بأنهم معرضون لخطر التعذيب . وبعثت الحكومة بردها أيضاً بشأن بعض هذه الحالات .

(أ) معلومات متعلقة بممارسة التعذيب بوجه عام

٣٣٦ - تفيد التقارير الواردة أن القوات المسلحة لميانمار (تاتماداو) وقوة الأمن شبه العسكرية لون اهتين ما زالتا تلقيان القبض تعسفياً على أفراد الأقليات الإثنية والدينية في المناطق الريفية للبلد وتسيء معاملتهم . ومن بين الضحايا أشخاص اعتقلوا لاشباه الجنود بأنهم قد يكونون من المتعاطفين مع جماعات حرب العصابات التابعة للأقليات الإثنية والتي ما برحت تقاتل التاتماداو منذ سنوات عديدة . المؤيدين لهذه الجماعات ومن بين الضحايا أيضاً أشخاص ألقوا القبض عليهم وأجبرتهم على القيام بأعمال العتالة - بحمل الغذاء والذخيرة وغير ذلك من الإمدادات - أو بأعمال إزالة الألغام . ومن بين من ادعى إساءة معاملتهم أفراد الأقليات الإثنية من الكارن والمون و"الهندية" ، وهي جماعات تشمل أفراداً ينتمون إلى الأقليات الدينية المسيحية والارواحية والمسلمة . كما ألقى القبض على أعضاء منظمات سياسية حبسوا في حالة عزل فترات زمنية طويلة وتعرضوا للتعذيب . وتشمل أشكال إساءة المعاملة تشريط الجسم بحربات البنادق والضرب بالعصي والركل بأحذية ثقيلة . ويبدو أيضاً أن اغتصاب النساء في الوقت الذي يُقتاد فيه أزواجهن للقيام بأعمال العتالة هي ممارسة شائعة .

٣٣٧ - فيما يتعلق بهذه الادعاءات ، أجابت الحكومة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بأن القانون يقتضي من القوات المسلحة لميانمار ومن القوات شبه العسكرية كذلك مراعاة مدونة صارمة لقواعد السلوك في اضطلاعها بواجباتها . ولا يُسمح لها بإلقاء القبض كما تشاء على المواطنين أو إساءة معاملتهم ، كما لا يُغتفر لها أي سوء سلوك في أداؤها واجباتها .

(ب) حالات فردية أحيلت إلى الحكومة

٣٣٨ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، ألقى القبض على بو بو اهتون ، وهو طالب في السنة الأخيرة بقسم علوم الطبيعة بجامعة يانغون ، أثناء مباراة للكرة الطائرة كان يلعبها الطلبة في حرم جامعة يانغون للآداب والعلوم ، وأفيد بأنه تعرض للتعذيب .

٢٣٩ - أفادت الحكومة فيما يتعلق بهذه القضية أحداً لم يعتقل بهذا الاسم وفقاً للسجلات . غير أن القبض أُلقي على شخص يُدعى بو بو هان في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ لإلقاءه نشرات للدعاية من الدور العلوي لمبنى مركز الترفيه الواقع في الحرم الرئيسي لجامعة يانغون ، لتحريض الطلبة على إحداث اضطرابات . وقد حاكمت المحكمة العسكرية لقيادة يانغون التي حكمت عليه بالسجن مدة ١٥ عاماً في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢ بمقتضى المادة ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ .

٢٤٠ - قيل إن ماجين ساياداو ، وهو راهب بوذي عمره ٧١ سنة ، وزاو ميو وين وشين هان ، وهما محاميان من يانغون ، وثلاثتهم جميعاً نزلوا في سجن شايت ، قد تعرضوا للضرب المبرح خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ . ونتيجة لذلك ، فقدوا السيطرة على مشاناتهم البولية .

٢٤١ - فيما يتعلق بماجين ساياداو ، أفادت الحكومة بأنه كان قد أعد ترتيبات للقيام بأنشطة سرية تحت ستار الاضطلاع بدورة دراسة لغات أجنبية . كما أنشأ جبهة غير قانونية للرهبان الشباب سميت جبهة الرهبان الشباب وقام بتوجيهها فكرياً ومـرأً . وألقي القبض عليه في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وحكم عليه بالسجن مدة سبع سنوات في ٦ أيار/مايو ١٩٩١ بمقتضى المادة ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ .

٢٤٢ - فيما يتعلق بزاو ميو وين ، أفادت الحكومة بأنه قد أجرى اتصالات بمنظمة غير قانونية تُدعى دا - نيا - تا وأنه مشترك في أنشطة غير قانونية تهدف إلى إحداث اضطرابات . وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أُلقي القبض عليه ، ثم حكم عليه بالسجن مدة ثماني سنوات بمقتضى المادة ٥(ي) من قانون أحكام الطوارئ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

٢٤٣ - وفيما يتعلق بشين هان ، أفادت الحكومة بأنه قد تزعم مجموعة غوغاء هددت باستخدام العنف ضد لجنة الانتخابات الإقليمية في يانغون من أجل جعل داو أونغ مان سوو كيني يقبل مرشحاً للانتخابات العامة الديمقراطية المتعددة الأحزاب في ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وحكم عليه بسبب هذه الجريمة بالسجن مدة ثلاث سنوات في ٩ آذار/مارس ١٩٩٠ . وأُفرج عنه في سجن شايت في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ .

٢٤٤ - كما أفادت الحكومة ، فيما يتعلق بالحالات الوارد ذكرها أعلاه ، بأن أصول الإجراءات القانونية المتبعة في البلد قد روعيت وأنه لم يلجأ إلى أي تعذيب أثناء الاعتقال أو السجن .

٢٤٥ - وإضافة إلى ما تقدم ، وجه المقرر الخاص التماسات عاجلة في صالح الأشخاص التالية أسماؤهم . ويرد تاريخ إرسال كل من هذه التماسات بين قوسين في نهاية الموجز الخاص بكل منها .

٣٤٦ - فايزال أحمد ، أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الوطني لحقوق الإنسان والممثل المنتخب عن دائرة ماونفداو الانتخابية (٣) . ادّعى بأن أفراداً من العسكريين اعتقلوه في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٢ في ولاية أراكان . وأُهديت مخاوف من احتمال أن يتعرض هو وعضوان منتخبان آخران من أعضاء البرلمان لم يرد ذكر اسميهما ، أفيد بأنهما اعتقلا في الوقت ذاته ، لسوء معاملة جسيمة . (١٧ تموز/يوليه ١٩٩٢) .

٣٤٧ - في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أفادت الحكومة أن فايزال أحمد قد اعتقل بسبب تورطه في محاولة زرع لغم عند جسر بالقرب من ملعب غولف في بوشيداونغ . ولم يتعرض لأي من ضروب التعذيب أو سوء المعاملة أثناء اعتقاله .

٣٤٨ - محمد الياس ، وهو أمين محلي للتحالف الوطني الديمقراطي ، من قرية ميوشوغي بالقرب من بلدة ماونفداو في ولاية أراكان . ادّعى بأن أفراداً من العسكريين اعتقلوه في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وضربوه إلى أن قضى نحبه أثناء اعتقاله عسكرياً في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . (١٧ تموز/يوليه ١٩٩٢) .

٣٤٩ - أفادت الحكومة ، في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ بأن إجراءات اتخذت ضد محمد إلياس بسبب تورطه في محاولة زرع لغم عند جسر بالقرب من ملعب الغولف في بوشيداونغ . ويبلغ محمد الياس ٦٥ سنة من العمر ، ويبين سجله الطبي أنه كان يعالج من آلام شديدة في المعدة قبل اتخاذ الإجراءات القانونية ضده بوقت طويل . وأثناء اعتقاله ، كان يشكو من آلام شديدة في المعدة وأُعطى علاجاً طبياً . غير أنه استسلم للمرض . والادعاء بأنه قد مات ضرباً أثناء اعتقاله ليس صحيحاً .

٣٥٠ - ماونغ ناي بين كياو ، طالب من تاموه ، ماونغ تون تون ، طالب من شاكييتا ، ماونغ ناينغ ناينغ ، طالب من شاكييتا ، ماونغ مو ناينغ ، طالب من كييمينديني ، يو تين تون ، من بوهتاتاونغ ، يو تون شين ، قارئ كف من بازونداونغ ، يو سوي تيننت ، من كانبي . أُلقي القبض على هؤلاء الأشخاص في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ واستجوبوا في مركز الاعتقال في ٧ طوال عدة أيام . وعند مثولهم في جلسة محاكمة في محكمة أهلاينغ في ٣ آب/أغسطس ، بدت على بعضهم علامات سوء معاملة جسيمة توحى بأنهم عذبوا . وأُرجئت جلسة المحاكمة إلى ١٧ آب/أغسطس . واحتجز السجناء في شحنة داخل مجن إنسين . وستوجه إليهم تهمة بمقتضى المادة ٥(ي) من قانون سلطات الطوارئ لعام ١٩٥٠ . وأُهديت مخاوف من احتمال تعرضهم لمزيد من سوء المعاملة . (١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢) .

باكستان

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٣٥١ - في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، أبلغ المقرر الخاص حكومة باكستان بأنه تلقى معلومات مفادها أن السجناء المحتجزين لدى الشرطة لأسباب سياسية يتعرضون
٤٢٨٥ح

للتعذيب في كثير من الأحيان . ويبدو أن الغرض من التعذيب هو انتزاع اعترافات ، مع أنه ، في بعض الحالات ، يُستخدم التعذيب من أجل الحصول على معلومات عن الأنشطة السياسية لأحزاب المعارضة . ونادراً ما يقاضى المسؤولون عن التعذيب . ومن أكثر أساليب التعذيب التي يبلغ عنها شيوعاً هي استخدام الأغلال والجلد بسيور جلدية والتعليق في وضع مقلوب .

٢٥٢ - كما أفيد بأن السجناء المعتقلين لأسباب سياسية كثيراً ما يتعرضون للاغتصاب أثناء احتجازهم لدى الشرطة . وكما يتسنى تسجيل حالة اغتصاب ، يجب أن يجري على الضحية فحص طبي في غضون فترة وجيزة جداً من وقوع الحادثة بغية إثبات صحة ادعاءاتها . وكما يكون الفحص مقبولاً في المحكمة ، يجب أن يجريه عاملون طبييون تابعون للشرطة . في هذه الظروف يندر أن تُعرض على المحاكم حالات الاغتصاب أثناء الاحتجاز ، لأن الضحايا يكن خائفات دوماً إلى درجة أنهن لا يتملن بالشرطة من أجل إجراء الفحص الطبي المطلوب عليهن .

٢٥٣ - وقد تم توجيه نظر الحكومة إلى الحالات الفردية التالية:

(أ) عيسى بالوك ، الذي حاكمته محكمة خاصة لقمع الأنشطة الإرهابية في كراتشي بسبب ادعاء مشاركته في هجوم بالقنابل ، قال في المحكمة إنه عُلّق في وضع مقلوب وجلد . وأفادت زوجته ، خورشيد بيغوم ، بأنها لاحظت عندما رأت زوجها أثناء إحدى جلسات المحاكمة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، أن يديه كانتا تنزفان بسبب انكشاف جلدهما . وبعد حضورها جلسة محاكمة زوجها ، قام بعض ضباط شرطة يرتدون ملابس مدنية باقتيادها عنوة بواسطة إحدى ناقلات الشرطة إلى مكان مجهول ، حيث ضربوها واغتصبوها ؛

(ب) راجش ميتال ، وهو دبلوماسي هندي ، أفيد بأن رجالاً من دائرة الاستخبارات العسكرية ، خدمات المخابرات المشتركة ، قد ألقوا القبض عليه في اسلاماباد في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٢ . واحتجزوه عدة ساعات كان أثناءها معصوب العينين وضرب وعُرض لصدمات كهربائية ؛

(ج) أفيد أن صحفيين هما محمد إسحاق تونيو الذي يعمل في صحيفة ذي نيشن اليومية التي تصدر باللغة الإنكليزية ، وشافي بيجورو الذي يعمل في صحيفة أفتاب اليومية التي تصدر باللغة السنديية ، قد اعتقلهما في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ضباط شرطة وموظفين رسميين مسلحين تابعين للتحالف الحاكم في ذلك الوقت ، أثناء قيامهما بتغطية انتخابات محلية في مقاطعة سانغار في إقليم سند . وأفيد بأنهما ركلا وضربا بأعقاب البنادق ساعات عديدة ؛

(د) نصير الدين ، الذي يبدو أن خلية التحقيق الخاص اعتقلته خطأً في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في كراتشي ، بدلاً من نصير بالوك ، الذي هو مناضل سياسي مطلوب القبض عليه لصلته بمقتل أحد القضاة . وبعد ثلاث ساعات من احتجاز نصير

الدين لدى الشرطة ، أفيد بأن جثته نقلت إلى المستشفى المدني بكراتشي . وادعت الشرطة بأنه توفي في المستشفى بسبب نوبة قلبية ، غير أنه أفيد أن جراح الشرطة أكد أن الوفاة حدثت نتيجة للتعذيب .

(هـ) محمد يوسف جحراني ، وهو من أعضاء المعارضة ، ألقى القبض عليه في كمنضكوت للاشتباه في إيوائه قطاع طرق ، وتوفي في ١٢ حزيران/يونيه في مستشفى عسكري ، إثر قيام الجيش باستجوابه تحت التعذيب ، حسبما ادعى به .

٣٥٤ - كما وردت تقارير عن إلقاء القبض على أفراد أُمر معارضين سياسيين ومعاونيهم وإساءة معاملتهم . فقد أُلقت الشرطة القبض على ذو الفقار بالوك في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ مع والده ، عيسى بالوك ، في منزلهما في مالير بكراتشي . وأُثنى استجوابه عن أنشطة والده ، أفيد أنه عُلق في وضع مقلوب وضرب . وأُفرج عنه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وهو في حالة جسدية سيئة حسبما أفيد به . ووفقاً لشهادة والدته ، كان يعاني انخلاعاً في الكتفين وكان جسمه مغطى بالكدمات وبه أورام في جميع أجزائه .

بيرو

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٣٥٥ - في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أخطر المقرر الخاص الحكومة بالمعلومات التي تلقاها فيما يتعلق بحالات تعذيب في بيرو . وبعثت الحكومة بردها في رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن التعذيب يستخدم في الجيش والشرطة كأداة في الاستجابات وكمقوبة . ويُعذب أفراد جماعات السكان الأصليين في منشآت عسكرية في المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ . وفي المدن يُعذب من يُشتبه في أنهم مجرمون أو أفراد ينتمون إلى جماعات معارضة مسلحة ، ونقابيون ، وطلبة ، وغيرهم من المناضلين . وأكثر أشكال التعذيب التي يشيع استخدامها هي الضرب وغمر الرأس في الماء إلى أن يوشك السجين على الاختناق ، والصدمات الكهربائية ، والتعليق من الذراعين فترات زمنية طويلة ، والتهديد بالقتل أو التشويه . وفي المناطق التي تسري فيها حالة للطوارئ ، يلجأ الجنود إلى الاغتصاب في كثير من الأحيان .

٣٥٦ - وقد تم الإبلاغ عن الحالات الفردية التالية .

٣٥٧ - بيتر أندرمين رودريغس ، وهو طالب في معهد لاسلفا الشمالي الشرقي العالي للتكنولوجيا ، ألقى جنود القبض عليه في تارابوتو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ . واقتيد إلى قاعدة مورالس العسكرية ، حيث جُرد من ثيابه وضرب إلى أن فقد وعيه .

٢٥٨ - أفادت الحكومة بأن الجيش قبض على بيتر آندرسن رودريغس فلورس في حزيران/يونيه ١٩٩١ . وهو مسجون حالياً في سجن تارابوتو بعد أن حكم عليه بعد إدانته بتهمة الإرهاب . ولم تقدم أية شكوى يُدعى فيها سوء معاملته جسدياً أو تعذيبه .

٢٥٩ - ألقى جنود القبض على رولاندو غارسيا نافارو في إل ماوسه في تارابوتو بسان مارتين (ألتو وايغا) في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وضربه الجنود ضرباً مبرحاً وهددوه بالقتل وحاولوا شنقه .

٢٦٠ - أفادت الحكومة بأن رولاندو غارسيا نافارو قدم شكوى في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ إلى مكتب المدعي العام الإقليمي في سان مارتين ادعى فيها بأن رئيس فصيلة الجيش في ساوسه ألقى القبض عليه وعذبه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وأمر المدعي العام بإجراء فحص طبي لمقدم الشكوى ، لكنه لم يحضر لإجراء الفحص عليه . ونظراً لعدم استجابة مقدم الشكوى ، قرر المدعي العام حفظ الشكوى .

٢٦١ - اعتقلت الشرطة روجر كينتيروس غارسيا في تارابوتو في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ وتعرض للتعذيب مثل الضرب والصدمات الكهربائية .

٢٦٢ - ذكرت الحكومة أن رجالاً من الجيش اعتقلوا روجر كينتيروس غارسيا وأنه تقدم في وقت لاحق بشكوى ادعى فيها بأنه عذب في المخيم العسكري . ودخل المستشفى من أجل إجراء فحص طبي عليه . وذكر في التقرير الطبي أنه توجد في منطقة الاضرار اليمنى ، وورم ممتلئ بالدم في قفاة الاذن الخارجية اليسرى ، وثقب في طبلة الاذن اليسرى . ووصف له الطبيب خمسة أيام للراحة . وبعد هذا الفحص الطبي ، لم يظهر مقدم الشكوى من جديد ، وتقرر حفظ قضيته . ورغم ذلك أمر رئيس النيابة بأن يُطلب إلى القائد العسكري لجبهة وايغا تحديد هوية الجنود المسؤولين عن ذلك وتوجيه تهم رسمية إليهم .

٢٦٣ - اعتقل رجال من الجيش من شكنة ماريسكال كاسرس في مورالس بسان مارتين هنري بارترا مولسول في تارابوتو في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وضرب ضرباً مبرحاً ، ورُبط في أوضاع مؤلمة ، وغمر في ماء قذر ، وأجري له إعدام وهمي .

٢٦٤ - ذكرت الحكومة أن أفراد أمن الجيش اعتقلوا هنري بارترا مولسول في آب/أغسطس ١٩٩٠ وأفرج عنه في الحادي والعشرين من الشهر ذاته . ولم تقدم أية شكوى بشأن إساءة معاملته .

٣٦٥ - في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، قامت الشرطة الإقليمية الغنية بإلقاء القبض في تارابوتو على ليمبر غارسيا موزامبيتي ، الذي يبلغ ١٦ سنة من العمر . واقتيد إلى قسم الشرطة ، حيث ضرب ضرباً مبرحاً ، مما استوجب نقله إلى المستشفى وإجراء عملية في إحدى يديه .

٣٦٦ - ذكرت الحكومة أن القبض أُلقي على الشاب المذكور في الساحة الرئيسية في تارابوتو وهو في حالة شمل ويحمل سلاحاً نارياً . وبعد إلقاء القبض عليه ، ثبت أن الجرح الذي أصيب به في يده اليسرى حدث عندما أمسك بسياج من القضبان الحديدية لكي يتفادى الاعتقال . ونظراً لعدم وجود سبب لإلقاء اللوم على الشرطة حفظ ملف هذه القضية .

٣٦٧ - في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، قام أربعة من أفراد كتيبة لوس لينسس بالاعتداء على خورخي نبيد ليون راميرس عند مدخل منزله في مدينة أياكوتشو . وتعيّن إدخاله المستشفى نتيجة لما أصيب به من كسور في ضلوعه من جراء اللكمات التي كُلت له . وفي ٦ آذار/مارس ، اعتدى أفراد من الجيش على أخيه ميسار أوغومستو وضربوه على أنفه بقضيب حديدي .

٣٦٨ - ذكرت الحكومة أن وزارة الداخلية شرعت في إجراء تحقيق .

٣٦٩ - في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، تعرضت أوليفيا بيرس فرنانيس ، وعمرها ١٥ سنة ، وهي حامل في شهرها السابع ، لمعاملة قاسية من قبل دورية عسكرية من شكنات تارابوتو ، مقر القيادة العسكرية لجبهة والاغا . وأفيد أن إجهاضاً حدث لها نتيجة لذلك .

٣٧٠ - وذكرت الحكومة أن الإجهاض حدث نتيجة لمعاملة قاسية من قبل معاشرها ، إمفاردو بووا فيلا ، قبل إلقاء القبض عليها . ويبين سجل مستشفى تارابوتو الإقليمي أن أوليفيا بيرس فرنانيس قد دخلت المستشفى في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ . وترد في السجل ملحوظة هي "احتمال حدوث ولادة سابقة لأوانها - حامل في أسبوعها الثامن والعشرين - يُستبعد حدوث إصابة للجنين" . وغادرت المستشفى في ٢٢ نيسان/أبريل ، ثم دخلتها ثانية في ٢٩ من الشهر ذاته بتشخيص ولادة سابقة لأوانها . وغادرت المستشفى بناء على طلبها في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ . أما إمفاردو بووا فيلا ، فهو مسجون حالياً في مجن تارابوتو إثر إدانته بالإرهاب .

٣٧١ - في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، اغتُصبت فرويلي موري فيرا ، وهي طالبة في مدرسة ثانوية وعمرها ١٤ سنة ، في قرية لا أونيون بناحية نويفا ليما في مقاطعة بيلافيستا ، من قبل ملازم وستة جنود تابعين لقاعدة بيلافيستا العسكرية .

٣٧٢ - تذكر الحكومة أن وكيل نيابة مقاطعة بيلافيسستا بدأ تحقيقاً في هذه القضية . وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، وجهت تهمة الاغتصاب إلى عدة أفراد من كتيبة ليونيسيرو برادو العسكرية في تارابوتو .

٣٧٣ - كما وجه المقرر الخاص التماسات عاجلة نيابة عن الاشخاص الواردة أسماؤهم أدناه . ويرد تاريخ كل التماس بين قوسين في آخر الموجز المتعلق به .

٣٧٤ - في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، ألقت دورية جيش القبض على ريفن ساخامي كومابا وملدين بينيدو أسباخو ، وهما مزارعان ، في قرية سان ميغيل دل ريو مايو بتابالوموس في لاماس بسان مارتين . وأفيد بأنهم عذبوا أثناء إلقاء القبض عليهم في حضور جميع أهالي القرية . (٥ أيار/مايو ١٩٩٢) .

٣٧٥ - في صباح ٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، حاولت الشرطة والقوات المسلحة نقل عدة مجينات ينتمين إلى حركة الدرب المضى من سجن كانتو غراندي في ليما . وتفيد المعلومات الواردة بأن صداما وقع بين قوات الأمن والسجينات (اللاتي كن مسلحات على ما يبدو) دام ساعات عديدة وأصغر عن عدد غير معروف من المصابين . وأهدت مخاوف من احتمال تعذيب السجينات المنتميات إلى الدرب المضى في سجن كانتو غراندي انتقاماً منهن بسبب هذه الحادثة . (١٨ أيار/مايو ١٩٩٢) .

٣٧٦ - وذكرت الحكومة في هذا الصدد ، في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢ أن ملامة السجناء كافة مكفولة تماماً وأن ليس من عادة حكومة بيرو تعذيب السجناء . وكان قد نقلت مجينات إلى سجن سانتا مونيكا النسائي المجهز خصيصاً لإيوائهن . وقد وقع الحادث الأول بسبب السجينات اللواتي اعتدين على رجال الشرطة الذين دخلوا جناح النساء دون سلاح . وتأكدت السلامة الجسدية والعقلية للسجينات المنقولات ، كما أكدته وفدا لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية .

٣٧٧ - في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ألقى رجال من استخبارات الجيش القبض على رولي كاتشيكى أماسيغوين ، وعمره ١٧ سنة ، بالقرب من موقف سيارات خوانخوي بمدينة تارابوتو ، واقتداوه إلى معسكر ماريكالكاسيرس في مورالس . وأصيب هناك في بطنه بعبارة ناري وأدخل المستشفى مدة تجاوزت ٢٠ يوماً دون إعطائه علاجاً طبياً . (٩ تموز/يوليه ١٩٩٢) .

٣٧٨ - ذكرت الحكومة أن أفراداً من الجيش اعتقلوا الشاب المذكور في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ واقتيد إلى شكنات كتيبة ليونيسيرو برادو . وتبين هناك أنه كان في طريقه إلى الشفاء من إصابة عولج منها في مستشفى تارابوتو في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ إثر إصابته وسببها رصاصة في بطنه أطلقت عليه أثناء مواجهة وقعت في مضائق

كايناراتشي بين مجرمين إرهابيين من حركة توباك أمارو الثورية ودورية عسكرية .
وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، وضع تحت تصرف النائب الأول للمدعي العام للمقاطعة في
تارابوتو ، الذي أخلى سبيله .

٣٧٩ - في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الجيش القبض في مان خوسي دي ميما
على ويلفر ملدانيا كوترينا ، وهو ميكانيكي ، وخوسي فيفا ريفاس ، وهو مزارع ،
وغيبسون تواناما فاسابي ، ولیمبر تواناما فاسابي ، ولويس ألبرتو غونسالس روكوبا ،
وهم أيضاً مزارعون . وأبدي قلق من احتمال تعرضهم لخطر التعذيب . (٩ تموز/
يوليه ١٩٩٢) .

معلومات قدمتها الحكومة بمقتضى القرار ٤٢/١٩٩٢

٣٨٠ - قدمت الحكومة ، في عدة مذكرات شفوية ، معلومات وافية عن أفعال عنف
ارتكبتها جماعات إرهابية في بيرو أثناء السنوات الإثنتي عشرة الماضية ، وبخاصة في
عام ١٩٩٢ . فقد قتل نتيجة لأعمال العنف السياسي أثناء الأشهر السبعة الأولى من العام
المذكور ٣٠٦ من رجال قوات الأمن ، و١٠٢٩ من المدنيين ، و٧٢٩ من المخبين ، و١٠ من
تجار المخدرات .

الغلبين

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٣٨١ - أحال المقرر الخاص إلى حكومة الغلبين في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/
أغسطس ١٩٩٢ ، معلومات وردت إليه عن حالات التعذيب التالية:

(أ) في ٩ تموز/يوليه ١٩٩١ ، قام رجال من شرطة الغلبين الوطنية في
سانتا ريتا وفي غواغوا ، ورجال من القيادة الإقليمية الثالثة التي يوجد مقرها في
كامب أوليفاس بسان فرناندو في بامبانغا ، بإلقاء القبض على ريكاردو مانالاك
وماسكاردو مانالاك وبينغينيدو سيبال وإرنستو مولي وإيدلغونسو ماغكالاس . وعوملوا
بغضائفة أثناء نقلهم في سيارة نقل عسكرية وهم في طريقهم إلى السجن ، وعلى الرغم من
إصابة ريكاردو وبينغينيدو بجروح نتيجة إطلاق النار عليهم ، فقد حرق ريكاردو
بأعقاب لغائف تبغ مشتعلة ، في حين ضرب بينغينيدو بأعقاب بندقية من طراز إم-١٦ ؛

(ب) في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الوحدات الجغرافية للقوات
المسلحة للمواطنين القبض على تيري باهيمنايان في بارانغاي إميدا في موندراغون في
سامار الشمالية ، الذين قتلوا ، في الوقت ذاته ، أخيه تشاريتو . واقتيد إلى قاعدة
بارانغاي إميدا ، حيث عذب قبل الإفراج عنه في اليوم التالي ؛

(ج) في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ ، ألقى رجال من الشرطة والوحدات الجغرافية
للحقوق المسلحة للمواطنين القبض على نلسون ماتوغاس في قرية بيلي بالقرب من مدينة
داناو في سيبو . وضرب ضرباً مبرحاً وعلّق من يديه لإرغامه على الاعتراف بانتماؤه
للجيش الشعبي الجديد ؛

(د) في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الجيش القبض على خايمي كابوهوكان وفليمون كابانانتان في بارانغاي 1 ببلدة غيبرلس في شرقي مامار واقتادوهما إلى سجن غيبرلس المحلي ، حيث جرى تعذيبهما . وعندما زارهما أفراد أسرتهما في اليوم التالي ، اشتكيا من آلام في جسيهما وكانا يجدان صعوبة في المشي ،

(هـ) في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ألقى رجال مسلحين يرتدون زيّ السخرة ويُعتقد أنهم من رجال جماعة الاستخبارات العسكرية القبض على لاري غيلما ، وهو من أعضاء اتحاد الفنانين المعنيين في نفروس ورابطة الطلبة الفلبينيين ، أمام كلية غرب نفروس ، وتعرض أثناء اعتقاله للضرب المبرح وأُحرق بلفائف تبغ مشتعلة .

٢٨٢ - كما تلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات التالية المتعلقة باغتصاب نساء من قبل أفراد عسكريين:

- (١) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، اغتصبت شري مندوسا وميسيليا سانتشيس من بتان وهددتا لإرغامها على الاعتراف بانتماهن للجيش الشعبي الجديد ،
- (ب) في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، اغتصب ثلاثة جنود يتبعون "قوة العمل الخاصة الاقليمية كوردييرا" خوليا - آن دي لا فيغا ، وعمرها ١٤ سنة ، وهي من ماليكبونغ أبرا . وعلى الرغم من أن الاغتصاب قد تأكد بتقرير طبي ، لم يتخذ أي إجراء ضد المعتدين .

معلومات قدمتها الحكومة وفقا لقرار اللجنة ٤٢/١٩٩٢

٢٨٢ - في رسالة مؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أفادت الحكومة إن الحزب الشيوعي في الفلبين ، والجيش الشعبي الجديد ، وجبهة تحرير مورو الوطنية ، وجبهة تحرير منداناو الاسلامية ، ارتكبوا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ انتهاكات مستمرة وجسيمة لحقوق الإنسان . واعتبرت أيضا الوحدات الجغرافية للقوات المسلحة للمواطنين ومنظمات المتطوعين المدنيين مسؤولة أيضا عن انتهاكات حقوق الإنسان .

جمهورية كوريا

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٢٨٤ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة في رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، بأنه تلقى معلومات عن حالات أربعة أشخاص ألقى القبض عليهم في آب/أغسطس ١٩٩٢ ، دون إذن بذلك ، بمقتضى قانون الأمن الوطني ، واقتيدوا إلى وكالة تخطيط الأمن الوطني ولم يسمح لهم بالاتصال بمحاميين . كما أفيد أنهم ضربوا وحرّموا النوم أثناء استجوابهم . وأسمائهم هي: كيم ناك - جونج ، الذي قبض عليه في ٢٥ آب/أغسطس ، وشيم كوم - سوب ، وكوون دو - يونج ، ونوه جونج - سون ، الذين قبض عليهم في ٢٧ آب/أغسطس .

الاتحاد الرومي

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٢٨٥ - في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، وجه المقرر الخاص التماسا عاجلا إلى حكومة الاتحاد الرومي يتعلق بأحوال الاعتقال في مجن كرمستي بمان بترزبرغ الذي يحتجز فيه المتهمون قبل محاكمتهم . وتفيد التقارير بأن عددا كبيرا من السجناء ضربوا ضربا مبرحا في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وقُتل أحدهم نتيجة لذلك . وأفيد بأن حوادث أخرى تتعلق بضرب السجناء وقعت منذ ذلك الحين . وذكرت أسماء السجناء بافل بوسوخوف ، وفاليري ألكسييف ، وإيغور مازوروف ، وأناتولي موروزوف ، ويوري لوفريك من بين الذين ادّعى أنهم عانوا هذا النوع من المعاملة . وإضافة إلى ذلك ، قيل إن الزنانات في مجن كرمستي مكتظة بالسجناء وإن أحواله الصحية سيئة للغاية والعناية الطبية فيه معدومة تقريبا .

رواندا

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٢٨٦ - في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، ابلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى تقارير بأن سجناء عذبوا أثناء الأشهر التي أعقبت عمليات القبض الجماعي التي جرت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وادّعى بأن عمليات القبض جرت بوحشية ، وأن رجال دائرة الاستخبارات المركزية وشرطة الأمن والدرك الوطني استخدموا فيما بعد التعذيب أثناء الاستجواب . والمعتقلات التي أفيد بأن التعذيب كان يمارس فيها في أكثر الأحيان هي مبنى الدرك الكائن في وسط كيغالي والمعروف باسم "السجلات المركزية" و"دائرة علم الجريمة" ، ومعتقلا جيكوندو وموهيما ، ومقر القوات المسلحة في كيغالي . وأُبلغ عن الحالات التالية:

(أ) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، أُلقي القبض على شارل موكوراليندا وأُرسل إلى معتقل الدرك الوطني في جيكوندو بكيغالي ، ثم نقل إلى مجن روهنغيري الرئيسي في شمال غرب رواندا . وأثناء استجوابه ، جلدته شرطة الأمن وركلته كما وُصّلت أسلاك كهربائية بيده اليمنى . وحسب بضعة أيام في إحدى "الزنانات المظلمة المعروفة بالجحور السوداء" ؛

(ب) في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أُلقي رجال شرطة الأمن القبض على دوناسيان روغيما وجلدوه بكبل كهربائي . وقضى بضعة أيام مفلول اليدين داخل "زنانة مظلمة" ؛

(ج) في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أُلقي القبض على غودفروا نشيمييمانا ، الذي يعمل لصحيفة كابيرينكا . وضرب ضربا مبرحا أثناء أيام احتجازه الثلاثة ؛

(د) في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، أُلقي القبض على بونغاس نتاوييروشينتيفه ، الذي يعمل لصحيفة أومورانغي ، وضرب ضربا مبرحا في مقر شرطة الأمن بكيفالي .

٣٨٧ - ويبدو أن مما يَسّر التعذيب وسوء المعاملة عدم وجود ضمانات ضد الاعتقال التعسفي ، ولا سيما عدم السماح للأمر والمحامين والأطباء المستقلين بالاتصال بالمعتقلين . ومن العوامل الأخرى انعدام الرقابة القضائية على الاعتقالات ، التي كانت تدوم أسابيع أو أشهر بعد إلقاء القبض على الأشخاص وكون أن عندما يحين موعد النظر في القضايا ويدلي المتهمون بشهادتهم بشأن التعذيب الذي تعرضوا له ، لا تأمر محكمة أمن الدولة بإجراء تحقيق .

٣٨٨ - وتلقى المقرر الخاص معلومات أخرى تتعلق بسوء المعاملة التي يمارسها العسكريون أثناء الاعتقال . فيبدو أن رجال القوات المسلحة كانوا يُقَيّدون مجنّاهم بشكل يسبب لهم ألما بل ويؤدي إلى إصابتهم بجروح أحيانا . فكانت الذراعين تُربطان بإحكام فوق المرفقين ووراء الظهر . وفي بعض الحالات ، كانت الساقان تشدان إلى أعلى وتقيدان بأغلال . وفي معظم الحالات ، كانت الحبال تُشدّ بقوة حول الأذرع إلى درجة أحداث جروح .

٣٨٩ - في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، وجه المقرر الخاص التماسا عاجلا إلى حكومة رواندا نيابة عن ثمانية من أفراد أقلية التوتسي الإثنية ، وهم: شاباني غاسيفوا ، وعلي هيتيماننا ، وكايزيرانغا ، وحجّ هارونا مابويي ، ولويس نكوسي ، وإفاريستي ميسي ، وبومكو أويزييماننا ، وفياني بن مبوندي . وأفيد بأن القبض أُلقي عليهم أثناء شهر حزيران/يونيه واتهموا بالمساعدة في تجنيد مؤيدين لجبهة المعارضة الوطنية الرواندية . واحتجزوا عدة أيام في معتقل كيفالي المعروف باسم "السجلات المركزية" ، حيث عذبوا . ثم نقلوا إلى سجن كيفالي المركزي . وأبدي قلق من احتمال تعرضهم لإساءة المعاملة مجددا .

٣٩٠ - وأبلغت الحكومة المقرر الخاص في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أن القبض أُلقي على الأشخاص المذكورين وتجرى محاكمتهم بسبب جرائم مرتكبة ضد أمن الدولة ، وليس بسبب أصلهم الإثني ، وقد روعي في ذلك الإجراء المتعلق بالحبس الاحتياطي . وقد بدأ تحقيق قضائي في ملوك رجال الشرطة القضائية المتهمين بإساءة معاملة بعض المحتجزين أثناء إلقاء القبض عليهم ، وتعيد محكمة كيفالي الابتدائية النظر في هذا التحقيق . وقد تم الإفراج ، في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، عن جميع الأشخاص المذكورين بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي أُبرم بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية .

المملكة العربية السعودية

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٣٩١ - وجه المقرر الخاص التماسات عاجلة نيابة عن الاشخاص الواردة أسماؤهم أدناه . ويرد تاريخ إرسال هذه الالتماسات بين قوسين في نهاية الموجز الخاص بها .

٣٩٢ - في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، ألقت قوات الامن الاردنية القبض في عمان على محمد الفاسي ، وهو رجل أعمال سعودي ، ثم سُلم في وقت لاحق إلى السلطات السعودية . وأفيد بأنه محبوس في حالة عزل في ادارة المباحث العامة في الرياض وقيل إنه كثيراً ما يتعرض للتعذيب ، كالضرب على جميع أجزاء جسمه و"الفلقة" . كما أفيد بأنه قُبِدَ بأغلال طوال فترة احتجازه وعصبت عيناه فترات طويلة . (١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢) .

٣٩٣ - في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٢ ، حكمت المحكمة الشرعية للحالات الطارئة في الرياض على مها سعد الدين بنات ، وهي من رعايا سورية ، بالجلد ٢٠٠ جلدة . واتهمت مها بنات بالزنا مع أحمد الزهراني ، الذي ادّعت أنها لا تعرفه . كما حكمت على أحمد الزهراني ، وهو مواطن سعودي بالسجن ثلاثة أشهر و١٠٠ جلدة . وأُرجئت عقوبة الجلد إلى ما بعد انقضاء شهر رمضان المبارك . كما أفيد بأن مها بنات وابنتها أنصاف بنات ، التي تبلغ ١٥ سنة من العمر ، وأحمد الزهراني ، قد ألقى أعضاء "هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر" القبض عليهم . وقد تمت عملية القبض في الرياض في ١٢ شباط/فبراير إثر مشادة قامت بين أحمد الزهراني ومها بنات ، التي اتهمته بأنه يراود ابنتها عن نفسها . واسترعت المشادة انتباه أحد أعضاء هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفيما يبدو أنه محاولة لإنكار التهمة ، أفيد بأن أحمد الزهراني ادّعى أنه أعطى مها بنات ٥٠٠ ريال مقابل ممارسة الجنس معه . واقتيد الثلاثة إلى مقر الهيئة المذكورة في المُرَبَّع بالرياض . وادّعى بأن أحمد الزهراني ضرب أثناء الاستجواب وأُجبر على التوقيع على اعتراف ينص على أنه كانت له علاقة جنسية مع مها بنات . كما أفيد بأن أنصاف بنات هُددت وأُرغمت على التوقيع على اعتراف بأن أمها تعرف أحمد الزهراني . وأُخلي سبيل أنصاف بعد خمس ساعات في حين ظلت أمها مسجونة أربعة أيام ، وحرمت الطعام ، حسبما قيل . وفي وقت لاحق ، اتهمت المحكمة الشرعية للحالات الطارئة في الرياض مها بنات وأحمد الزهراني بالزنا وأصدرت الحكمين المذكورين . وأفيد بأنه لم يحضر المحاكمة أي محامي دفاع أو شهود ، ولم تتح إمكانية لامستأناف قرار المحكمة . (١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢) .

٣٩٤ - أفادت الحكومة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، فيما يتعلق بهذه القضية ، بأن هذا الادعاء مُلَفَّق . فلو كان صحيحا ، لما ترددت السفارة السورية في الرياض في الاتصال بالسلطات السعودية المختصة .

السنگال

المعلومات الواردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات واردة في تقارير سابقة

٣٩٥ - بعثت الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢ بردها على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ فيما يتعلق بحالات بيبستا نيامبي ، ولاميني سالي ، وفاطمة دياتا ، ولويس ماديو وغيرهم من مكان كارتياك ، وأتومي مانل دياتا ، وفيغيان مانيا ، وغيرهن من نساء مقاطعة كولوباني (انظر E/CN.4/1992/17 ، الفقرتان ١٩٩-٢٠٠) . وذكرت الحكومة أنه: "لم يتم إخطار أية سلطة منغالية ، قضائية أو غيرها ، بهذه الحالات ، سواء من قبل الضحايا المفترضين ، أو من قبل محامين ، أو حتى من قبل مُبلِّغين مجهولين (٠٠٠) . ولكن إيرادا لمثاليين لا غير ، لم تقم أتومي مانل دياتا وفيغيان مانيا ، اللتان كانتا موضوع الملف RP No. 19/90 وحستا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ بعد أن وجه قاضي التحقيق التهمة إليهما بالادلاء قط بأقوال في هذا الصدد ، على الرغم من وجود محام معيّن لهما حسب الأصول .

٣٩٦ - كما أشارت الحكومة إلى قضية صمويل أسوا ديابوني ، وسيكو ماري ، وغانغويلو جيبالين . وذكر المقرر الخاص في رسالته أنه أبلغ بأن هؤلاء الأشخاص قد توفوا نتيجة للتعذيب .

٣٩٧ - ذكرت الحكومة أن المدعي العام أمر بإجراء تحقيق في أسباب وفاة صمويل أسوا ديابوني ونتيجة لهذا التحقيق ، بدأ قاضي التحقيق زيفوينشور في اتخاذ إجراءات .

٣٩٨ - وفي حالة سيكو ماري ، بدأ إجراء تحقيق ، لكن الشهادة الطبية لم تشر سوى إلى إصابات سطحية ، وتورم في الوجه ، وورم ممتلئ بالمصل في المرفق اليسر . وإن هذه الإصابات لا تكفي لتعليل موت سيكو ماري ، الذي قد يكون سببه داء ما . ولم يتم تشريح الجثة ، كما أن أبويها لم يطلبوا ذلك مكتفين بقبول استلام الجثة لدفنها . ولم ير المدعي العام ضرورة لرفع دعوى قضائية ، نظرا لأن الأدلة تشير حسب ما يبدو إلى وقوع جريمة قتل .

٣٩٩ - وكانت قد وجهت إلى غانغويلو جيبالين ، تهمة تشكيل جماعة غير مشروعة والتآمر لتقويض سلطة الدولة وسلامة الأراضي الوطنية . وكان قد اعتقل في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وأُدخل في اليوم ذاته الجناح الخاص بمستشفى أريستيد لو دانتيك لصابته "بمتلازمة معدية ناجمة عن جروح جلدية مُتَقَيِّحة ، مع كشوط جلدية عديدة" . وتوفي في المستشفى في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ولم يشب في التحقيق بسبب الوفاة . وكان المتوفى قد قبض عليه في كازمانس وعولج في المستشفى قبل نقله إلى داكار ، حيث يوجد مقر القاضي المختص .

جنوب أفريقيا

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٤٠٠ - أبلغ المقرر الخاص الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، بأنه تلقى معلومات عن حالات الوفاة التالية نتيجة للتعذيب:
(أ) سولي ماثلي موغاشووا ، وهو مدرس في ناماكفالي ، في فالابوروا ، وعضو عامل في اتحاد المدرسين الديمقراطي لجنوب أفريقيا . أفاد شهود عيان أن رجال شرطة "موطن" لوبووا الذين يوجد مقرهم في قسم شرطة ناماكفالي بفالابوروا في إقليم ترانزفال القوا القبض عليه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وضربوه ثم اقتيد إلى قسم شرطة ناماكفالي ، حيث توفي بعد ذلك في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، إثر مزيد من الضرب ، على ما يبدو . وأفاد طبيب اختصاصي بعلم الأمراض قام بفحص الجثة بشكل غير رسمي أن سولي ماثلي موغاشووا أصيب بإصابات شتى ، بما في ذلك كسر في الجمجمة وكسر في أحد الأضلاع ، وأن أجزاء مختلفة من جسمه كانت مصابة بكدمات وأورام متعددة . وتبين للاخصائي أنه قد توفي نتيجة للكسر في الجمجمة ، مع حدوث نزيف فوق الجافية وصدمة . وفي وقت لاحق ، اتهم اثنان من ضباط قوة شرطة لوبووا بارتكاب جريمة القتل العمد .

(ب) في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، قام رجال من شرطة جنوب أفريقيا المرابطة في لوييس تريكاردت بإلقاء القبض على ديفيد موكفالالاكا ، وهو عامل زراعي في مزرعة ليكترال . وأفيد بأن يديه قيدت وراء ظهره وإلى قدميه ، ثم انهد على رجل الشرطة باللكمات بقبضات الأيدي المطبقة بإحكام وركلوه وداسوه بقوة في مختلف أجزاء جسمه . كما ضربوه بسجامبيوك (كرباج) . ووضع بعد ذلك في سيارة شرطة انطلقت به . وفي وقت لاحق من ذلك اليوم ، جاء اثنان من رجال شرطة جنوب أفريقيا إلى بيت ديفيد موكفالالاكا واقتادا والده وجدته إلى مخفر شرطة لوييس تريكاردت ، حيث قامت جدته بالتعرف على جثته ، التي لوحظ أنها ما زالت تنزف من جرح في الرأس . ووفقا لنتيجة فحص الجثة الذي أجراه طبيب اختصاصي مستقل في علم الأمراض ، فقد حدثت الوفاة نتيجة إصابة برصاصة في الرأس ، كما عثر على جروح برصاصات أخرى في صدره وفي إحدى ذراعيه . وكانت هناك أيضا كدمات في أجزاء مختلفة من جسمه ، مما يشير إلى أن لكمات كيلت له بأداة كليلة .

اسبانيا

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٤٠١ - أبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ بأنه تلقى تقارير عن حالات تعذيب ادعى بأنها حدثت في اسبانيا . ووردت ردود مؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ فيما يتعلق بالحالات التالية:

(أ) في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الشرطة الوطنية القبض على دافيد غارسيا غوميس ، وهو طالب ، في منزله في مدينة بيلباو وضربوه وهددوه . وذكرت الحكومة أن مسؤولين في قيادة شرطة بيلباو كانوا ألقوا القبض على المذكور في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢ للاشتباه بعضويته في جماعة مؤيدة للمنظمة الارهابية إتا - الجناح العسكري . وفي ٢٢ آذار/مارس ، أدلى بأقوال في قسم الشرطة بحضور محام عينته المحكمة . وفي ٢٤ آذار/مارس ، مثّل أمام محكمة قضاة التحقيق رقم ١ . وقامت عدة هيئات قضائية بإجراء فحوص طبية له في ٢١ و ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٢ . ونظرا لعدم اكتشاف أية أدلة على حدوث تعذيب ، لم تتخذ السلطات القضائية أية إجراء اضافي ، وقررت عدم رفع دعوى جنائية لاثبات الحقائق ؛

(ب) في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى حرس مدنيون القبض على ماريو أرتولا منديبي في منزله في دونو ستيا . وضرب ضربا مبرحا ، وبخاصة على ماقه اليسرى ، التي أصيبت بكسر في عظمتي الساق الكبيرة والصغيرة . وذكرت الحكومة أن القبض القي على السيد أرتولا للاشتباه بعضويته في المنظمة الارهابية إتا - الجناح العسكري . ولدى رؤيته رجال الحرس المدنيين ، حاول الفرار من خلف المنزل ، قافزا من الدور الاول وعندما وقع على الأرض ، أمره الحرس بالتوقف ، فرد على ذلك بإطلاق النار ، فأطلق أحد الحرس النار عليه لوقف هجومه عليهم فأصابه في ماقه تجنبيا لاصابته اصابة قاتلة . ونتيجة لقفزته ووقوعه ، أصيب المشتبه به بكسر في ماقه اليسرى . وبمجرد إلقاء القبض عليه ، نقل على جناح السرعة إلى مستشفى الصليب الاحمر في سان سيباستيان ، وظل فيه إلى أن سمح الاطباء بنقله إلى مستشفى غريغوريو مارانيون الاقليمي في مدريد . وفي وقت لاحق ، أمر قاضي التحقيق بنقله إلى مستشفى السجون العام . ولم يحتجز المشتبه في أي وقت في مباني الشرطة ، بل كان كل الوقت في مستشفيات ، حيث أخذت أقواله في حضور محام . وكان نقله بين المستشفيات يتم بواسطة سيارات إسعاف ، ولم تصدر أية ملاحظة أو شكوى من العاملين الطبيين فيما يتعلق بأنه تعرض لسوء معاملة أو تعذيب على أيدي حراسه أو أي أشخاص آخرين ؛

(ج) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدنيين القبض في غرنیکا على يون أريابا غوريلايا . وضرب وهدد ووضع على رأسه كيس من البلاستيك كاد يخنقه ؛

(د) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض في غرنیکا على إيمانول إلوريابا بيلباو ، وهو من رجال المطافئ . وضرب وسلطت عليه صدمات كهربائية ، كما هدد بتعذيب زوجته ؛

(هـ) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على خوان رامون روخو في منزله في باساوري . وصُبَّ وهدد بسلاح ناري ، وشدَّ من شعره ، وضرب على أجزاء حساسة من جسمه ؛

(و) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على يوسو إغوسكيزا في منزله في سانتورتسي . وضرب وسلطت عليه صدمات كهربائية وعانى من مضايقات جنسية وأجري له إعدام وهمي ؛

(ز) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على إنيافي برميارتوا غونسالي ، وهو طالب ، في منزله في بيلباو . وضرب ومُلطت عليه صدمات كهربائية ؛

(ح) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على بدرو كاسيفال بسريل في منزله في باراكالدو . وضرب طوال أربع أو خمس ساعات وارغم على لوي ركبتيه مرارا ؛

(ط) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على إيتشامو سفيجانو فيداورّه ، وهي حامل في شهرها السابع ، في منزلها في غرنیکا . وتعرضت لمضايقات جنسية وهددت بالاجهاض ؛

(ي) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على إنكارني بلانكو أباد في منزلها في سانتورتسي . وغطيت رأسها وضربت ضربا شديدا كما تعرضت لمضايقات جنسية ؛

(ك) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على باولا غارسيا رودريغس في منزلها في باساوري . وسُبت وهددت بالقتل ، وضربت ، ومُلطت صدمات كهربائية على ماقبها ويديها وبطنها . وهدد الحرس بتعذيب ابنها ، وأجبرت على الاستماع إلى صراخ زوجها أثناء تعذيبه ؛

(ل) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على إيتسيار أميساغا في منزلها في غتشو . وغطيت رأسها وضربت . كما غطي رأسها بكيس من البلاستيك وتعرضت أيضا لمضايقات جنسية ؛

(م) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على خوسي ماريّا أراسامنديا ، وهو عامل ، في منزله في إلوريو . وضرب ضربا مبرحا ؛
(ن) في ١ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على ماريّا أنخلس لارّيبيا ، وهي ربة بيت ، في منزلها في غتشو . وضربت وتعرضت لمضايقات جنسية ؛

(س) في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على خوسي فلكن مارياس ماتوراننا ، وهو عامل ، في منزله في إلوريو . وضرب ومُلطت عليه صدمات كهربائية ؛

(ع) في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على خوسي ماريّا أمبيتارته إصبيسوا ، وهو متقاعد ، في منزله في برمو . وضرب وهدد ؛

(ف) في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على غرنیکا على روما ماريّا أران تشاكارتيغي ، وهي عاملة ، وضربت . وغطى رأسها بكيس من البلاستيك ، ومُلطت صدمات كهربائية على أجزاء حساسة من جسمها . كما تعرضت لمضايقات جنسية ؛

(ص) في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على برمو على بغونيا إسكّرّا ، وهي نادلة في مطعم . وارغمت على لوي ركبتيها مرارا ، وضربت وتعرضت لمضايقات جنسية ، كما أوشت على الاختناق من جراء تغطية رأسها بكيس من البلاستيك ؛

(ق) في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض في باراكالدو على الخاندرو كامانوف ، وهو نادل . وارغم على لوي ركبتيه مرارا وضرب على خصيتيه وبطنه وكليتيه ؛

(ر) في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على فلكن غونسالس ويدوبرو ، وهو عاطل عن العمل ، في منزله في باراكالدو . وضرب ضربا مبرحا ، وأوشك على الاختناق بتغطية رأسه بكيس من البلاستيك ، كما مُلِط عليه صدمات كهربائية ؛

(ث) في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ألقى رجال من الحرس المدني القبض على إستانيسلاو دافاديجو ، وهو عامل كهربائي ، في منزله في باراكالدو . وضرب ضربا مبرحا وصلط عليه صدمات كهربائية وعانى من مضايقات جنسية ؛

٤٠٢ - وذكرت الحكومة أن جميع الأشخاص الواردة أسماؤهم أعلاه قد عوملوا معاملة لاثقة وكانوا تحت الاشراف القضائي طوال الوقت نظرا لأن القاضي القائم بالعمل في المحكمة العليا وقاضي مكان إلقاء القبض أُخطر بعمليات إلقاء القبض عليهم فور وقوعها . كما أن المعتقلين كافة باستثناء خوسي فلكن مارياس ماتوراننا وخوسي مارياس أمبيتارته ، اللذين أُخلي سبيلهما في مقر قيادة المنطقة ، قد اقتيدوا إلى مقر الحرس المدني وظلوا هناك إلى أن أدلوا بأقوالهم لعرضها فيما بعد على المحكمة الوطنية . وأثناء احتجازهم في مقر الحرس المدني ، زارهم في مناسبات شتى أطباء شرعيين للمحكمة الوطنية ، لم يبلغوا عن وجود إصابات في جسم أي منهم .

٤٠٣ - كما أحيط المقرر الخاص علما بأن قانون الاجراءات الجنائية يجيز حبس الأشخاص المعتقلين بسبب الاشتباه في أن لهم صلات بعصابة مسلحة في حالة عزل خمسة أيام ، بشرط استصدار إذن قضائي بذلك . ولا تحاط أمر المشتبه فيهم علما باعتقالهم أو بمكان الاعتقال . وتتولى المحكمة تعيين محام . ويفيد المبلغون أن هذا الأمر يسهل ممارسة التعذيب .

٤٠٤ - في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢ ، وجه المقرر الخاص التماسا عاجلا بشأن اضراب مجموعة من السجناء عن الطعام في مجن سالتو ديل نفرو في لاس بالماس بجزيرة غران كناريا . وهؤلاء السجناء هم: إتيكار أريسابالاغا أوسا ، باتشي كابيجو بيرس ، إنياس دي خوانا تشاوس ، أندر إراندونيا أروتي ، إستان إستان نييتو ، يون إتيانديا سوروسا ، يون غاتيلو ميندي أوريبارن ، بدرو غوريدي أرومينيا ، يوكشان كورتادي ألومستيسا ، مانويل موينيوس غارسيا ، شابير أروغي إتيباريا ، يون تابيا إروخو ، دانييل فيدال ماغاليانس ، خوسي ما. سبارته أريفي . وأفيد بأن هؤلاء السجناء ضربوا مرارا وحبسوا في حالة عزل في زنانات عقابية . وضرب اثنان منهم ، هما يون إتيانديا سوروسا ودانييل فيدال ماغاليانس ، ضربا مبرحا في ١ شباط/فبراير ١٩٩٢ ،

مما دفع المجموعة إلى الاضراب عن الطعام . كما أفيد بأن هؤلاء السجناء لم يتلقوا أية عناية طبية وأن بعضهم كانوا في حالة صحية سيئة للغاية عند زيارة أقربائهم لهم .

٤٠٥ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، ذكرت الحكومة أنه لم يحدث ضرب قط أو سوء معاملة أو ما شابه ذلك . وكان السجناء المعنيون ينفذون عقوبات سجن طويلة ويخضعون للرقابة والاشراف لأسباب تتعلق بالأمن . وفي الحالات التي حبس فيها السجناء حبسا انفراديا بسبب تمردهم وما يشكلونه من خطر ، كان هذا التدبير يتم وفقا للقانون . ويقتضي ذلك أن يشغل السجناء المحبوسون حبسا انفراديا زنانات مماثلة لبقية زنانات السجن ، وقيام أطباء السجن الذين يضعون السجناء المحبوسين احتياطيا تحت الملاحظة اليومية . وفي حال مرض السجين ، فإنه ينفذ العقاب في زنانتة التي يشغلها عادة ويكون من حقه ساعة تريض واحدة يوميا . والاضراب عن الطعام لم يكن سببه ما ادّعى به من سوء معاملة السجناء . فهذا الاضراب ، الذي بدأ في أواخر عام ١٩٩١ وانتهى في ١٥ آذار/مارس ، قد جرى وفقا لخطة عامة موضوعة سلفا للسجناء الذين ينتمون إلى منظمة إيتا الارهابية في جميع السجون الاسبانية من أجل الضغط على السلطات . وقبل شروعهم في الاضراب ، كان السجناء قد جمعوا مخزونا من المواد الغذائية العالية الطاقة والعالية البروتين . وقد وضعوا طوال الاضراب تحت ملاحظة طبية يومية مستمرة ودائمة وفردية .

٤٠٦ - وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ ، وجّه المقرر الخاص التماسا عاجلا آخر نيابة عن مجموعة من ١٢ سجيناً معتقلين في سجن مالتو ديل نيفرو ، بدأوا اضرابا آخر عن الطعام في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ . وتفيد المعلومات الواردة أن الدعوة إلى هذا الاضراب جاءت ردا على عدم تنفيذ سلطات السجن لما تم التوصل إليه من اتفاقات قبل ذلك . وقيل إن حالة المضربين الصحية تسبب قدرا كبيرا من القلق .

معلومات وردت إلى الحكومة فيما يتعلق بحالات مدرجة في تقارير سابقة

٤٠٧ - في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، تلقى المقرر الخاص ردا من حكومة اسبانيا فيما يتعلق بحالات ماريّا أرّاته لخارما وإستيباليس لخارما وخيسوس ماريّا مالترايين ، الذين أُلقي القبض عليهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وادّعى بأنهم عذبوا (E/CN.4/1992/17 ، الفقرة ٢٠٧) . وورد في الرد أن هذه الحالات ، التي أبلغت إلى لجنة مناهضة التعذيب في أواخر عام ١٩٩٠ ، لم تكن قط موضع شكوى أمام السلطات القضائية الاسبانية .

٤٠٨ - وذكرت الحكومة أن الاختين لخارما اعتقلتا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وأُجري لهما فحص طبي في اليوم التالي . ولم يكشف الفحص عن وجود أية علامات خارجية

للاصابات أو اصابات . كما أن فحصا شانيا أجري لهما في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لم يكشف أيضا عن وجود أية علامات لسوء معاملة . وفي اليوم ذاته ، أدليتا بأقوال أمام القاضي بحضور محام ، أفادتتا فيهما بأنهما لم تتعرضا لسوء معاملة .

٤٠٩ - أما خيسوس مارييا مالتراين ، أفادت الحكومة بأنه اعتقل في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وعرض في اليوم ذاته على الطبيب الشرعي لمحكمة التحقيق المركزية رقم ٥ في مدريد ، وأخبره بأنه ضرب ومُلتطت عليه صدمات كهربائية وأوشك على الاختناق بسبب وضع كيس من البلاستيك على رأسه . وأدلى بالأقوال ذاتها أمام قاضي التحقيق ووكيل النيابة والمحامي في ٢١ من الشهر ذاته . ولم ير القاضي أو وكيل النيابة ضرورة للتحقيق في الحوادث التي أكدها السيد مالتراين حدوثها . كما لم يطلب محامي الدفاع بدء اتخاذ مثل هذا الاجراء .

سري لانكا

المعلومات الواردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات مدرجة في تقارير سابقة

٤١٠ - رتت الحكومة ، في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٢ ، فيما يتعلق بحالة فلورانس آريامالار غناناكوني التي وجه المقرر الخاص التماساً عاجلاً بالنيابة عنها في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ (E/CN.4/1992/17 ، الفقرة ٢٠٨) . وكانت إدارة التحقيق الجنائي ، طبقا لما ذكرته المصادر ، قد ألقت القبض عليها في ٩ أيار/مايو ١٩٩١ في كولومبو ، واحتجزت في الفترة من ٩ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ في مقر الشرطة ، حيث أسيئت معاملتها بشدة . وفي ١٥ أيار/مايو ، أحييت إلى مستشفى كولومبو العام ، ولكنها اقتيدت ، بعد ٤٨ ساعة ، إلى سجن ويليكادا الاحتياطي حيث تعرضت لايذاء بدني .

٤١١ - ويغيد ردّ الحكومة ، أن القبض ألقى على السيدة آريامالار لحيارتها هيروين واقتيدت إلى مكتب شرطة المخدرات . وفي اليوم التالي سمح لأفراد أسرتها بالكلام معها وبتزويدها بالطعام والدواء . وفي نفس اليوم ، عرضت على أحد القضاة الذي أمر بنقلها فورا إلى سجن ويليكادا الاحتياطي . وخلال احتجازها في مكتب شرطة المخدرات ، لم تتعرض لأي مضايقة أو سوء معاملة من جانب أي ضابط من ضباط الشرطة .

السودان

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٤١٢ - أحال المقرر الخاص إلى الحكومة ، في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، معلومات كان قد تلقاها بشأن حالات التعذيب التالية التي ادعى بأنها حدثت في السودان:

٤٢٨٥ج

(أ) أحمد الحسين ، نائب الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي ، وكان وزيراً للداخلية ونائباً لرئيس الوزراء ، قيل إن القبض أُلقي عليه في شهر أيار/ مايو ١٩٩٢ ، وإن قوات الأمن ضربته وعذبتة ؛

(ب) بشينة دوكا ، وهي ممرضة من جبال النوبة كانت تعمل بمستشفى الخرطوم المدني ، ألقى ضباط الأمن القبض عليها في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وخلال احتجازها ، قام الضباط بتكيمياها وتعليقها في السقف من يديها (المربوطتين خلف ظهرها) وقدميها وبضربها منذ الصباح حتى منتصف الليل . وحرمت أيضاً الغذاء واستعمال دورة المياه ، كما هددت باغتصابها ؛

(ج) شرف الدين ياسين محمود ، وهو صحفي ؛ نور الهدى محمد نور الهدى ؛ جمال ابراهيم ، رئيس فرقة عقد الجلال الموسيقية ؛ عثمان النور ، عضو بفرقة عقد الجلال الموسيقية ؛ عمر بنّاغة ، عضو بفرقة عقد الجلال الموسيقية ؛ أنور عبيد الرحمن ، عضو بفرقة عقد الجلال الموسيقية ؛ محمد شّاط ، عضو بفرقة عقد الجلال الموسيقية ؛ محمد محمود ، وهو طالب بكلية الدراسات العليا بجامعة الخرطوم ؛ عبد الله محمد أحمد ، وهو رجل أعمال ؛ عبد الواحد محمد أحمد ، وهو رجل أعمال ؛ عادل حسن ، وهو موظف بجامعة الخرطوم ؛ السير عبد الكريم ، وهو موظف بكلية الهندسة بجامعة الخرطوم ؛ بهاء الدين حسن داود ، وهو موظف بكلية الزراعة بجامعة الخرطوم ؛ عمر محمد صالح ، وهو صحفي بصحيفة الثورة الشعبية المحظورة ؛ صلاح سليمان بخيت ، وهو فنان تصويري ؛ علي الأمين ، وهو فنان تصويري ؛ عبد الواحد فراج ، وهو صحفي بصحيفة القوات المسلحة ؛ الماردي المعلم ، وهو فنان تصويري ؛ محمد علي ، وهو رجل أعمال ؛ محمود جاه الله ، وهو فنان تصويري ؛ مصطفى أحمد حسن ، وهو نقيب بهيئة الملاحة النهرية ؛ الأمين كوكو ، وهو جندي ؛ محمد المهدي ، وهو إمام مسجد الخليفة بأم درمان . هؤلاء الأشخاص كانوا ضمن مجموعة تضم ٦٤ شخصاً أُلقي القبض عليهم في شهر تموز/يوليه ١٩٩١ ، واقتيدوا إلى مقر جهاز الأمن العام ، حيث ضربوا ضرباً مبرحاً وهددوا بالموت . وبعد بضعة أيام ، نُقلوا إلى بيت الأشباح ، وهو واحد من المعتقلات المعروفة باسم "بيوت الأشباح" حيث تواصل الضرب بالهراوات والسياط طوال عدة ساعات . وخلال وجودهم في بيت الأشباح ، وضعوا في زنزانة مع محتجزين آخرين كانوا قبي ضربوا أيضاً ضرباً مبرحاً وهددوا ، وهم: عبد العزيز جعفر ، وهو رجل اقتصاد ؛ أبو بكر الأمين ، وهو صحفي ؛ علاء الدين حيمورا ، وهو تاجر ؛ عادل أبو القاسم ، وهو موظف حكومي ؛ محمد البلا عبد الله ؛ عاطف أمين ، وهو مواطن مصري متهم بالتجسس ؛ إدريس محمد ، وهو مواطن اشيوبي ؛ سليمان محمد نور ، وهو مواطن اشيوبي ؛ تامبي ، وهو مواطن اشيوبي ؛ طه عبد القادر ، وهو مواطن اشيوبي ؛ عمر عدلان ، وهو نقابي ؛ عبد الرحمن ابراهيم ، وهو طالب ؛ علي العمدة ، وهو رجل أعمال ؛ مصطفى يوسف ، وهو مهندس ؛ ابراهيم بخت ، وهو مدرس جامعي ؛

(د) أحمد عثمان سراج ، وهو رئيس قسم الأمراض النفسية بجامعة الخرطوم ، قيل إن القبض أُلقي عليه في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ واقتيد إلى مقر إدارة الأمن ، حيث حبس في حالة عزل لمدة خمسة أشهر عذب خلالها ؛

(هـ) صديق يوسف ابراهيم ، وهو مهندس ، أُلقي القبض عليه في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وأبو بكر الامين ، وهو صحفي ، أُلقي القبض عليه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . قيل إن هذان الشخصان عُدَّبا تعذيباً شديداً مدة شهر قبل نقلهما إلى سجن كوبر .

٤١٣ - فيما يتعلق بهذه الحالات ، أفادت الحكومة ، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، بأنه قد تم تعيين لجنة للتحقيق برئاسة النائب العام ، وتفيد الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه اللجنة أن بعض الأشخاص الذين ذكرت أسماؤهم لم يمتقلوا . وباستثناء حالة واحدة ، فإن أحداً من هؤلاء المحتجزين لم يتقدم بأي شكوى إلى السلطات المختصة يدعى فيها أنه عُدب أو أسيئت معاملته . وبالنسبة لتلك الحالة الاستثنائية ، قُدِّم الموظف المسؤول إلى المحاكمة وحكم عليه بالسجن مدة عام .

٤١٤ - وأفادت الحكومة أيضاً بأن الأشاعات عن التعذيب بدأت تنتشر محلياً وفي الخارج ابتداءً من أوائل عام ١٩٩٠ . وحتى يمكن التمييز بين الحالات الحقيقية والحالات التي يُلغقها خصوم الحكومة ، تم تعديل المادة ٤٠ من قانون الأمن القومي . ونتيجة لذلك التعديل ، أصبحت السلطة القضائية مخولة بالتحقيق في أي ادعاء بالتعذيب أو سوء المعاملة . وعيّن أحد قضاة المحكمة العليا لتلقي الشكاوى والتحقيق في مثل هذه الادعاءات . وعلاوة على ذلك ، مُنح لأحد محامي مكتب النائب العام بدخول جميع المعتقلات . وقد أُذن له بالدخول في أي معتقل في أي وقت وبالتحقيق في أي شكوى من تعذيب أو إساءة معاملة .

٤١٥ - لم يكن قانون العقوبات لعام ١٩٨٢ الذي تم إلغاؤه متضمناً أية أحكام ضد تعذيب المحتجزين أو إساءة معاملتهم . ولأول مرة جعل تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم جنائية يعاقب عليها بالحبس بموجب المادة ١١٥ من قانون العقوبات الصادر في عام ١٩٩١ . وتبيّن هذه التدابير بوضوح تصميم الحكومة على منع حدوث تعذيب وعلى معاقبة أي شخص يخالف هذه السياسة .

٤١٦ - وبالإضافة إلى ما تقدم ، وجّه المقرر الخاص التماسات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص التالية أسماؤهم الذين أعرب عن مخاوف من احتمال تعرّضهم للتعذيب . وتظهر التواريخ التي أرسلت فيها هذه الالتماسات بين قوسين في نهاية الملخص المتعلق بها .

٤١٧ - علي الماحي السّخّي ، وهو عامل مباكة ورئيس نقابة عمال دار مكّ النقود السودانية المحظور نشاطها ، وكذلك معاوية عمران ، وهو عامل ، قيل إن القبض أُلقي

عليهما لاسباب سياسية في الاسبوع الثالث من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في الخرطوم . عبد العزيز ضيف الله ، وأبو الحسن ، قيل إن القبض أُلقي عليهما في نفس الوقت بملتهم ، فيما يبدو ، بتوزيع منشورات للمعارضة في الخرطوم . ويُعتقد أن هؤلاء الرجال الأربعة احتجزوا دون تهمة أو محاكمة في معتقلات سرية . وقيل أيضا إن القبض أُلقي على أشخاص آخرين منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وإنهم اقتيدوا إلى معتقلات سرية وتمرضوا للتعذيب . (٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١) .

٤١٨ - العقيد مصطفى الطاي ، أُلقي القبض عليه مع ٤٠ ضابطا آخر من ضباط الجيش والقوات الجوية في مدينتي الخرطوم وأم درمان يوم ٢ شباط/فبراير ١٩٩٢ بتهمة الاشتراك في محاولة انقلاب مزعومة ، وقيل إنهم وضعوا في معتقل تديره قوات "أمن الثورة" . وقيل أيضا إن المقبوض عليهم الذين اقتيدوا إلى تلك المعتقلات كثيرا ما تعرضوا للتعذيب الشديد كالجلد بالسياط والحرق بالمكاوي الساخنة . (١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢) .

٤١٩ - عوض الشريف ، وهو مهندس من الخرطوم ، أُلقي القبض عليه يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، فيليب أكو أكو ، الذي كان عضواً في الجمعية الإقليمية السابقة في جنوب السودان ومن أعضاء جماعة الدنكا العرقية ، أُلقي القبض عليه في الخرطوم في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٢ ، عدنان زاهر سرور ، وهو محام ، أُلقي القبض عليه في الخرطوم في حوالي ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، كمال الفوزلي ، وهو محام وأمين عام اتحاد الكتاب السودانيين ، أُلقي القبض عليه أيضا في الخرطوم في حوالي ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، مأكوا ويول مانوير ، رئيس برنامج إعادة الإسكان لمجلس الكنائس السوداني ومن أعضاء جماعة الدنكا العرقية من بحر الغزال أُلقي القبض عليه في الخرطوم يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وتفيد المعلومات الواردة ، أن هؤلاء الأشخاص احتجزوا دون تهمة أو محاكمة في مقر إدارة الأمن في الخرطوم أو في أحد المعتقلات السرية . (٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢) .

٤٢٠ - بيتر سيريليو ، وهو حاكم الولاية الاستوائية سابقا ، ونقولا أبويا ، من قيادة الشرطة في جوبا ، أُلقي القبض عليهما في جوبا في منتصف شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢ للاشتباه في أنه كان لديهما علم بحركة عصيان وشيكة الحدوث وأنهما لم يبلغا السلطات عنها . وقد ادّعي أيضا بأنهما عُدّبا خلال الاحتجاز وأنهما نُقلا إلى مكان غير محدد في الخرطوم . (١٧ تموز/يوليه ١٩٩٢) .

٤٢١ - عمر محمد مختار ، وصالح محمد إدريس ، ومجدي محمداني ، ومختار فاضل ، وشهاب أحمد جعفر ، وجميعهم من النقبانيين ، أُلقي القبض عليهم في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٢ ، وحبسوا في حالة عزل في الخرطوم . وقيل إنهم احتجزوا في أحد معتقلات العاصمة ، المعروفة باسم بيوت الأشباح ، والتي تديرها إدارة الأمن الحكومية . (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) .

٤٢٢ - محمد سيد أحمد عتيق ، وهو صحفي ، وتيجاني الحسين دفع السيد قيل إن القبض أُلقي عليهما دون أي إذن في أيار/مايو ١٩٩٢ في الخرطوم وإنهما حبسا في حالة عزل . وقيل أيضا إنهما عذبا وإنهما معرّضان لخطر التعرض لمزيد من هذا النوع من المعاملة . (٢٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٢) .

المعلومات الواردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات مدرجة في تقارير سابقة

٤٢٣ - في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، أرسلت الحكومة معلومات فيما يتعلق بحالات معاوية جعفر ، وزين العابدين الطيّب ، وعدنان زاهر سرور الذين كان المقرر الخاص قد وجّه التماساً عاجلاً بالنيابة عنهم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (E/CN.4.1992/17 ، الفقرة ٢١٩) . وبالنسبة لمعاوية جعفر ، أفادت الحكومة بأن هناك تحقيقاً يجري بشأنه . وفيما يتعلق بزوين العابدين الطيّب ، أفيد بأنه لم يحدث قط أن اعتقل . أما بالنسبة لعدينان زاهر سرور ، فقد أُخلي سبيله ، والادعاءات بأنه عُذّب هي ادعاءات كاذبة ولا أساس لها .

٤٢٤ - وأرسلت الحكومة أيضا معلومات في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ جاء فيها أن المحكمة العليا لم تؤيد الحكم بقطع اليدين والرجلين بالنسبة لهارون عبد الكريم وأنها خففته إلى السجن مدى الحياة (E/CN.4.1992/17 ، الفقرة ٢١٨) .

السويد

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٤٢٥ - في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، بعث المقرر الخاص بالتماس عاجل إلى حكومة السويد يتعلق بأحمد أكتاس ، وهو مواطن تركي أُلقي القبض عليه في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ وأدانته محكمة غوتا (هوفراتن) في شهر تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ بارتكاب اغتصاب وحكمت عليه بالسجن خمس سنوات . وقد وضع في سجن كوما . وتفيد المعلومات الواردة بأنه ضُرب بشدة في مناسبات عديدة . وادّعي بشكل خاص أنه ضُرب يومي ٢٠ و ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ لرفضه التوقيع على وثيقة باللغة السويدية لا يستطيع فهمها ويوم ١٣ كانون الثاني/يناير لطلبه توصيل طرد . وأعرب عن مخاوف من احتمال تعرّضه لمزيد من سوء المعاملة .

٤٢٦ - ردت الحكومة بشأن هذه الحالة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٢ بإرسال تقرير من مدير سجن كوما . وقد جاء في هذا التقرير أن السيد أكتاس مختل عقليا وأن لديه صعوبة في تقبّل وضعه والتكيّف مع لائحة السجن . وفي ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ قام دون أي استفزاز بالهجوم على أحد حراس السجن ، مسبباً له إصابات بسيطة . وبعد ذلك بيوم أو يومين ، أُجري له كشف بالأشعة على الرئتين كإجراء روتيني ، كانت نتيجته مرضية . وقد حاول إقناع كبيرة الممرضات بأن تعطيه شهادة خطية تغيد بأنه كان قد ضُرب ، الأمر الذي لم

تستطيع تنفيذه نظرا لأنها لم تكن موجودة عندما هاجم السيد أكتاس الحارس ولأنه لم تظهر عليه آثار جروح . ولم تسجل أية إصابات في التقارير الطبية المتعلقة بفترة وجود السيد أكتاس في مجن كوما .

الجمهورية العربية السورية

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٤٢٧ - في رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد بأن التعذيب يستخدم بشكل روتيني من قبل أجهزة أمن شتّى كوسيلة لانتزاع المعلومات عن المشتبه فيهم وكشكل من أشكال العقاب . ويحدث هذا رغم أن التعذيب محظور بموجب الدستور ، ويعاقب عليه بالسجن بموجب قانون العقوبات . وتشمل وسائل التعذيب الضرب على كل أجزاء الجسم ، والفلكة (والضرب على باطن القدمين) ، والدولاب (تعليق الضحية ، سواء أكان رجلا أو امرأة ، في عجلة معلقة وضربها بالعصي والكبلات) ، وصّب الماء البارد على جسم الضحية . وذكرت حالة أكرم نوايسه بمصفى خاصة . هذا الشخص ، وهو محام يبلغ ٤١ سنة من العمر ، أُلقي القبض عليه في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ لصلته بأنشطة ما يسمى بلجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا . وقيل إنه عُدّ تعذيباً شديداً إلى درجة جعلته يحتاج إلى علاج طبي ، ولزم إحالته إلى مستشفى حرمستا العسكري قرب دمشق .

٤٢٨ - وأبلغ أيضا أن الأشخاص التالية أسماؤهم لقوا حتفهم أثناء احتجازهم لدى الشرطة نتيجة للتعذيب:

(أ) العقيد محمد داود (المعروف أيضا باسم أبو داود) ، وهو من كبار أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ، توفي في زنزانته في مجن صيدنايا في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أو كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وأدّعي بأنه تعرض لتعذيب شديد في اليوم السابق لوفاة . وقيل إن أسباب تعذيبه تتمثل بنشيد رددته السجناء الفلسطينيون وغيرهم احتفالاً بالانتفاضة في الأراضي المحتلة . وكان هناك اشتباه فيما يبدو بأنه كان المحرّض على إنشاد ذلك النشيد .

(ب) زياد موسى قطناني أبلغ أنه توفي يوم ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ في فرع التحقيق العسكري في دمشق . وكانت والدته قد زارته قبل وفاته بشهر واحد وكان يبدو في صحة جيدة إلى حد معقول ، ولكن عندما سُلمت جثته إلى أسرته كانت ظاهرة عليها آثار تعذيب بالصدمة الكهربائية وكانت جمجمته مهشمة .

(ج) منير فرانسيس ، وهو مهندس مدني ، أبلغ أنه توفي نتيجة للتعذيب في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٠ بعد إدخاله مستشفى المواصاة المدني في دمشق وهو مصاب بنزيف داخلي . وعندما سُلمت جثته إلى أسرته كانت ظاهرة عليها آثار ضرب .

٤٢٩ - وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه ، وجه المقرر الخاص التماسات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص التالية أسماؤهم الذين أعربت مخاوف بشأنهم من احتمال تعرّضهم للتعذيب أثناء حبسهم في حالة عزل . وتظهر التواريخ التي أُرسلت فيها الالتماسات في نهاية الملخص المتعلق بها .

٤٣٠ - أكثم نويسه ، ومحمد علي حبيب ، وأمجد بحبوجة ، أُبلغ بأن أفراد المخابرات العسكرية ألقت القبض عليهم في اللاذقية يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وحبسوا في حالة عزل ، ولم يسمح لمحاميتهم أو أسرهم بالاتصال بهم . وأُبلغ أيضا أنهم عُدِّبوا جميعا ، وأنه نتيجة لذلك شكّا أكثم نويسه من ألم في الكلية ، مما استوجب إدخاله مستشفى حرستا العسكري قرب دمشق . (٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) .

٤٣١ - سمير نويسه ، وهو مهندس مدني ، أُلقي أفراد الأمن العسكري القبض عليه في اللاذقية يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وأُبلغ بأنه احتجز من أجل الضغط على شقيقه أكثم نويسه (المحبوس في حالة عزل في مستشفى حرستا العسكري) كيما يقدم معلومات عن لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا . (٧ شباط/فبراير ١٩٩٢) .

٤٣٢ - فيما يتعلق بهذه الحالة ، أفادت الحكومة ، في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٢ ، بأن سمير نويسه لم يُلق القبض عليه للضغط على شقيقه للكشف عن معلومات تتعلق بلجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا ؛ وإنما أُلقي القبض عليه لملته بعضويته في حزب العمل الشيوعي غير المشروع . وكذلك الحال بالنسبة لشقيقه . وقد أُثيرت مسألة لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، التي لا علاقة لها البتة بهذه المسألة ، دون أي مبرر ، في محاولة لصرف الانتظار عن أعمال ذلك الحزب ، ولكسب تعاطف المنظمات الدولية . وقام ضحايا أعمال العنف التي ارتكبتها الحزب المشار إليه برفع دعاوى مدنية ضد سمير نويسه ، الذي وجهت إليه التهمة في حضور محامييه ، وحوكم وفقا للإجراءات القانونية والإنسانية التي يتقيد بها في ذلك البلد .

٤٣٣ - عبد العزيز الخير ، وهو طبيب ، وبهجت شعبو ، وهو طالب طب سابق ، وخديجة ديب من اللاذقية ، أُبلغ أنه قبض عليهم في دمشق في أوائل شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ على يد رجال المخابرات العسكرية لملتهم بحزب العمل الشيوعي المحظور نشاطه . (١٨ شباط/فبراير ١٩٩٢) .

٤٣٤ - أكرم سالم إشطى ، وهو طبيب ومحاضر بالجامعة الأمريكية في بيروت ، أُبلغ أن قوات الأمن السورية ألقت القبض عليه في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في بيروت ،

ونقل إلى دمشق ، داني منصوراتي ، وهو لبناني الجنسية ، أُبلغ أن أفراداً من المخابرات العسكرية ألقوا القبض عليه يوم ٩ أيار/مايو ١٩٩٢ وهو في سيارة صديق له كانت تسير في أحد شوارع دمشق ، وأُبلغ أنه حبس في حالة عزل في مقر مخابرات القوات الجوية في دمشق . روزيت عيسى ، قيل إن أفراداً من أمن الدولة التابعة للمخابرات العامة ألقوا القبض عليها في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ . مروان غازي ، مدير بـدار العاصمة للنشر في دمشق ، قيل إن القبض أُلقي عليه يوم ٩ آذار/مارس ١٩٩٢ في دمشق لصلته بالمنظمة الشعبية الديمقراطية الناصرية المحظورة نشاطها . أحمد حـّو ، وهو كردي موري وطالب طب سابق ، أُبلغ أن رجالاً من الأمن السياسي ألقوا القبض عليه في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ في دمشق ، ويعتقد أنه محتجز في مقر إدارة الأمن السياسي بحـيّ القمّة في دمشق . تـّام الأمين ، وعبد الناصر حـّو ، وهما طالبان أُبلغ أن رجالاً من أمن الدولة ألقوا القبض عليهما في شهر أيار/مايو ١٩٩٢ . (٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) .

توغو

المعلومات المرسلة إلى الحكومة

٤٣٥ - في رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أُبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى تقارير تفيد بأن الكابتن إيسو شارلز بيلو ، الذي كان وزير الحربية في توغو ورئيساً لمخابراتها ، قد أُلقي القبض عليه في لومي يوم ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وقيل إنه اقتيد إلى مقر الدرك في كارا في شمال توغو حيث ضُرب ومنع عنه الطعام وتعرّض لصدّات كهربائية . ونتيجة لهذه المعاملة تعيّن نقله إلى المستشفى وهو في حالة غيبوبة .

توني

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٤٣٦ - في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أُبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن ممارسة التعذيب في ذلك البلد ، بالإضافة إلى عدد من الحالات الفردية . وقد ردت الحكومة على هذه الرسالة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وبالإضافة إلى ذلك ، وجّه المقرر الخاص التماسين عاجلين بالنيابة عن عدة أشخاص كانوا ، طبقاً للمعلومات الواردة ، معرضين لخطر التعذيب . وقد ردت الحكومة أيضاً على هذين التماسين في تواريخ مختلفة .

(١) المعلومات المرسلة إلى الحكومة فيما يتعلق بممارسة التعذيب بشكل عام

٤٣٧ - تفيد المعلومات الواردة ، أن تعذيب أو إساءة معاملة المحتجزين الذين يعتقد أنه كان لهم نشاط في حركة النهضة الإسلامية مسألة روتينية فيما يبدو في

المعتقلات الرئيسية الثلاثة في تونس ، وهي: قسم شرطة بوشوشة ، ومخفر الحرس الوطني في العوينة ، وزنانات وزارة الداخلية . ويقال إن معظم حالات التعذيب تحدث أثناء فترة الحبس على ذمة التحقيق التي كثيراً ما تتجاوز فترة العشرة أيام المسموح بها كحد أقصى بموجب القانون ٧٠-٨٧ . ويُدعى بأن أساليب التعذيب تتضمن ضرب عدة أجزاء من الجسم ولا سيما باطن القدمين ، والتعليق من القدمين أو في أوضاع ملتوية مثل طريقة "الدجاجة المشوية" (التي تعلّق فيها الضحية مع تقييد اليدين من الأمام بمدامرها خلف الركبتين إلى قضيب أفقي) ، أو طريقة "الطائرة" (التي تربط فيها اليدين والقدمان من الخلف) ، وهي تقترب عادة بالضرب ، والصدمات الكهربائية وإدخال زجاجات في المستقيم ، والاعتداء الجنسي .

٤٣٨ - وذكر أيضاً أن قانون الإجراءات الجنائية لا يبيّن الإجراءات الواضحة والسريعة التي يجب اتباعها في حالة وجود ادعاءات بحدوث تعذيب . وكل ما يتعيّن على قاضي التحقيق أن يفعله هو إحالة الادعاء إلى المدعي العام للجمهورية ، ثم يبدأ في التحقيق في الجريمة الأصلية . وحتى عندما يأمر قاضي التحقيق بإجراء فحص طبي فإن ذلك لا يتم بالضرورة ، أو عادة ، بشكل فوري .

٤٣٩ - وفي رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة إلى المقرر الخاص ، علّقت الحكومة على الادعاءات المتعلقة بحدوث إساءة معاملة ، والمحالة إليها في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، بقولها إن تلك الادعاءات ليست حديثة ، وإنما تعود إلى الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . وهي تردد جزءاً من تقرير كانت منظمة العفو الدولية قد أرسلته إلى مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، وردّت عليه الحكومة بمذكرة تفصيلية أرسلت في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وكان المتطرفون قد قاموا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ بإشارة الاضطرابات ومحاولة زعزعة استقرار البلاد باستخدام العنف المنظم . وقد أُحيل المخرّضون على الاضطراب إلى المحاكمة ، وحكّموا محاكمة علنية في شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ . وكان قد تم ، عقب ادعاءات تتعلق بإساءة المعاملة ، إنشاء لجنة تحقيق شكّلت من شخصيات مستقلة وممثلين لمنظمات غير حكومية معنية بحماية حقوق الإنسان وذلك بمبادرة من رئيس الجمهورية . وقد قامت اللجنة التي عرفت باسم لجنة إدريس ، بإجراء تحقيق شامل في الادعاءات الخاصة بإساءة المعاملة . وأجرت مقابلات مع الأشخاص المعنّيين وأسرهم ، وزارت الأماكن التي تم فيها الاحتجاز ، وفحصت سجلات الأشخاص الذين كانوا محتجزين لدى الشرطة والوثائق الأخرى ذات الصلة ، وقدمت تقريراً عن نتائج عملها إلى رئيس الجمهورية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . وقد خلص التقرير ، الذي نشرت استنتاجاته وتوصياته ، إلى حدوث بعض حالات إساءة المعاملة ، نتيجة لأعمال فردية منعزلة تتعارض مع سياسة الدولة ومع تعليمات رئيس الجمهورية . وعقب نشر التقرير ، اتخذت إجراءات إدارية ضد بعض موظفي إنفاذ القانون ، كما رفعت عليهم دعاوى قضائية بموجب التشريعات السارية .

٤٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك ، تم بناء على تعليمات من رئيس الجمهورية تقديم مساعدة ذات طابع اجتماعي وإنساني أماماً من السلطات إلى الضحايا وأسرهم . وقد تضمنت المساعدة تقديم منح ومعاشات تقاعدية كبيرة دون الإخلال بأية تعويضات قد تحكم بها المحاكم . وفي شهر تموز/يوليه ١٩٩١ ، أُعد تقرير شان عن متابعة نتائج وتوصيات تقرير لجنة إدرسي ونشر بناء على مبادرة من رئيس الجمهورية .

حالات فردية أبلغت إلى الحكومة

٤٤١ - عبد اللطيف تليلي ، أُلقي القبض عليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في آريانا وذكر أنه حبس في حالة عزل مدة ٤٢ يوماً في وزارة الداخلية . وقد ضرب ضرباً مبرحاً وهو مقيّد في وضع "الدجاجة المشوية" . كما تعرّض لاعتداء جنسي ، ونفّذ فيه حكم صوري بالاعدام .

٤٤٢ - صلاح حيدري ، أُلقي القبض عليه في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ . ادّعى بأنه علّق من قدميه ، وضرب على قدميه وركبتيه .

٤٤٣ - عبد الخالق علوي ، أُلقي رجال الحرس الوطني القبض عليه في شهر آذار/مارس ١٩٩١ في كسور ، وحبس في حالة عزل عدة أيام . ثم نقل إلى المستشفى حيث زاره صديق شاهد أشار كدمات على جسمه .

٤٤٤ - حميد بن لزهة السعيد ، أُلقي القبض عليه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . وأثناء احتجازه ، أُجبر على الجلوس على زجاجة واحتاج إلى عملية لرتق مستقيميه استخدمت فيها ٢٦ غرزة .

٤٤٥ - منصور تومي ، أُلقي القبض عليه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . وذكر أنه عُدّب في العويّنة بتعليقه من ذراعيه إلى قضيب من الحديد على ارتفاع مترين من الأرض .

٤٤٦ - فاطمة غيتوني ، أُلقي القبض عليها في شهر أيار/مايو ١٩٩١ . واحتجزت في قسم شرطة نابل . وقد ضربت إثناء احتجازها وهي جالسة على الأرض وقدمها معلقاً في ملك معدني يمتد بين مقعدين .

٤٤٧ - وتقول الحكومة إن الأشخاص الستة المذكورة أسماؤهم أعلاه ليسوا من الأشخاص الذين تبين أنهم ضحايا لأعمال وحشية وإساءة معاملة .

٤٤٨ - أبلغ المقرر الخاص أن الأشخاص التالية أسماؤهم لقوا حتفهم وهم تحت التعذيب بعد إلقاء القبض عليهم:

(أ) رشيد شماخي ، وهو من مؤيدي حركة حزب النهضة الإسلامية غير المشروعة ، أُلقي القبض عليه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، واقتيد إلى قسم شرطة سليمان حيث ضرب ضرباً شديداً ، ونقل بعد ذلك ببضعة أيام إلى المستشفى حيث وافته المنية . ووفقاً لما ذكره الشهود كانت تظهر عليه آثار كدمات وجروح متعددة ، وتقول الحكومة إنه صدرت تعليمات إلى المدعي العام في غرومباليا للنظر في إعادة فتح تحقيق قضائي في الادعاءات بأن الوفاة حدثت نتيجة لإساءة معاملة بطريق مباشر أو غير مباشر ، وقد بحث المدعي العام هذه الادعاءات ولم يجد ما يبرر إعادة فتح التحقيق وفقاً للمادة ١٢١ من قانون الإجراءات الجنائية . وتقرر حفظ التحقيق مؤقتاً ؛

(ب) نور الدين ماسي ، أحد أعضاء حزب النهضة ، أُلقي القبض عليه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ واقتيد إلى قسم شرطة نابل حيث عُدب بطريقة "الدجاجة المشوية" . وتقول الحكومة إن الادعاء بأن نور الدين المسدي (المسمى ماسي في رسالة المقرر الخاص) قد توفي هو ادعاء غير صحيح ، لأنه ما زال حي يرزق ؛

(ج) عبد الواحد عبد اللي ، وهو طالب بالسنة الرابعة بكلية المعلمين العليا ، توفي في مومه في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ أو حوالي ذلك التاريخ . ووفقاً لما ذكره زملاؤه المحتجزون في قسم شرطة مومه ، فإنه أصيب في ماقه بطلقة رصاص وأُلقي القبض عليه قبل وفاته بيومين . وقيل إنه ترك دون عناية طبية وعُدب . ويبدو أنه لم يقدم تقرير عن تشريح جثته إلى أسرته ؛

(د) طارق الزيتوني ، وهو طالب جامعي بكلية الآداب والعلوم في تونس . قيل إنه توفي يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٩١ في مدينة مارت بعد أن حطمت الشرطة رأسه ؛
(هـ) عامر دغاشي من الوردية ، وهو طالب بالسنة الثالثة بقسم الدرامات الدينية بجامعة تونس ، قيل إنه أُلقي القبض عليه في شهر حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وأنه توفي تحت التعذيب في ١١ تموز/يوليه ١٩٩١ في وزارة الداخلية . وتقول الحكومة إن الأشخاص الثلاثة المذكورين ليسوا ممن وجد أنهم من ضحايا الوحشية وسوء المعاملة .

٤٤٩ - ووجه المقرر الخاص أيضاً التماسات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص التالية أسماؤهم الذين يخشى من تعرضهم لخطر التعذيب . ويرد تاريخ كل التماس بين قوسين في نهاية الملخص الوارد بشأنهم .

٤٥٠ - عز الدين الحاج بلقاسم أُبلغ أنه محتجز لدى شرطة قابس منذ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ وهو يوم إلقاء القبض عليه . ولم يسمح لأسرته بزيارته ، ولكن أذن لها بترك ملابس له في قسم الشرطة . وذكر أنه اقتيد مرة إلى مكتبه في حراسة الشرطة لاجتماع عمل مع ممثل شركة أجنبية كان يعمل لديها . ونقل عن ممثل الشركة قوله إن السيد الحاج بلقاسم كان يبدو كما لو كان قد تعرّض لسوء معاملة بدنية ، وكان يبدو أشعث الشعر ومرهقا . (١٧ آذار/مارس ١٩٩٢) .

٤٥١ - في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أن شرطة قابس استجوبت عز الدين الحاج بلقاسم في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢ ، وليس في ٧ شباط/فبراير ، فيما يتعلق بالأعمال غير المشروعة التي كان يعتقد أنه ارتكبها . وعندما انتهت مدة الاحتجاز المسموح بها لدى الشرطة ، وضع تحت تصرف المدعي العام لدى محكمة قابس الابتدائية . وقد اتهمه المدعي العام بمساعدة وإخفاء أشخاص مطلوب القبض عليهم ، وعقد اجتماعات تستهدف تقويض أمن الدولة الداخلي . وقد أمر قاضي التحقيق ، الذي اعترف له السيد الحاج بلقاسم بذنبه ، باحتجازه . ولم يتعرض لأي إساءة معاملة أثناء احتجازه . وفي ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، أصدرت محكمة قابس الابتدائية حكماً بسجنه مدة سنتين و٩ أشهر . وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، خفضت محكمة استئناف قابس الحكم إلى ٢١ شهراً .

٤٥٢ - نور الدين مبروك ، أبلغ أن القبض أُلقي عليه في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ في مدرسة بنزرت الثانوية حيث يعمل مدرسا . واقتيد إلى قسم شرطة بوشوشة . وشوهد بمعد ذلك في وزارة الداخلية ويديه مكبلتان وتبدو عليه علامات سوء المعاملة . (١٧ آذار/مارس ١٩٩٢) .

٤٥٣ - في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أن الشرطة أُلقت القبض على نور الدين مبروك في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ ، وليس في ٣ شباط/فبراير ، للاشتباه في ارتكابه انتهاكات خطيرة للقانون . وتم عرضه في وقت مبكر على قاضي التحقيقات بمحكمة تونس الابتدائية . ووجهت إليه تهمة العضوية في جمعية تؤيد العنف وتمارسه . وصدر أمر باحتجازه انتظارا للمحاكمة . ولم يعان من أي سوء معاملة أثناء احتجازه . وفي ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، أصدرت محكمة تونس الابتدائية حكماً بسجنه مدة ١٦ يوما ووضعه تحت المراقبة الإدارية مدة عامين . وقد أيدت محكمة استئناف تونس هذا الحكم في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ .

٤٥٤ - زهير مهيري ، أستاذ الأدب الأوروبي بعين دراهم وشقيق خالد مهيري المشتبه في عضويته في حزب النهضة ، وهو تنظيم إسلامي محظور ، أُلقت الشرطة القبض عليه في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ واقتيد إلى وزارة الداخلية حيث حبس في حالة عزل . وقبل ذلك بيومين فتش منزل الأسرة ، واقتيد والد زهير مهيري إلى مخفر الشرطة لاستجوابه . (٧ أيار/مايو ١٩٩٢) .

٤٥٥ - في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، ذكرت الحكومة أن شرطة سوسة أُلقت القبض على زهير مهيري في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢ . وليس صحيحا أن القبض أُلقي عليه يوم ١٥ نيسان/أبريل أو أنه اقتيد إلى وزارة الداخلية في تونس وحبس في حالة عزل . وعقب إلقاء القبض عليه في سوسة ، أحيلت قضيته إلى المدعي العام في سوسة ، ووجه إليه

قاضي التحقيق تهمة العضوية في تنظيم غير مصرح به يؤيد العنف ويمارمه . وحقق معه قاضي التحقيق في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ في حضور محاميه ، وصدر أمر بإيداعه السجن فسي اليوم نفسه . وتسير القضية في مجراها الطبيعي . ولم يتعرض السيد مهيري لاية إساءة معاملة أثناء احتجازه . وهو الآن تحت إشراف القضاء .

٤٥٦ - جمال رزقي ، يشتبه في عضويته في حزب النهضة ، وحبیب خميلة ، أُلقي القبض عليهما مع ١٠ مواطنين تونسيين آخرين في طرابلس بالجمهورية العربية الليبية وطردهوا إلى تونس في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ . وذكر أنهم اقتيدوا إلى وزارة الداخلية في تونس حيث يجري احتجازهم في حالة عزل . (٧ أيار/مايو ١٩٩٢) .

٤٥٧ - في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، قالت الحكومة إن الشرطة أُلقت القبض على جمال رزقي في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، وعرض على قاضي التحقيق بمحكمة تونس الابتدائية يوم ٢٨ نيسان/أبريل . وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها في ١٦ أيار/مايو بسجنه ثمانية أشهر ووضعه تحت المراقبة الإدارية مدة عام . واستأنف السيد رزقي الحكم أمام محكمة استئناف تونس ، وتسير القضية في مجراها العادي . ولم يتعرض السيد رزقي لاية إساءة معاملة أثناء احتجازه .

٤٥٨ - وفيما يتعلق بحبيب خميلة ، قالت الحكومة إنه كان مشتبه في عضويته في جماعة تتآمر ضد أمن الدولة . وقد أُلقت الشرطة القبض عليه في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ . واتهمه قاضي التحقيق بين عروس بالاشتراك في تنظيم إجرامي طبقا للمواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ من القانون الجنائي . وصدر أمر بإيداعه السجن في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ . ولا تزال إجراءات محاكمته مستمرة . ولم يتعرض لاية إساءة معاملة من أي نوع خلال فترة احتجازه .

٤٥٩ - وفيما يتعلق بالرعايا التونسيين الذين طردتهم ليبيا إلى تونس ، فإن السلطات الليبية كانت قد أُلقت القبض عليهم لإقامتهم بطريقة غير قانونية في ليبيا . وقد أُخلي سبيل ثلاثة منهم . وهناك أحد عشر آخرون مباحكون بسبب جرائم كان مطلوب القبض عليهم بشأنها من جانب السلطات التونسية .

المعلومات الواردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات مدرجة في تقارير سابقة

٤٦٠ - في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، بعثت الحكومة بملاحظات على عدد من الحالات التي قيل إن التعذيب استخدم فيها خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ . وكانت المعلومات عن هذه الحالات قد أحالها المقرر الخاص في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ (الفقرتان ٢٢٣ و ٢٢٤ من الوثيقة E/CN.4.1992/17) . ونتيجة لوجود خطأ لم تظهر ردود الحكومة في تقرير العام الماضي ، لذلك فهي ترد أدناه . وفي الوقت نفسه ، أبدت الحكومة ملاحظات ذكرت فيها أن حماية الفرد ضد أي اعتداء بدني هو شرط أساسي للدفاع عن كرامة الإنسان وأمنه .

واستخدام الممارسات الوحشية وإساءة المعاملة كوسيلة لانتزاع الاعترافات أو الحصول على بيانات من أي نوع أمر لا مكان له في أي مجتمع متحضر . وعلاوة على ذلك ، ليس للاعترافات أو البيانات التي يتم الحصول عليها على هذا النحو أي قيمة قضائية ، ولا يمكن أن تتخذ أساساً لأي قرار أو حكم . ونظراً لأن التعذيب وإساءة المعاملة يتعارضان مع المبادئ التي تحكم العلاقات المتحضرة فإنهما محظوران بحكم القانون التونسي ، والأشخاص الذين يشهد ارتكابهم أيهاا يتعرضون لعقوبات تتناسب صرامتها وشدتها مع ما لهذه الممارسات من طبيعة مثيرة للاشمئزاز كما يراها مشرعو القوانين . لذلك أعطى المشرع التونسي مكاناً ذا أهمية خاصة في القانون الجنائي للدفاع عن كرامة الفرد ولحظر كل ما يمكن أن ينال منها . وأشارت الحكومة كذلك إلى أن حقوق الإنسان مدرجة في مناهج الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية وفي كل مستويات التعليم في المدارس الخاصة والعامة على حد سواء . وتتعاون تونس تعاوناً تاماً مع لجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بتزويدها بالتقارير التي تتعلق بتطبيق المصكوك الدولية ذات الصلة . وقد قدمت تونس تقريراً أولياً عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، كما قدمت تقريرها الثالث عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وتونس على استعداد للتعاون بطريقة مسؤولة وصريحة مع جميع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان . وفيما يتعلق بالمعلومات المبلّغة من المقرر الخاص ، أرسلت الحكومة الردود التالية:

٤٦١ - سيد بن براوي فرجاني ، لم يدّع عند استجوابه بأنه تعرّض للعنف من جانب الشرطة . وقد قال إنه يشعر بالألم في عموده الفقري لذلك فحّمه أطباء مختلفون في عدة مناسبات . ووجد أنه يعاني مشاكل نفسية بسبب إلقاء القبض عليه ، وأنه لا يعاني من أي اعتلال في جهازه العصبي .

٤٦٢ - وفي حالة لطفي زيتون ، لم يذكر شيء عن تعرّضه للعنف عندما كان يستجوب . وبعد إلقاء القبض عليه بفترة من الزمن ، قالت أسرته إنه يعاني من حالات صراع ، وقد طُلب من طبيب السجن فحّمه ومعالجته . وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، أفاد الطبيب بأنه قام بالاشتراك مع طبيب أعصاب بفحص السيد زيتون . وأنهما وجدا أن حالته الباثولوجية عادية وأنه لا يتعرض لأي خطر . وقد أعطاه الطبيب الأدوية اللازمة .

٤٦٣ - محسن حبورية لم يقل خلال استجوابه إنه تعرّض للعنف من قبل الشرطة . كما أنه لم تظهر عليه أية آثار للعنف .

٤٦٤ - ليس هناك في ملف توفيق مجري أي شيء يشير إلى أنه تعرّض للعنف ، كما أنه لم يقل شيئاً عن ذلك أثناء استجوابه .

٤٦٥ - صالح بن عبد الرحمن العبيدي ، وهو عريف سابق بالجيش ، أُلقي القبض عليه في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وظهر أنه كان قد خالف لوائح الجيش . وقد بحث حالته في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وأُخلي سبيله بموجب عفو عام رئاسي في ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ . وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، اقتيد إلى قسم شرطة العقبة لرفضه إبعاد الشاحنة التي كان يقودها عن منطقة غير مسموح بالوقوف فيها . ولم يلق القبض عليه ، كما أنه لم يتعرض لأي عنف .

٤٦٦ - جمال الصياري ، وعبد القادر بن عمر بوعزيزي ، أُلقت شرطة ميليانا القبض عليهما في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ للاشتباه في عضويتهم في تنظيم غير معترف به ولحيازتهما منشورات هدامة . وقد استجوبتهما شرطة الكاف ثم السلطات المختصة في تونس . وسارت عمليات الاستجواب بشكل طبيعي ولم تمارس أية ضغوط . وكانت الوثائق المحظورة التي وجدت في حيازة المشتبه فيهما كافية لإثبات عضويتهم وأنشطتهما السرية . وقد أُطلق سراحهما مع تحذيرهما من الانخراط في أي نشاط هدام آخر .

٤٦٧ - منصف مطلّة ، ومولدي عباس ، ومحمد الطاهر حمودة ، ومبروك عبد الجواد ، ونور الدين ابراهيم ، أُلقي رجال الحرس الوطني في آريانا القبض عليهم في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ لتنظيمهم اجتماعا غير مصرح به تحت ستار إقامة حفل ختان ، وقد أُطلق سراحهم في ٢٢ حزيران/يونيه ، ولم يتعرضوا لإساءة معاملة أو تعذيب .

٤٦٨ - عماد بن أحمد عمدوني ، أُلقي القبض عليه في باجة يوم ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ونقل إلى المستشفى الإقليمي في نفس اليوم لشعوره بأنه معتل الصحة . ووضع تحت مراقبة الشرطة حتى أول آب/أغسطس حين عرض على محكمة باجة الابتدائية متهما بالسكر ، وإحداث شغب ، والتخريب ، والاعتداء المشدد الظروف على موظفين رسميين .

٤٦٩ - ابراهيم ريجيشي ، أُلقت شرطة المونستير القبض عليه في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ووجه إليه بعد ذلك تهمة عدم احترام رئيس الدولة ، والسلوك غير اللائق ، والاعتداء على موظف . والإضرار بالملوكات والاعتداء المشدد الظروف والسكر في الطريق العام السريع . وقد وجد أنه غير مذنب .

٤٧٠ - فتحي بن علي عمور حشاد ، وهو ساعي بريد ، أُلقي القبض عليه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لحيازته منشورات هدامة . وأُفرج عنه في نفس اليوم .

٤٧١ - مرتضى لعبيدي ، قدم إلى محكمة قفصة الابتدائية متهما بالاشتراك في تنظيم غير مشروع وحيازة وتوزيع منشورات محظورة تعارض السياسة العامة ، والقذف في حق رئيس الدولة ، وجمع أموال بدون تصريح . وخلال الدعوى ، كانت ضمانات الدفاع كاملة لا

يعوقها عائق . وقد حكمت محكمة الاستئناف بأن هذا المتهم غير مذنب ، الأمر الذي يدل على أن الدعوى صارت بما يتفق تماما مع القانون .

٤٧٢ - محمد مزي ، أُلقت شرطة آريانا القبض عليه في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بتهمة التخريب ، والإخلال بالتعليمات السارية في مدرسته الثانوية وتوزيع منشورات . وقد قدم للمحاكمة ولم يتعرض لأي عنف أو تعذيب .

٤٧٣ - رؤوف جريقتلي ، وطارق سلامي ، ونزار عوني ، أُلقي القبض عليهم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٠ في أعقاب مظاهرات وشغب شديد في منطقة مانية بن عبد الله في منوبة . وقد تم استجوابهم وتقديمهم إلى إدارة التحقيقات الجنائية . وأُفرج عنهم في نفس اليوم .

٤٧٤ - هادي بن علاّله بيجامي ، استجوبته شرطة آريانا فيما يتعلق باشتراكه في توزيع منشورات في منطقة سيدي ، ولم يلق القبض عليه . والادعاء بأنه تعرض للتعذيب لا أساس له . وقد فحصه طبيب من مصلحة الصحة العامة وأصدر شهادة طبية تفيد بأن حالته الصحية مرضية . وقدم هادي ثلاث شهادات طبية وشكوى ، ولكن رفضت ادعاءاته بعد الفحص الطبي الذي أجراه له طبيب إدارة الصحة العامة .

٤٧٥ - ليس لدى مصلحة الشؤون القضائية أية معلومات تفيد بأن شخصا يدعى رؤوف مثلوتي قد أُلقت القبض عليه إدارة التحقيقات الجنائية .

٤٧٦ - منى جويني أُلقت شرطة مدجومي القبض عليها في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وهي تكتب شعارات هدامة على الجدران في حي ملاسين وتوزع منشورات لحزب العمال الشيوعي . وقد قدمت للمحاكمة . وبناء على طلب محاميها أجرى لها فحص طبي أحد أطباء مصلحة الصحة العامة . وقد أصدر الطبيب شهادة تفند الادعاءات المتعلقة بتعذيبها .

تركيا

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٤٧٧ - في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، أُرسل المقرر الخاص إلى حكومة تركيا ملخصا لأهم الادعاءات التي تلقاها عن ممارسة التعذيب في ذلك البلد فضلا عن عدد من الحالات الفردية . وبالإضافة إلى ذلك ، وجه المقرر الخاص ١٢ التماسا عاجلا بالنيابة عن أشخاص معرضين لخطر التعذيب وفقا للمعلومات الواردة . وفي تواريخ مختلفة ، قدمت الحكومة ردودا تتعلق ببعض هذه الالتماسات .

(١) معلومات أرسلت إلى الحكومة تتعلق بممارسة التعذيب بشكل عام

٤٧٨ - تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن التعذيب يتم عادة في أقسام خاصة من مخافر الشرطة تسمى الآن "فروع مكافحة الإرهاب" أثناء الاستجواب المبدئي للشخص المشتبه فيه . وقد زعم أن ما بين ٥٠ و ٩٠ في المائة من المشتبه فيهم سياسيا ونسبة كبيرة من المحتجزين المشتبه في ارتكابهم جرائم عادية يتعرضون للتعذيب أثناء احتجازهم . ووصلت بمفصلة خاصة ادعاءات متكررة عن حدوث تعذيب وإساءة معاملة فيما يتعلق بحالات من الأقاليم الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد .

٤٧٩ - ويشمل التعذيب الضرب بالهراوات ، والتعليق من الذراعين أو المعصمين مع التجريد من الملابس ، واستخدام الصدمات الكهربائية على الأجزاء الحساسة من الجسم ، ووضع الشخص المحتجز وسط حلقة من عدة إطارات بحيث لا يمكنه التحرك ثم صب الماء البارد والماء الساخن عليه ، ورش ماء مضغوط على الضحايا ، واستخدام الفلقة (الضرب على باطن القدمين) . وقيل أيضا إن معظم النساء اللاتي قُدمن للتعذيب تعرضن للمضايقات الجنسية ، بل والاغتصاب في بعض الأحيان . ويبقى الشخص الذي يتعرض للتعذيب عادة معصوب العينين .

٤٨٠ - وقيل أيضا إن الشخص المتهم بارتكاب جرائم عادية أو "فردية" يمكن بشكل عام احتجازه لمدة ٢٤ ساعة ، والشخص المتهم بجرائم تخضع لقانون مكافحة الإرهاب الصادر في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ يحتجز لمدة ٤٨ ساعة قبل عرضه على القاضي . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن للشرطة أن تحتجز المتهمين في أية "جريمة ذات طابع جماعي أو تأمري" مدة أقصاها ٣٠ يوما في الأقاليم العشر الخاضعة للحكم بقانون الطوارئ ومدة ١٥ يوما في بقية أنحاء البلاد . وفترات الاحتجاز الطويلة تلك ، وفقا للمعلومات الواردة ، عامل رئيسي في استمرار استخدام التعذيب . وقيل كذلك إن القانون التركي لا يضمن للمحتجز الحق في حضور محامي أثناء استجوابه ، وإن كان يضمن له الحق العام في الاستعانة بمحام . ومع ذلك ، يقال إن الشرطة أو قوات الأمن تحرم باستمرار المحامين فرصة مقابلة موكلهم . وطبقا للقانون ، يتعين إخطار أسرة المحتجز باحتجازه في أقرب وقت ممكن ، إلا إن المتبع في واقع الأمر هو أن أقارب الشخص المحتجز يمضون أياما عديدة وهم يحاولون الحصول على أية معلومات عن المكان المحتجز فيه قريبهم ، دون أن يبلغهم أحد بمكان الاحتجاز ودون تلقي أية مساعدة من السلطات في سعيهم للحصول على هذه المعلومات .

٤٨١ - وفيما يتعلق بالفحوص الطبية ، قيل إنه كثيرا جدا ما تجري هذه الفحوص بعد مضي وقت طويل على حدوث التعذيب بالفعل . وبعض هذه الفحوص تجري بشكل معجل في حين يجري البعض الآخر في حضور ضباط الشرطة الذي يوجد جوا من التخويف . ويقال أيضا إن الأطباء الحكوميين يتعرضون في بعض الحالات لضغوط كيما يصدروا تقارير مضللة . ومن

ناحية أخرى ، فإن التقارير التي تستخدم كأدلة أمام المحاكم هي تقارير الأطباء الحكوميين فقط ، وليس التقارير المبينة على فحوص طبية مستقلة .

٤٨٢ - وقيل كذلك إن أناسا كثيرين من الذين تعرضوا للتعذيب يخشون توجيه التهم إلى المسؤولين الذين عذبوهم خوفا من التعرض لعمليات انتقام أخرى . ومن ناحية ثانية ، تقوم الشرطة المحلية للتحقيق في حالات الادعاء باستخدام التعذيب ، أي يقوم بذلك المتهمون بالتعذيب أنفسهم أو أشخاص لهم اتصال وثيق بمسؤولين آخرين متهمين . ونتيجة لذلك نادرا ما تكون حالات التعذيب موضعا لتحقيقات جدية . وعلاوة على هذا ، فإن الأقاليم الخاضعة للحكم بقانون الطوارئ تطبق المادة ١٥ من قانون مكافحة الإرهاب . وهذا يعني أن أي شكوى تتعلق بادعاء استخدام التعذيب أو سوء المعاملة من جانب المسؤولين أثناء احتجاز الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم ينطبق عليها تعريف قانون مكافحة الإرهاب تعرض للتحقيق فيها على المجلس الإداري المحلي الذي يقرر عندئذ ما إذا كان يجب أو لا يجب إحالة الحالة إلى محكمة . وتتكون المجالس المحلية وفقا لما قيل من أعضاء الجهاز التنفيذي المحلي الذين ليست لهم أي خبرة قانونية سابقة والذين قد يصبحون عرضة للتأثير عليهم من جانب قادة قوة الأمن المحليين . وعلاوة على ذلك ، فإن بحث الشكاوى يتم في سرية ، يستطيع الشاكون ومحاموهم متابعة قضاياهم عن كثب .

٤٨٣ - وفي أيار/مايو ١٩٩٢ ، قيل إن الجمعية الوطنية العليا التركية قدمت مشروع إصلاحات لإجراءات الاحتجاز إلى رئيس الجمهورية للحصول على توقيعه النهائي عليه . ويدعى بأن هذا المشروع يخفف فترة الاحتجاز لدى الشرطة بالنسبة للجرائم الجماعية من ٣٠ إلى ١٦ يوما للأقاليم العشرة الخاضعة للحكم بقانون الطوارئ ، ومن ١٥ يوما إلى ٨ أيام بالنسبة لبقية أنحاء البلاد . ويؤكد المشروع كذلك حق الشخص المحتجز في الاستعانة بمحام . وطبقا للمعلومات الواردة ، استخدام رئيس الجمهورية حق النقض لوقف مشروع التعديلات ، بحيث إنه يتعين قيام الجمعية الوطنية العليا بمناقشة المشروع مرة أخرى .

٤٨٤ - ووصلت معلومات أيضا تتعلق بسجن إكيسهير للأمن العام الواقع على بعد ١٥٠ كيلومترا من أنقرة . وقد قيل إن هذا السجن بني بطريقة تجعل السجناء في عزلة تامة وذلك طبقا للمادة ١٦ من قانون مكافحة الإرهاب التي تنص على أن يحبس أي سجين جارية محاكمته أو تمت إدانته بمقتضى أحكام هذا القانون في أقصى أحوال الحبس الانفرادي . وقيل أيضا إن عددا كبيرا من السجناء السياسيين تم نقلهم من كل أنحاء البلاد إلى هذا السجن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ حيث تعرضوا جميعا للضرب الشديد لدى وصولهم مما أدى إلى إصابة الكثيرين منهم بكسور في العظام أو إلى عدم القدرة على المشي .

(ب) حالات فردية أبلغت إلى الحكومة

٤٨٥ - حسين آطن وصالح يلmez ، ادعى أن ضابطا عسكريين ألقوا القبض عليهما في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في قرية بيليكان (بإقليم كافساكلي) . وقد حرما الطعام والماء وضربا ضربا شديدا وملطت عليهما صدمات كهربائية طوال تسعة أيام .

٤٨٦ - إبراهيم ترك ، ألقى القبض عليه يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩١ في بيسميل واقتيد تحت حراسة الشرطة إلى ديار بكر حيث ضرب ورش بماء بارد مضغوط وعلق من معصيه مع ربط ذراعيه خلف ظهره ، وعرض لصدمات كهربائية .

٤٨٧ - إردوغان كيزيلكاي ، ألقى القبض عليه في قيصري بوسط تركيا فسي ٤ آب/أغسطس ١٩٩١ . وفي مقر الشرطة ، أرغم على الاستلقاء على الأرض ثم وطئ بالاقدام . واستخدمت الصدمات الكهربائية على قضيبه ويديه وقدميه ، كما ضرب بهراوة .

٤٨٨ - مسيتن كوساك ، ألقى القبض عليه في ناحية فان في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، واقتيد إلى الفرع السياسي بمقر شرطة فان . وقيل إنه تعرض أثناء احتجازه للضرب ، والرش بالماء البارد المضغوط ، ولصدمات كهربائية ، والضرب بأكياس ممتلئة بالرمل .

٤٨٩ - يوسفهان زوربا ، وهو عضو في مجلس فرع فان لرابطة حقوق الإنسان التركية ، ومحمد سيرين زوربا ، وسينار تورغوت ، وهو منتج سينمائي ، ومحي الدين أكسين ، وشاكر قانات ، وهو عضو في فرع فان لرابطة حقوق الإنسان التركية ، وسيمال كوكات ، وهو عضو في فرع فان لرابطة حقوق الإنسان التركية ، وحسين كاراكويون ، ومهموز كاراكويون ، وهابيريتين يكن ، وصالح باغي ألقى القبض عليهم في عملية للشرطة جرت في فان في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، هوجمت بيوتهم فيها وقيل إنهم ضربوا أثناء اقتيادهم للتحقيق معهم ، في الفرع السياسي بمقر شرطة فان حيث يقال إن ضربهم استمر . وعلقوا أيضا من المعصمين .

٤٩٠ - رؤوف يلدز ، ومراد يونس ، وإبراهيم بوراكماك ، وحنفي عمر ، قيل إن القبض ألقى عليهم في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في دياربكر واقتيدوا إلى مقر الشرطة حيث يقال إنهم عذبوا . وقد تضمنت أساليب التعذيب التعليق من المعصمين ، والرش بماء بارد مضغوط والضرب بالهراوات .

٤٩١ - رفيق آكين ، احتجزته قوات الأمن يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في قرية مازليباشتي بناحية كوركوت بمنطقة موس في جنوب شرقي تركيا . وادعى أنه ضرب أثناء إرغامه على الاستلقاء عاريا في الثلج . ونتيجة لهذه المعاملة ، توفي يوم ١ شباط/فبراير بمستشفى إيلانغ الحكومي .

٤٩٢ - فهري تيربان ، وحيدر إيمراه وكوسكون كيليكيا ، وبكتاس أوزكان ، وعلي أوزكان ، وغازي كوكسال ، وعلي حيدر عمري ، وإيركان كاراتاس ، ألقى القبض عليهم يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في عملية قامت بها الشرطة في أنقره ، واقتيدوا إلى الفرع الأول (الشرطة السياسية) بمقر شرطة أنقره حيث قيل إنهم ضربوا وتعرضوا للرش بالماء البارد المضغوط وأرغموا على الوقوف فترات طويلة .

٤٩٣ - محمد مليك من قرية بسبوغ قرب سيلفان ، ألقى القبض عليه يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ واقتيد إلى مقر كتائب الدرك في باتمان . وقد ظل محتجزا أياما عديدة في زنزانة الصغر إلى درجة أنه لم يكن يستطيع إلا الوقوف فيها . كما جرد من ملابسه إلى حد العري وعلق من ذراعيه وعرض لصدمات كهربائية ورش أيضا بماء بارد مضغوط .

٤٩٤ - خليل بيازغول ، وهو سائق تاكسي وصحفي بجريدة "بييني أولكي" ، ألقى القبض عليه يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ واقتيد إلى مبنى مصلحة الأمن في أورفا حيث قيل إنه عذب طوال ثلاثة أيام .

٤٩٥ - سوكرو يلmez ، ألقى القبض عليه يوم ٤ آذار/مارس ١٩٩٢ في ناحية صاغوسيلي بمنطقة بصيري بجنوب شرقي تركيا واقتيد إلى مقر الدرك في باتمان حيث قيل إنه عذب . وقد أجرى أطباء مستقلون فحصا طبيا له بعد الإفراج عنه تبين منه وجود إصابات في منطقة أعضائه التناسلية ، وكدمات منتشرة على الذراعين تشير إلى ضربه بآلة غير حادة ، وأورام خطيرة باليد اليسرى والذراع اليسرى وفي باطن القدمين .

٤٩٦ - سقغان أيتوغ ، وهو رئيس فرع ميرناك لرابطة حقوق الإنسان ، احتجز في ميرناك في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢ وتعرض للتعذيب . وقال زملاؤه الذين زاروه في السجن إنهم شاهدوا كدمات وجروح على حاجب عينه اليسرى وعلى قدميه وركبتيه .

٤٩٧ - حسين غوقر وحسن غولدا ، ألقى القبض عليهما في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢ في ناحية صافسات بمنطقة آرتفين بشمال شرقي تركيا . وقيل إنهما عذبا أثناء استجوابهما . ونتيجة لذلك ، توفي حسن غولدا في قيادة الدرك بإقليم آرتفين خلال شهر حزيران/يونيه .

٤٩٨ - آغيت ملمان ، وهو سائق تاكسي ، احتجزته الشرطة السياسية في أضنه في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢ . وتوفي بعد ذلك بيومين . وقيل إن وفاته نتجت عن ضرب شديد في مقر جهاز الأمن في أضنه .

٤٩٩ - قادر كورت ، احتجز في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ في قرية بيريك بناحية بيسميل بمنطقة دياربكر في جنوب شرقي تركيا . وقد توفي في تلك الليلة في قيادة كتيبة الدرك حيث كان يجري استجوابه ، كما قيل ، وهو تحت التعذيب في حضور شقيقه . وقد نجمت وفاته عن نزيف داخلي سببه ضغط على الرئتين نتيجة لكسر في عظام الصدر .

٥٠٠ - مدحت كوتلو ، وهو موظف مصرفي ، احتجز في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ في ناحية بيسميل بمنطقة دياربكر ، وتوفي بعد ست ساعات من احتجازه ، بعد أن ضربت رأسه بالهراوات والعمي الفليضة . ويدعى أنه تبين من تقرير تشريح جثته أن الوفاة حدثت نتيجة نزيف بالمخ ونزيف داخلي .

٥٠١ - طاهر سيهان ، وهو موظف بحزب العمل الشعبي في دارغيت بإقليم ماردين ، توفي في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ . وقيل إن وفاته كانت نتيجة للتعذيب بعد قضائه أربعة أيام محتجزا لدى الشرطة . وقد سجل تقرير تشريح جثته أن الوفاة حدثت نتيجة لإصابة في المخ .

٥٠٢ - نازلي توب ، وهي ممرضة حامل في الشهر الثالث ، أُلقت شرطة اسطنبول القبض عليها في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ . وخلال فترة احتجازها التي استمرت عشرة أيام في قسم شرطة باهسليفلر ومقر شرطة بايرامتيب تعرضت للتعذيب شديد شمل الضرب والصدمات الكهربائية والاعتداء الجنسي .

٥٠٣ - عمر أوزاسلان ، أُلقي القبض عليه في ١ أيار/مايو ١٩٩٢ ، وقيل إنه عذب أثناء احتجازه في مقر الشرطة في زونغولداك . ووفقا لما ذكره والده الذي استطاع زيارته ، كان وجهه متورما وكذلك عيناه ، وكان بغمه وأنفه جروح ، وكانت هناك ندبة على جبهته .

٥٠٤ - عطا الله كافاك ، وغولاي مارتلي ، وزينب أوزغول ، وهاتيس دومان ، وعيلاء بيكوز ، أُلقي القبض عليهم في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٢ ، واقتيدوا إلى مركز الشرطة السياسية في غازيانتيب حيث قيل إنهم عرضوا لصدمات كهربائية وضربوا .

٥٠٥ - منيس كيرتاي ، وهي من أصل كردي ، كانت حامل ، أُلقت الشرطة القبض عليها في حي ميسكيت بناحية سيلغان بمنطقة دياربكر في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وقد عذبت بإدخال هراوة وماسورة بندقية في مهبلها وشرجها مما أدى إلى إجهاضها .

٥٠٦ - اسماعيل يلمز ، أُلقي القبض عليه في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، واقتيد إلى قسم شرطة كابيكول في اسطنبول حيث عذب . وتقول المعلومات التي وردت بشأنه إنه ضرب وعرض لصدمات كهربائية واعتدي عليه جنسيا . كما وضع في حجرة بها كلب شرطة مدرب عضه في ساقيه وذراعيه .

٥٠٧ - عبد الله أريزوي وسعيد أريزوي ، وهما مراسلان لصحيفة "أوزغور غونديم" التي تصدر في كيزري ، وخلييل أريزوي قيل إن القبض ألقى عليهم في بيتهم في كيزري بإقليم سيرناك في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وإنهم عذبوا تعذيباً شديداً في مقر شرطة سيرناك . وشملت أساليب تعذيبهم الصدمات الكهربائية والتعليق من المعصمين مع ربط الذراعين خلف الظهر .

٥٠٨ - علي كوماك ، وهو أحد مراسلي صحيفة "أوزغور غونديم" في كيزري ، إيردال جيسيت ، وهو محام ، أحمد داغلي ، وهو خبير أرماد جوية ، وعبد القادر بنغول ، وعبد الرحمن اكسوي ، وهيلي عبد الحميد تلنريغردلي ، وأمين سوريي ، ومحمود كيرميزيغول ، وفاروق ساك ، وهو أحد مراسلي صحيفة "أوزغور غونديم" في موس ، وعبد الله يامين ، وهو ناظر مدرسة ابتدائية ، وصالح بايكارا ، ويوسف من ، وعزيز من ، ونعمت إلكسي ، وإحسان أوغان ، ألقى القبض عليهم في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه ١٩٩٢ في كيزري ، واقتيدوا إلى قسم الشرطة حيث ضربوا ضرباً مبرحاً . وبعد بضعة أيام ، اقتيدوا جميعاً إلى سيرناك واحتجزوا في مقر شرطة سيرناك ، وادعي أنهم تعرضوا للكم عند وصولهم .

٥٠٩ - وتلقى المقرر الخاص تقارير تتضمن ادعاءات عن حدوث تعذيب لأطفال ألقى القبض عليهم بسبب جرائم عادية أو جرائم سياسية وتعرضوا للاستجواب في أقسام الشرطة دون وجود شهود . وقد أبلغت الحالات التالية بشكل خاص:

(أ) نرمين آلكان تبلغ من العمر ١٦ سنة ، ألقى القبض عليها في اسطنبول في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، واقتيدت إلى مقر شرطة البندك . وقد تعرضت على نحو متكرر للرفس والضرب على الرأس والظهر بهراوة ،

(ب) سيفنك إيكينكي ، تبلغ من العمر ١٧ سنة ، ألقى القبض عليها في اسطنبول في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، واقتيدت إلى مقر الشرطة المحلية وإلى قسم شرطة غايريتيبي . وقد صفعها رجال الشرطة ، وضربوا رأسها على الحائط ، وشدوها من شعرها ، وضربوها على ظهرها ومدرها بقبضاتهم ،

(ج) أورهان أوزتورك وتبلغ ١٦ سنة من العمر ، وفاطمة أوزتورك ومنهما ١٢ سنة ، ألقى القبض عليهما في اسطنبول يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٠ خلال مظاهرة ، واقتيدتا إلى قسم شرطة غايريتيبي ثم إلى قسم الشرطة المحلي الذي تتبعانه . وقد تعرضتا للضرب بالهراوات والرفس وتعمدت الشرطة رفس أورهان في جرح مفتوح في ماقها ،

(د) عثمان إيردوغان ، ألقى القبض عليه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ عندما كان سنه ١٤ سنة . وقد قضى ليلتين في قسم الشرطة المحلية ويوماً في غايريتيبي حيث تعرض للسب والضرب والرفس والصفع ،

(هـ) علي أكداغ ، عمره ١٥ سنة ، ألقى القبض عليه في شهر آب/أغسطس ١٩٩١ وأبقتة في الاحتجاز مدة أربعة أيام تعرض خلالها للضرب على باطن قدميه

وكفّ يديه وأطراف أصابعه ، وعلق في وضع مقلوب بعد تجريده من ملابسه وضرب بعضاً خشبية غليظة على رأسه ، وكاحليه وركبتيه ومرفقيه . كما علق من ذراعيه وهو عار وعرض لصدّات كهربائية على أعضائه التناسلية ؛

(و) كيسان علي ، عمره ١٦ سنة ، ألقى ضباط الشرطة القبض عليه في شهر آذار/مارس ١٩٩٢ وتوفي أثناء احتجازه لدى الشرطة في ديار بكر . وذكر المسؤولون أنه انتحر ، إلا أن أسرته قالت إن جزءاً من رأسه لم يكن موجوداً ، كما أن أشار تعذيب كانت ظاهرة على بقية جسمه ؛

(ز) بيسنغ آنيك ، طالبة بإحدى المدارس الثانوية وعمرها ١٦ سنة ، احتجزت في سيرناك في جنوب شرقي تركيا يوم ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢ ، وتوفيت أثناء احتجازها لدى الشرطة بعد ذلك بثلاثة أيام . وعندما تسلمت الأسرة جثتها وجدت أن نصف جمجمتها زال من أثر انفجاره نتيجة رصاصة أطلقت من بندقية على مسافة قريبة ، وكانت هناك جروح عميقة في يديها وذراعيها بدت كما لو كانت قد ضربت ، وكانت ماقاها أرجوانية اللون ومتورمتان .

٥١٠ - بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه ، يرسل المقرر الخاص التماسات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص التالية أسماؤهم ، الذين أعربت مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب أثناء احتجازهم . وتظهر التواريخ التي أرسلت فيها الالتماسات بين قوسين في نهاية الملخص الوارد بشأنها .

٥١١ - حسن دورنا ، احتجز في الساعة التاسعة مساءً من يوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ وهو في بيت والدته في بورزا أثناء عمليات للشرطة تمت في أعقاب هجوم مسلح أصيب فيه المدعي العام بجراح خطيرة وقتل سائقه وحارسه . وألقي القبض أيضاً على ثلاثة من إخوة حسن دورنا من غير أشقائه فيما يتعلق بالحادث نفسه . وطبقاً للمعلومات الواردة ، احتجز حسن دورنا في أول الأمر في مقر شرطة بورزا ، ونقل بعد ذلك إلى فرع مكافحة الإرهاب في مقر شرطة استنبول حيث قيل إنه محبوس في حالة عزل (٥ آذار/مارس ١٩٩٢) .

٥١٢ - يافوز بنباي ، وهو رئيس فرع فان لرابطة حقوق الإنسان التركية ، ضرب وأصيب بجراح خطيرة خلال الأحداث التي وقعت في فان يوم ٢١ آذار/مارس ١٩٩٢ بين الجيش والسكان المحليين . وخلال إقامته في المستشفى الحكومي ، قيل إن القبض أُلقي عليه في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٢ ، ونقل إلى المستشفى العسكري المحلي . وفي ظل هذه الظروف ، أعرب عن مخاوف من احتمال تعرض السيد بنباي لسوء معاملة ، ولعدم إيلائه العناية الطبية اللازمة (٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢) .

٥١٣ - في يومي ٤ أيار/مايو و٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أن يافوز بنباي قد أصيب بجراح خلال حادث وقع في فان ، وأن قوات الأمن نقلته إلى المستشفى الحكومي حيث ظل حتى يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ . وعند خروجه من المستشفى

اقتيد إلى محكمة الشرطة وألقي القبض عليه بتهمة الإخلال بالقانون الخاص بالاجتماعات والمظاهرات والتحريض على إثارة الشغب وعلى القتل العمد . وقد نقل إلى سجن ديار بكر في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ .

٥١٤ - سيفي مايمان ، ألقى القبض عليها في أحد شوارع أضنة يوم ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢ في أعقاب هجوم مسلح على سيارة شرطة قتل فيه السائق وأصيب شخص آخر يعمل في شرطة أضنة بجراح خطيرة . وأفادت الصحف بأنه يشتبه في اشتراك سيفي مايمان في هذا الهجوم . وبعد ساعتين ونصف من القبض على سيفي مايمان ، قدمت إلى مصوري التلفزيون والصحف . وأظهرت الصور التي نشرت في صف ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٢ سيفي وهي معصوبة العينين وكانت العصابة التي على عينيها ملطخة بالدماء ، وكان وجهها متورما ومصابا بكدمات . وعند ظهورها في التلفزيون ، قيل إنها كانت تكاد لا تستطيع الوقوف . وقالت الصحف إنها كانت قد نقلت إلى المستشفى في حالة غيبوبة . وذكرت التقارير الصادرة في ٢٨ آذار/مارس أن والديها ذهبا إلى معهد الطب الشرعي حيث أبلغهما أحد الأطباء أنه يعرف هذه الحالة ، إلا أن سيفي مايمان ليست موجودة بالمعهد . ومال الوالدان بعد ذلك عنها في المستشفى الحكومي ولكن المستشفى أبلغتهما أنه لا وجود لهذا الاسم في مجلات المستشفى . عندئذ ناشد الوالدان المدعي العام في أضنة أن يسمح لهما برؤية ابنتهما ، وادعي أنه وعد باتخاذ الترتيبات من أجل ذلك . إلا أنه عندما ذهب الوالدان إلى مقر شرطة أضنة لرؤية ابنتهما ، لم يسمح لهما بالوصول إليها . وقيل إن سيفي مايمان كانت في صفة طيبة قبل إلقاء القبض عليها ، وأنه لم يذكر أنها أبدت أية مقاومة أو عنف عند إلقاء القبض عليها . وتفيد مصادر المعلومات أن تدهور حالتها الجسدية كان نتيجة للتعذيب ، وأعرب عن مخاوف من احتمال تعرضها للمزيد من التعذيب خلال استجوابها وهي محبوسة في حالة عزل (٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢) .

٥١٥ - في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه عقب اغتيال رئيس قسم الصيانة والإصلاحات بقسم شرطة أضنة وسائقه على يد أفراد الوحدات الشورية لتنظيم دفريميكن سول الإرهابي غير المشروع ألقى القبض على سيفي مايمان يوم ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢ وكان معها السلاح المستخدم في القتل . وقد تم عرضها على السلطات القضائية في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بعد استجوابها ، ثم أعيدت إلى الحبس الاحتياطي .

٥١٦ - ميكفان آيتو ، رئيس فرع رابطة حقوق الإنسان في سيرناك ، احتجز في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢ في سيرناك عند عودته من رحلة إلى أنقرة ، وحبس في حالة عزل في مقر شرطة سيرناك . وربما كان احتجازه يتمل بتقديمه معلومات إلى وفود حقوق الإنسان وإلى الصحف عن انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة خلال السنة الكردية الجديدة وبعدها . ومن ناحية أخرى ، ظهر اسمه في منشور يتضمن أسماء الأشخاص المهددين بالموت (١ حزيران/يونيه ١٩٩٢) .

٥١٧ - في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أن شرطة ميرناك ألقت القبض على ميكفان آيتو يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢ . وكان الدافع إلى القبض عليه هو أقوال الشهود التي أكدت أنها أدلة أخرى مستقاة من أفراد "ارنك" وهو الجناح المسلح لحزب العمال الكردي الذين كان القبض قد ألقي عليهم وحوكموا من قبل . ووفقا لأقوال الشهود ، كان ميكفان آيتو من العناصر النشطة في لجنة "ارنك" (ERNK) لدعم أنشطة غير مشروعة من خلال منظمات قانونية . وقد ظل محتجزا لدى الشرطة لمدة ١٥ يوما بموافقة المدعي العام للدولة . وخلال تلك الفترة ، لم يحاول أحد من الخارج الاتصال به . ولم يتعرض لأي سوء معاملة . وفي ٢٩ أيار/مايو ، تم تقديمه إلى المدعي العام وتوجيه الاتهام إليه . وهو محتجز الآن في سجن ميرناك . ولم يحدث قط أن شكا في أي مرحلة من أنه تلقى تهديدات بالموت . كما أنه لم يطلب اتخاذ تدابير لضمان سلامته .

٥١٨ - نهال أصلان تورك ، مراملة مجلة "موكاديل" السياسية في ترابزون ، قيل إن القبض ألقي عليها وهي في مكتبها ، كما قبض على شخصين آخرين كانا معها . واقتيدوا إلى مقر شرطة ترابزون وكان قد أبلغ أنها اعتقلت وعذبت في مناسبات عديدة في الماضي (١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢) .

٥١٩ - في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أعلنت الحكومة أن نهال أصلان تورك كان قد ألقي القبض عليها واحتجزت في ترابزون في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٢ لوجود أدلة على اشتراكها في أنشطة تنظيم دفيريميكس سول الإرهابي غير المشروع . وبعد استجوابها ، عرضت على المحكمة المختمة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٢ وأودعت في السجن انتظارا للمحاكمة . ويشهد تقرير طبي مؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٢ بأنها لم تتعرض لسوء معاملة أثناء احتجازها لدى الشرطة .

٥٢٠ - آدم كيبينيك ليوغلو ، ألقي القبض عليه في استنبول يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، واقتيد إلى فرع مكافحة الإرهاب بمقر شرطة استنبول . وتفيد المعلومات الواردة أن المدعي العام لدى محكمة أمن الدولة في استنبول أذن باحتجازه مدة ١٥ يوما تبدأ من أول تموز/يوليه . وقيل أيضا إن هذا الشخص حكم عليه في عام ١٩٨٦ بالسجن مدى الحياة ، ولكنه هرب في عام ١٩٨٨ من سجن كيرمهير للسجناء السياسيين . وكان قد ألقي القبض عليه من قبل في السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٢ و ١٩٨٥ ، وعذب تعذيباً شديداً إلى الحد الذي جعله لا يستطيع استخدام يديه وذراعيه الاستخدام السليم ، افتراضا نتيجة لتعليقه من معصيه (٦ تموز/يوليه ١٩٩٢) .

٥٢١ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، أعلنت الحكومة أن آدم كيبينيك ليوغلو هرب من سجن كيرمهير حيث كان يقضي عقوبة للسجن المؤبد . وقد أعيد إلى السجن بعد القبض عليه مع ثلاثة من رفاقه في استنبول في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ خلال عمليات موجهة ضد اتحاد الشيوعيين الثوريين ، وهو من الجماعات الإرهابية . وقد تعرف عليه الشهود باعتباره

من المشتركين في ارتكاب عدة جرائم . وأمرت المحكمة المختصة باحتجازه في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وأثناء مثوله أمام المحكمة والمدعي العام لم يدع أنه تعرض لسوء معاملة أو تعذيب خلال احتجازه . وبناء على ذلك لم يصدر الأمر بإجراء تحقيق في هذا الصدد .

٥٢٢ - علي سيفرتماك ، وأفندي أونر ، وإبراهيم كومكون (من قرية كيزيل كيكسويو) ومرضى غوق ، وعلي سيدي غوق ، وحيدر كوس ، ومطفى كوس ، وكيفيت ديمير ، وعابدين تامكي ، ورضا غوق (من قرية دوموزدير) احتجزوا يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ضمن حوالي ١٥ شخصا من قرية دوموزدير وقرى أخرى في المنطقة . وقيل إن رجال من الدرك ضربوا وجروا على الأرض عبر القرية رئيس قرية دوموزدير المسن خلال هذه العملية . وقيل إن المحتجزين اقتيدوا للاستجواب في مخفر الدرك في آفسين . وقد أفرج عن اثنين من المحتجزين في وقت لاحق ، وكانا قد عذبا فيما يبدو أثناء احتجازهما . وتفيد المعلومات المبلغة أنه أفرج عن علي سيفرتماك وهو في حالة غيبوبة ومصاب بكدمات شديدة في أجزاء شتى من جسمه . وقد نقل إلى مستشفى كلية طب جامعة كايسري في رعاية شقيقه حسن سيفرتماك الذي كان قد أفرج عنه أيضا . وقيل إن أفندي أونر ، وهو محتجز آخر مفرج عنه كان في حالة صحية سيئة جدا نتيجة للتعذيب (٦ تموز/يوليه ١٩٩٢) .

٥٢٣ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، ذكرت الحكومة أن الادعاءات المتعلقة بمعاملة علي سيفرتماك والقرويين الآخرين الذين ذكرت أسماؤهم حققت فيها وزارة العدل . وأثبت التحقيق أن الأشخاص المذكورين لم يحتجزوا لدى قوات الدرك . وثبت أيضا أن علي سيفرتماك لم يعالج في مستشفى كلية طب جامعة كايسري خلال الفترة المذكورة .

٥٢٤ - ضياء الدين قومي ، وهو عضو مجلس حزب العمال الشعبي ، ألقى القبض عليه يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، وحبس في حالة عزل في دياربكر (١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) .

٥٢٥ - في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، ذكرت الحكومة أن ضياء الدين قومي كان قد احتجز يوم ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ للاشتباه في عضويته في حزب العمال الكردي . وأفرج عنه يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ بقرار من محكمة أمن الدولة في دياربكر . ووفقا لتقرير صدر عن معهد الطب الشرعي في دياربكر ، لم يتعرض الشخص المذكور لأي سوء معاملة أثناء احتجازه .

٥٢٦ - فيرودون يازار ، وفيلميز باسكيا ، وشاكر علي ، وكمال أوكوتان ، ومارون كاكماك ، وغوفن أوزاتاي ، وكبار غيزيكي ، وصباح الدين أوزاملاند ، وحامد غيلاني ، وكمال صاروكان ، ويونس أونسال . تفيد المعلومات المبلغة أن القبض ألقى على هؤلاء الأشخاص الأعضاء في حزب العمال الشعبي في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وذلك في إطار

تحقيق بداهه مكتب الادعاء في محكمة أمن الدولة في أنقرة ، فيما يتصل بالمؤتمر الذي عقده حزب العمال الشعبي في أنقرة يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وقد اقتيد المحتجزون إلى مقر شرطة أنقرة لاستجوابهم (٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٢) .

٥٢٧ - أحمد إيركان ، طالب ، وزكي غوربوز ، طالب ، ومصطفى بيكوز ، طالب ، وأفوق تان ، طالب ، وحسن بولات ، طالب ، وجلال ميرال من ناحية كامليسا ، و(السيدة) يلدز ميرال ، زوجة جلال من ناحية كامليسا ، وضياء أولوموي من ناحية كامليسا ، ودريشة سيزغين ، من ناحية كامليسا ، ومحمد أستونداغ ، من ناحية كامليسا ، ومريم تيمور ، من ناحية كامليسا ، وعلي بولات ، من ناحية باهكيليلور ، وحسين كيليس ، من ناحية باهكيليلور ، وتولاي مركان ، وهي من ناحية باهكيليلور ، وغولاي مركان ، شقيقة تولاي من ناحية باهكيليلور ، وإيمان حسين ديمير ، من ناحية باهكيليلور ، وإبراهيم تيمور إيزيك ، وناسي أوزون ، وهو مراسل صحيفة "ايمغين بايراقي" (راية العمال) ، وحوليه أوزون ، وهي زوجة ناسي أوزون . ألقى القبض على هؤلاء ضمن ٢٦ شخصا خلال عملية قامت بها شرطة استنبول في الفترة بين ٤ و٦ تشرين الثاني/نوفمبر . وقد قيل إنه لم يسجل اسم أي منهم بشكل فوري في سجل المحتجزين لدى مكتب المدعي العام الملحق بمحكمة أمن الدولة في استنبول كما تقتضيه إجراءات الاحتجاز . غير أنه تم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر تسجيل ٢٣ شخصا منهم وذلك بعد عدة أيام من احتجازهم غير المسجل لدى الشرطة ، وصدر الإذن للشرطة باحتجازهم مدة ١٥ يوما . وقد حبس هؤلاء المحتجزون في حالة عزل في فرع مكافحة الإرهاب بمقر شرطة استنبول . وبناء على ذلك ، فإن جلال ميرال ، وضياء أولوموي ، ومحمد أستونداغ لم يكن تسجيلهم قد تم بعد (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) .

٥٢٨ - سوكرو يلمز ، وحبیب يلمز ، وعرفان صولاك ، وصالح صولاك وبحري غيتميز ، وسيرها تبيطار ، وم. ميرين دوغان ، ورمول بلطا ، وأبو بكر يونس ، ونوري عدليق ، وتحسين عدليق ، وحقي عدليق . تفيد المعلومات الواردة أن القبض ألقى على هؤلاء الأشخاص في تواريخ مختلفة تبدأ من ١٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٢ ، وأنهم محتجزون حاليا في مقر شرطة باتمان . ولم يسمح لأقاربهم أو محاميهم بالوصول إليهم ، وقيل إن المدعي العام لم يفصح عن طول الفترة التي سيحتجزون فيها (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) .

٥٢٩ - محمود أوزقان وولده لقمان البالغ من العمر ١٥ عاما ، وخليل أوزقان وولده عبد الله وكنفيز وعمرهما ١٧ سنة ، وعمر أوزقان وولده محمود وعمره ١٤ سنة ، ورومن أوزقان وعمره ١٤ سنة ، ونيزاني أوزقان وعمره ١٥ سنة ، وكوكو أوزقان وعمره ١٤ سنة . تفيد المعلومات المبلغة أن قوات الأمن قامت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ باعتقال نحو ٥٠ شخصا في مدينة فيرانسهير بإقليم سائلتورفا ، من بينهم أعضاء أسرة أوزقان هؤلاء . ففي الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم ، قام ستة ضباط شرطة بتفتيش

بيت عمر أوزقان . وخلال التفتيش عثرت الشرطة على رجل بالبيت كانت قد طلبت القبض عليه . وفي وقت لاحق ، فتشت الشرطة أيضا بيتي شقيقي عمر أوزقان - محمود وخلييل - واعتقلتهما مع أفراد عائلتهما المذكورة أسماؤهم أعلاه والذين كانوا موجودين في البيت في ذلك الوقت . وقد قيل إن الشرطة أخذت منذ ذلك الحين تفتش هذه البيوت يوميا . واقتيد المقبوض عليهم إلى مانلتورفا حيث حبسوا في حالة عزل في فرع مكافحة الإرهاب بمقر شرطة مانلتورفا ، حسبما أفادت به المعلومات (١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) .

الردود الواردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات مدرجة في تقارير سابقة

٥٣٠ - في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ ، ذكرت الحكومة أن شرطة أنقرة ألقت القبض على سعيد سيد أحمد (الفقرة ٢٥٣ من الوثيقة E/CN.4/1992/17) يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ للاشتباه في قيامه بتكوين تنظيم إجرامي ، وتم احتجازه في نفس اليوم . وقد برأته محكمة أمن الدولة في أنقرة وأفرج عنه في ١٤ أيار/مايو ١٩٩١ . وهناك تقرير طبي يؤكد أنه لم يتعرض لأي تعذيب أو سوء معاملة أثناء احتجازه .

٥٣١ - في يومي ١٦ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، صرحت الحكومة بأن حالة حسين طورمان (الفقرة ٢٤٣(ن) من الوثيقة E/CN.4/1992/17) الذي قيل إنه لم يره أحد منذ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ كان يجري التحقيق فيها من جانب السلطات المختصة . ووفقا لما قالته الوحدات المختصة في وزارتي العدل والداخلية ، فإن السلطات لم تلق القبض على السيد طورمان أو تحتجزه . ونتيجة لشكوى والد السيد طورمان ، بدأ وكيل النائب العام في قسم الفاتح بمدينة استنبول في إجراء تحقيق . وتعتقد السلطات أن اختفاء السيد طورمان ربما يكون قد نجم عن تصادم وقع بين جماعات حزبية غير مشروعة .

٥٣٢ - ميان يلسين ، وسيدات إيروزسوي ، ومحمد غوقيل . وآيسي ملطات يازيكي ، ومحي الدين كيفيليك (الفقرة ٢٥٠(ب) من الوثيقة E/CN.4/1992/17) . صرحت الحكومة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بأن هؤلاء الأشخاص كان قد أُلقي القبض عليهم يوم ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ لتورطهم في مساعدة وإخفاء أعضاء من تنظيم ديفريمسي - مول غير المشروع ، ولتنظيمهم عملية تهريب أعضاء من هذا التنظيم الإرهابي من السجن . وقد حكمت عليهم محكمة أمن الدولة في استنبول بالسجن في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وأكدت لوزارة الداخلية أنهم لم يتعرضوا لسوء معاملة أو تعذيب أثناء احتجازهم .

٥٣٣ - صرحت الحكومة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بأن كنفيز غجيلي (الفقرة ٢٥٠(د) من الوثيقة E/CN.4/1992/17) لم يحدث قط أن احتجزته شرطة غزيانتيبي التي تخلو سجلاتها من اسمه .

معلومات قدمتها الحكومة فيما يتعلق بقرار اللجنة ٤٢/١٩٩٢

٥٢٤ - في رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، قدمت الحكومة قائمة بأعمال العنف التي ارتكبتها ضد المدنيين حزب العمال الكردي في فترة ما بين ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ و٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ . وقد قيل إن حزب العمال الكردي قام منذ عام ١٩٨٤ بقتل أكثر من ١٠٠٠ شخص من المدنيين وأصاب بجراح خطيرة أكثر من ذلك بكثير .

اوغندا

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٥٢٥ - في رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تتعلق بتعذيب وإساءة معاملة المسجونين الذين يحتجزهم جيش المقاومة الوطنية في الشمال وكذلك في شكنات في منطقة كمبالا .

٥٢٦ - في أواخر آذار/مارس ١٩٩١ ، أفادت المعلومات المبلغة أن أشخاصا كانوا قد اعتقلوا لعدم وجود مستندات هوية شخصية ملزمة معهم وآخرين فارين من جيش المقاومة الوطنية وغيرهم ممن يشتبه بأنهم من المتمردين ، وكانوا كلهم محتجزون في مجمع تملكه وزارة الزراعة في غولو ، أجبروا على الجري بين صفين من الجنود انهمالوا عليهم ضربا بأعقاب البنادق .

٥٢٧ - وبين ١٦ و١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، ضرب أشخاص من قرى حول بوكورو في منطقة بايشو الفرعية في مقاطعة غولو بعد أن نقلوا إلى معسكر مؤقت لجيش المقاومة الوطنية في مدرسة بوكورو الابتدائية . وادّعي أن الجنود حفروا في هذا المكان حفرة عمقها حوالي مترين غطوها بقطع من جذوع أشجار مغطاة بالتراب . ووضع السجناء في الحفرة وأوقدت نار فوق قطع الجذوع . وتفيد المعلومات الواردة أن الدخان المنبعث من النار أدى إلى اختناق وموت كل من رودنتو أوكيما من أونياما ، وأبوونيا بوبيجه من لابونغورو ، وأوجابو من أوبييلا وأوجوك بلاري من أولانو . ويقال إن رجلا آخر كان في الحفرة نجا من التعذيب بادعائه وجود بندقية مخبأة في دار والده في أونياما . واقتيد إلى المنزل ولم يفض إجراء تفتيش إلى العثور على أي سلاح . وادّعي أن هذا الرجل وأبيه ريموندو أوكويرا ضربا حتى الموت . وأفادت المعلومات الواردة بمسدد حادث بوكورو أن الجنود اغتصبوا العجوز جوليانا اياكو وابنتها مارغريت أبوويو وأيرومالينا أمونوا في ١٧ نيسان/أبريل .

٥٢٨ - وأفادت المعلومات المبلغة أيضا أن عشرة رجال من قرية بونابولاي في منطقة بوكيندي في أوغندا الشرقية ضربوا ، في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩١ ثلاثين ضربة يوميا

طوال اسبوعين خلال احتجازهم في شكنات روبونغي العسكرية في تورورو بعد أن ألقى القبض عليهم واتهموا خطأ بالهجوم على دورية للجيش . وحين سلموا إلى الشرطة فسي مبالي ، كانت الجروح العميقة تغطي أردافهم ، إذ انهم لم يولوا أي عناية طبية أثناء وجودهم في المعتقل العسكري وكانت جروحهم ملوثة .

٥٣٩ - كما تلقى المقرر الخاص معلومات عن التعذيب في الشكنات العسكرية وفي أماكن أخرى حيث يحتجز الجنود السجناء . وتقول هذه المعلومات إن السجناء كانوا يعذبون أثناء الاستجواب عن الجرائم السياسية والجنائية في الوقت الذي كانوا محتجزين فيه في حالة عزل . وأبلغ خصوصا عن الحالات التالية:

(١) الحاجي عبدو موبغو ، وهو مشتبه فيه في قضية سطو مسلح ، تعرض للتعذيب بطريقة تعرف باسم "الميزان" في شكنات لوبيري في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . ويلزم في هذه الطريقة ربط يدي الضحية وقدميها معا ثم تعليقها من الجدار أو من القضبان الحديدية لنافذة أثناء ضربها ،

(ب) قبض جنود جيش المقاومة الوطنية على ماندي نتانانغا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وعذبوه تعذيبا شديدا في شكنات لوبيري . وأفيد بأن الفحوص الطبية كشفت عن وجود إصابات تشير إلى أنه ضرب وتعرض لصدمة كهربائية ، مما سبب له إصابة في المخ . وادّعى أنه تم القبض على عدد من الجنود إثر تحقيقات جرت ولكن لا يعرف ما إذا كان قد اتخذت أية إجراءات أخرى لاحتالهم إلى القضاء .

المملكة المتحدة

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٥٤٠ - في رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تتعلق بادعاءات بإساءة معاملة يمارسها أفراد شرطة أستر الملكية في مراكز الاستجواب وبخاصة في كاسلري (بلغاست) . وتشمل الادعاءات الصفع على الرأس ، واللكم على الرأس والجسم ، وشد الشعر والارغام على الوقوف فترات طويلة والضغط على الكتفين والرقبة . كما يقال إنه يجوز ، بموجب قوانين الطوارئ ، احتجاز المعتقلين مدة تصل إلى سبعة أيام دون توجيه تهمة ودون عرضهم على قاض وأنه لا يسمح في أيرلندا الشمالية للمحاميين بحضور الاستجوابات التي تقوم بها الشرطة . ويقال إن هذه القواعد تساعد في خلق جو مناسب لسوء المعاملة . وقد تم إبلاغ الحالات الفردية التالية إلى الحكومة:

(١) قبض على مارتين مويني خلال الأسبوع الذي بدأ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩١ واقتيد إلى مركز الشرطة للاستجواب في كاسلري . وادّعى أنه تعرض للسلب ، وأن رجال الشرطة السرية صفعوه على الوجه والرأس ، وضربوا برأسه الجدار وبمقوا في أذنه . وادّعى أيضا أن أحد رجال الشرطة السرية ضربه في معدته وغرز أصابعه في أضلعه مرة

تلو الأخرى وذلك أثناء إرغامه على إبقاء رأسه بين ساقيه وضرب وهو في هذا الوضع على مؤخرة رأسه وعلى وجهه . وتفيد المعلومات المبلغة أن طبيبا أقر بوجود ورم في مؤخرة رأس المعتقل ؛

(ب) قبض على روز آن ماغواير في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩١ واحتجزت في مركز الشرطة للاستجواب في كاسلري لمدة خمسة أيام ادّعى أنها تعرضت خلالها لاساءة معاملة تتمثل في صفعات على الوجه والرأس وشد الشعر والرأس ولكمات في البطن ومضايقات جنسية .

٥٤١ - وأحيط المقرر الخاص علما أيضا بحادث ادّعى أنه وقع في ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ في سجن مكابري (بلغاست) قام خلاله حراس من السجن بتفتيش ٢١ مجينة تفتيشا بدنيا بتجريدن من ملابسهن واعتدوا عليهن بوحشية . وتقول المعلومات إن كافة السجناء تعرضن للكم وللرفس وللقرص ولوي الاعضاء . وقام طبيب السجن في وقت لاحق من نفس الليلة بتسجيل اصابات النساء وأحال احدهن إلى مستشفى خارج السجن بسبب مقدار الورم والكدمات على وجهها .

جمهورية تنزانيا المتحدة

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٥٤٢ - في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، وجه المقرر الخاص التماساً عاجلاً إلى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن القس كريستوفر متيكيلا الذي اعتقله مسؤولون من وحدة القوة الميدانية في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٢ في دودوما والذي حكم عليه فيما بعد بالسجن مدة تسعة أشهر . وأُبلغ أنه جرى تعذيب القس متيكيلا وأن ثمة مخاوف من احتمال تعرضه لهذا الضرب من المعاملة أثناء وجوده في السجن .

اوروغواي

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٥٤٣ - وفي رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات تلقاها ومفادها أن بعض المعتقلين المحتجزين بتهمة المشاركة في اقتراح جرائم طفيفة تعرضوا للتعذيب واساءة المعاملة في مبنى رئاسة شرطة مونتيفيديو وفي مراكز الشرطة الفرعية في الأحياء الفقيرة حيث يرتفع معدل الاجرام . وتشمل أنواع التعذيب التي تذكر في الشكاوى الضرب ، بالهراوات أحيانا ، ومحاولات الخنق والصدمات الكهربائية والتهديد بالموت أو بتعذيب أشد . وأُبلغ أيضا أن كثيرا ما لا يلجأ الضحايا إلى تقديم شكاوى قضائية خوفاً من الانتقام أو لقلّة ثقتهم بإقامة العدل . لذلك تندر الحالات التي يجري فيها تحديد المسؤولين عن التعذيب ومحاكمتهم . وقد أُبلغ عن الحالات الفردية التالية:

- (١) اعتقل آدريان مارسيل لومباردو في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ ونقل إلى إدارة جرائم القتل التابعة لرئاسة شرطة مونتيفيديو حيث تعرض لتسليط التيار الكهربائي على عدة أجزاء من جسده . وأُفرج عنه في اليوم التالي ؛
- (ب) اعتقل البيرتو بيريز مدنيا في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ونقل إلى مركز شرطة الفرع ٥ في مونتيفيديو حيث جرد من ملابسه وضرب بقسوة على الصدر والاذنين . وبعد مضي عدة أشهر كان ما يزال يعاني من صمم جزئي بسبب الضربات التي تلقاها . وعلى الرغم من توفر تقرير طبي يثبت وجود الاصابات ، حفظت المحكمة القضية في نيسان/ابريل ١٩٩١ ؛
- (ج) اعتقل كل من ريكاردو كوستا وفيسنتي فيناغري ونستور موريرا وهما عاملان في مصنع سيفيل للملب في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ونقلوا إلى مبنى رئاسة شرطة مونتيفيديو حيث غطيت رؤوسهم وهددوا وضربوا بعنف على مختلف أجزاء أجسامهم . وأُفرج عنهم بعد بضع ساعات ؛
- (د) اعتقل ريكاردو فابرا ريغول في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في حي لا كروث دي كاراسكو ، مونتيفيديو . وفي السيارة التي نقلته إلى مبنى رئاسة الشرطة ، ضُرب على نحو متكرر وهدد بتسليط التيار الكهربائي عليه . واثبت تقرير طبي وجود كدمات ؛
- (هـ) اعتقل ثلاثة رجال شرطة غييرمو اليخاندرو بيلسيتو لونا ودييغو واشنطن مارتينيز راسيل ، وهما فتیان عمرهما ١٦ عاما ، في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وقاموا بضربهم بشدة أولاً في الطريق ثم في الفرع ٥ من مركز الشرطة قبل الافراج عنهم بعد بضع ساعات ؛
- (و) اعتقل خوليو كوريا ، وعمره ١٨ عاما ، واليخاندور ميدانو ، وعمره ١٧ عاما ، في مونتيفيديو في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ونقلوا إلى مركز شرطة الفرع الأول . وضُرب أولهما وقيدت يداها وجر على الأرض وهدد بالموت . وضرب الثاني بهراوة من المطاط على الرقبة وعلى أجزاء أخرى من الجسم . وأُفرج عن كليهما بعد بضع ساعات .

٥٤٤ - درست لجنة مناهضة التعذيب في دورتها الثامنة المنعقدة في الفترة من ٢٧ نيسان/ابريل إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٢ ردود حكومة أوروغواي على أسئلة اللجنة المتملة بتقرير أوروغواي الدوري الأولي . وهذا التقرير مدرج في الوثيقة CAT/5/Add.30 .

فنزويلا

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٥٤٥ - في رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى تقارير تفيد بأن شرطة العاصمة والشرطة الفنية القضائية والحرس الوطني وكذلك مديرية المخابرات والوقاية ومديرية المخابرات العسكرية كثيرا ما تمارس

التعذيب على المعتقلين . وتشمل أكثر وسائل التعذيب استخداما الضرب والصدمات الكهربائية ومحاولات الخنق بوضع اكياس بلاستيكية تحتوي على مهبجات كمبيدات الآفات على رؤوسهم .

٥٤٦ - وأفيد بأن ما ييسر استخدام التعذيب هو الحق الذي تتمتع به الشرطة في ابقاء الأشخاص في الحبس الاحتياطي مدة ثمانية أيام واستخدام الاعترافات التي يتم الحصول عليها في وقت لاحق أثناء سير القضية . وعلاوة على ذلك ، لن تسفر الطعون التي تقدمها الضحايا عن إدانة المسؤولين إلا في عدد محدود جداً من الحالات . وقد أبلغ المقرر الخاص بالحالات التالية:

(أ) في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، اعتقلت شرطة ولاية كارابو القبط على الأشخاص البالغ عددهم ٢٢ التالية اسماؤهم ومعظمهم من الطلبة ونقلتهم إلى مبنى "نافاس ابينولا" حيث ضربوا طوال عدة ساعات ومُثلت صدمات كهربائية على عدة أجزاء من أجسامهم: توليو أغيلار ، فيكتور افندانو ، ويليام باربوزا ، سيسيليا بنيتيز فاليرا ، وليفريدو بيرموديز خوسيه فيجوروا ، كارمن اليسيا غوميز بوتيليا ، الكساندر هيرنانديز ، غوالبيرتو مارتينيز برادو ، راوول ميراندا بورغيز ، اورسولا موخिका فيكتور باديليا فيلييفاس ، ادريان بارا راميريز ، هيران باران راميريز ، خوسيه بردومو ، دغنيي كياميس ، خوسيه رودريغيز بوليفار ، انور رودريغز ، رورايماس سانثيز ، ايفون سكيرا ، فيليكس سيلفا ، وخيسوس توريالبا . وظلوا جميعا محبوسين في حالة عزل حتى ١٢ شباط/فبراير دون أن يولوا أي نوع من العلاج الطبي ،

(ب) تفيد المعلومات ان شرطة العاصمة اعتقلت طلبة في جامعة فنزويلا المركزية في الدائرة الثالثة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ اسماؤهم مذكورة فيما يلي وذلك داخل الحرم الجامعي ونقلتهم إلى شكنة مان خوسيه كويتزا في ضاحية كراكاس: دانييل الفارادو الاركون ، لويس انريكي اندرادي ، لويس انريكي باروسو ، لويس البرتو كاباليريرو فيرنانديز ، هيكتور ايليش شاكون دلفادو ، خوسيه غريغوريو اسكالونا ديلغادو ، خيسوس انريكي غونزاليز دوبرانغير ، ليزاندر اوبيد بيريز هيرنانديز ، اورلاندو خوسيه راميريز بايز ، خوسيه أنخيل رودريغيز مامياس ، خوليو سيسار روخاس آفيللا ، جوناثان اليكسيس تورو مارفال ، كارلوس اليخاندرو فاليريرو ومارك فلافيو زوكيلي . وحسب أقوال الشهود ، غطيت رؤوس الطلبة باكياس عند اعتقالهم وضربوا بعنف . وبمجرد أن وجدوا في معتقل الشرطة تعرضوا للتعذيب (بالصدمات الكهربائية واللكمات وغيرها) قبل الافراج عنهم دون توجيه أي تهمة اليهم ،

(ج) اعتقلت شرطة التحقيقات خيسوس انطونيو كاستيلو غوميز وهو صحفي في جريدة ايل ناشيونال مع الطلبة المذكورين أعلاه أثناء التعامل صورا لعملية الشرطة داخل الحرم الجامعي . وفي معتقل الشرطة ، تعرض أيضاً لمعاملة مماثلة مثل الصدمات الكهربائية ،

(د) أفادت المعلومات بأن شرطة العاصمة اعتقلت ، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، الأشخاص التالية أسماؤهم وذلك في بلدة "٢٣ دي انييرو" وهي ضاحية من ضواحي كراكاس ولاية ميراندا: خافييرا اسكانيو (١٥ سنة) وكوديات اسكانيو ، نستور غونزاليز ، ايفور لوينغو ، برزنو مانزانو ، بابلو خوسيه روندون ، بيدرو روندون ، نيسلون فيلانويغا غونزاليز ، فرانسيسكو فيلانويغا غونزاليز . اعتقل الاخوان اسكانيو في منزلهما ، وعلق رجال الشرطة كوديات اسكانيو من الطابق الثاني عشر في حضور أسرته والجيران . ونقل الاخوان إلى مركز شرطة كويتزا حيث ضربا وجرت محاولات لخنقهما وعمليات اعدام صورية . أما نستور غونزاليز ونيسلون فيلانويغا وفرانسيسكو فيلانويغا فضربوا ضربا مبرحا لدى القاء القبض عليهم وأثناء وجودهم في قسم شرطة كانيادا . وتطلب الأمر ، بسبب ما لحق بهم من اصابات ، علاجهم في مستشفى فارغاس قبل اطلاق سراحهم في نفس تلك الليلة ودون توجيه أي تهم إليهم . وتعرض الاخوان روندون لمضايقات جسدية من جانب شرطة العاصمة . فبابلو خوسيه روندون وهو قائد مجموعة من مكان حي ، علق من شرفة منزله وضرب مع أخيه في حضور أفراد أسرتهما ، قبل نقلهما إلى قسمي شرطة لا كانيادا وكويتزا حيث استمرت اساءة معاملتهما . ونقل ايفور لوينغو ، وهو مناضل ينتمي إلى مجموعة من سكان حي ، إلى قسم شرطة كويتزا حيث اعتقل في حالة عزل أربعة أيام . وضرب وتعرض لمحاولات خنق ؛

(هـ) علم ان رجال الحرس الوطني قبضوا ، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، على كارلوس برناردينو كاربايو موراليس ، وأوتو كورونا ، ورشارد دوران ، وأورلاندو خوسيه غيرا في بلدة لا فاغا وهي ضاحية من ضواحي كراكاس بولاية ميراندا ونقلوهم إلى مقر الفصيلة ٥١ للحرس الوطني في منطقة ايل باراييزو حيث ضربوا بوحشية وعرضوا لصدمة كهربائية ؛

(و) قبض رجال من الحرس الوطني على يورفان خوسيه ايسكوبار بيريموس ، وعمره ١٧ سنة ، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في لا فيفا ، وهي إحدى ضواحي كراكاس . وأثناء اعتقاله ضرب ضربا شديدا . وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ، أفرج عنه لكنه اعتقل من جديد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وفي هذه المرة ضرب ثانية وعرض لصدمة كهربائية وحرق في كتفه بمكواة ساخنة وجرح بسكين في أضلاعه ومعميه ؛

(ز) اعتقلت شرطة العاصمة لويس وبدر بنيتيز في ٨ آذار/مارس ١٩٩٢ . وبسبب الضرب الذي تعرض له في مبنى شرطة موكري بولاية ميراندا لزم نقلهما إلى مستشفى دومينغو لوسيانى ؛

(ح) قبضت شرطة العاصمة ، في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ في بيتاري على همبرت ليزاما ، وهيكتور لويس فالديراما ورامون ياغواراماي . وفي مبنى شرطة موكري بولاية ميراندا وجهت اليهم تهمة المشاركة في محاولة الانقلاب التي وقعت في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وتعرضوا في معتقل الشرطة وفي مديرية المخابرات والوقاية لمضايقات جسدية (لكم وصدمة كهربائية) ؛

(ط) في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، سلم خوسيه فيرمين ماكاري نفسه طوعاً إلى سلطات شرطة التحقيقات في بتاري التي كانت تحقق في جريمة قتل شرطي . وبالرغم من ذهابه برفقة عدة أشخاص منهم النائب العام للأحداث وكاهن المنطقة لضمان حسن معاملته أثناء احتجازه ، فقد ضرب ضرباً مبرحاً في مركزي شرطة الليانيتو وكوشيستو ؛

(ي) أُلقت وحدة كوبرا التابعة لشرطة العاصمة القبض على بدرو رومير من منزل أبيه في بيتاري في ٢١ كانون الثاني/يناير . وتعرض أثناء اعتقاله في قسم شرطة كويتزا للتعذيب بواسطة الضرب والصدمات الكهربائية ومحاولات الخنق وغيرها قبل الإفراج عنه بعد بضعة أيام دون توجيه أية تهم إليه ؛

(ك) أُلقي رجال شرطة التحقيقات التابعة لقسم شرطة الليانيتو ، في بتاري القبض على خوسيه بلونديل في ٩ آذار/مارس ١٩٩٢ . وجرى تعذيبه طوال عدة أيام عن طريق محاولات الخنق وضربه بقضيب حديدي ورشه بجهاز لاطفاء الحرائق لارغامه على الاعتراف بالمشاركة في جريمة قتل ؛

(ل) أُلقت شرطة العاصمة القبض على كل من خوسيه انطونيو بريسينيو وآرنل رودريغز وعمر اوريبي وخوليو سيسار فيرا وهم طلبة وذلك في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ أثناء مظاهرة في الشوارع في مدينة كالبلييرو مخياس ، ولاية ميراندا . وتعرض هؤلاء لاساءة المعاملة في معتقل الشرطة (لكم وركل وحرق بالسجائر وغيره) وعصبت عيونهم طوال فترة اعتقالهم قبل أن يفرج عنهم دون توجيه أية تهم إليهم ؛

(م) توفي رومر فيفورا ليزاردي ، وهو موظف ، في ٢٩ أيار/مايو بعد أن ضربه ضرباً مبرحاً رجال من الحرس الوطني أثناء مظاهرة في مدينة غويانا ، في ولاية بوليفار . ويشهد التقرير الطبي - القانوني أن الوفاة نجمت عن مضايقات جسدية خلال اعتقاله ؛

(ن) قام رجال من الحرس الوطني والشرطة بضرب الصحفي في جريدة الاراكينو ، اوزفالدو رودريغز ، ضرباً مبرحاً في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ خلال مظاهرة في ماراكاي .

٥٤٧ - وأخيراً ، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، وجه المقرر الخاص التماساً عاجلاً إلى الحكومة يتعلق بلويس البرتو آرياس بيليورين ، وهو طالب ، وهنري هينوخوزا ، وهو أحد قادة المجتمعات المحلية وعضو في لجنة حقوق الإنسان ، وفيكتور مارتينز نينيو ، وهو عضو في منظمة لحقوق الإنسان ، وبنيديو فاليرا ، ونائب عن حزب كوبي السياسي في المجلس التشريعي ، وفيكتور وارنولدو غيديز ، وهو معلم ، ويوليمار سيرا ، وهي معلمة ، ودومينغو ريغيرو ، وفرانسيسكو ، ايسكالونا ، وهو ميامي ، وخوليو اسكالونا ، وهو مهندس ، ورولانلو لوغو ، وهو معلم ، واورلانلو شيرنيوس ، وهو استاذ جامعي ، والكسيس كامبوس لوفيرا ، وهو نقابي في قطاع المحة ، وخوسيه ديبل كارمن رودريغز ، وهو طالب ، وخوليو رودريغز ، واورانجيل لوبيز رودريغز ، وهو عضو في الجمعية الاشتراكية ، ونيلسون فيانا ، وهو نقابي ، ورافائيل كاستيليو ، وهو

نقابي ، وطوني غونزاليز ، وهو طالب ، وخوويل غوتيريز ، وهو نقابي ومرشح في الانتخابات المحلية . وتفيد المعلومات الواردة أن هؤلاء الأشخاص كانوا ضمن المدنيين والعسكريين الكثيرين الذين ألقى القبض عليهم لملتهم بمحاولة الانقلاب التي تمت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في مدن كراكاس وباركيسيميتو وفالنسيا وماتوريين ولوس تيكس وايل توكويو وبويرتو اورداز ومدينة بوليفار . وتقول المعلومات أيضا إن ١٧ طالبا اعتقلوا في الجامعة المركزية صباح يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر . ويحتجز المدنيون في مبان تابعة لمديرية المخابرات والوقاية وشرطة العاصمة والحرس الوطني في مديرية المخابرات العسكرية .

يوغوسلافيا

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٥٤٨ - في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن ممارسة تعذيب الإثنيين الألبان في مقاطعة كوموفو . وتفيد هذه المعلومات أن التعذيب يحدث معظم الوقت في أقسام الشرطة ، بيد أن هنالك حوادث كثيرة التكرار قامت فيها الشرطة باعتراض الأشخاص في الشوارع أو في حافلات النقل العام أو القطارات وضربهم على مرأى من الجمهور . ومن ضحايا سوء المعاملة على يد الشرطة الشباب أيضا وخاصة طلبة الجامعات وتلاميذ المدارس الثانوية . ويبدو أن الغرض من إساءة المعاملة هو إما انتزاع المعلومات والاعترافات وإما التخويف والإهانة . وأكثر ما يدعى به من أشكال إساءة المعاملة هو الضرب بهراوات مطاطية أو بأعقاب البنادق والركل واللكم . ورغم وجود إجراءات مقررة لتقديم الشكاوى ضد مرتكبي الاعتداءات ، فإن هيئات الإدعاء تحجم عموما عن مقاضاة رجال الشرطة . وأبلغت الحالات التالية على وجه الخصوص:

(أ) قبضت الشرطة على ميكيل ماركو ، وهو محام ، والرئيس السابق لنقابة محامي كوموفو ونقابة محامي يوغوسلافيا ، مع ابني أخيه صون وبرند ماركو في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وهو يغادر بيتش في طريقه إلى قرية ستوب . وعلى الطريق إلى مقر الشرطة في بيتش ، ضربوا بهراوات مطاطية وأعقاب بنادق . واستمر الضرب في قسم الشرطة عدة ساعات مما أدى إلى نقل ميكيل ماركو إلى المستشفى في صباح اليوم التالي . وتوفي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وتفيد مجلات المستشفى أن إصابات الرأس أدت إلى شلل في النصف الأيمن من الجسم . وأفاد تقرير تشريح الجثة بوجود إصابات ناتجة عن صدمات على الرأس والجذع والأطراف ؛

(ب) ألقى الشرطة القبض على علي حاجين ، وهو لاجئ من البانيا ، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ واقتادته إلى أورو سيفاك . وفي اليوم التالي ، اقتيد إلى سجن بريشتينا حيث توفي بعد عدة ساعات . وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ملمت جثته إلى أسرته وبها كدمات شديدة وعدة أسنان مكسورة حسب ما ادعى به ؛

- (ج) قبض على رجب ريغاني ، وهو صحفي من أورويسفاك في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في قرية كامينوغلانا واحتجز في مقر الشرطة في أورويسفاك نحو ست ساعات حيث قام رجال الشرطة باستجوابه وضربه بوحشية بهراوات مطاطية ؛
- (د) سليم كاظمي ، مدير المدرسة الابتدائية في قرية كامينوغلانا . ألقى القبض عليه وضرب بهراوات في مقر الشرطة في أورويسفاك لأنه سمح باستخدام مبنى المدرسة لإقامة حفلة موسيقية احتفالا بعيد ألبانيا القومي ؛
- (هـ) قبض رجال من الشرطة ، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، على رستم سفيديني ، وكان مدير مدرسة ثانوية فنية في أورويسفاك حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وضربه ضربا مبرحا إلى درجة أنه أدى إلى كسر ثلاثة من أضلعه ؛
- (و) قبض على عصمت كرامنيكي ، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، في المدرسة الابتدائية في بيث واقتيد إلى قسم الشرطة وضرب . وفي اليوم التالي ، قام أحد الأطباء بفحصه فوجد كدمات على إصبعيه وقدميه ويديه وانثقابا في طبلة الأذن اليسرى ؛
- (ز) قبض على حمروش أفديمييتاج من بيث في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . وجرى ركله وضربه ضربا مبرحا بهراوات مطاطية على الرأس والجسم قبل نقله إلى مقر الشرطة في بيث وبعده ؛
- (ح) علي (رجب) كدريجاي ، وهو عامل من قرية رستوفيك في كوميون ديكان ، أنزله رجال الشرطة بالقوة من إحدى حافلات النقل العام وهو في طريقه إلى منزله وضربه مدعين أن سبب ذلك هو أنه رفع إصبعين في إشارة اعتبروها عدائية سياسيا ؛
- (ط) قامت الشرطة بضرب فاضل كرالاني حتى فقد وعيه وذلك في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢ . وجرى الضرب في مكاتب المفتش المسؤول عن إصدار جوازات السفر في المبنى السابق لمصرف كوسوفو في بيث ؛
- (ي) في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ضرب رجال الشرطة جاشار مالي حاجياج بعد أن أوقفوه في رادافاش وهو يقود شاحنة دون رخصة قيادة . وفي اليوم التالي ، فحصه طبيب وجد كدمات حول العين اليسرى وعلى جسمه ، وإصابات في ذراعيه وساعديه وفخذيه الأيسر ؛
- (ك) قبضت الشرطة على أنور ميناني ، وهو خريج كلية الحقوق وموظف في المجلس المحلي من قرية رسينوفوك في كوميون ليبليان في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وضربته بوحشية في أحد أقسام الشرطة في ماغورا متهمة إياه بـحيازة أكلحة وبأنه مناضل معارض . وأفادت المعلومات بأنه نتيجة لهذا أصبح عاجزا عن استعمال يديه وكان يمشي بصعوبة طوال عدة أيام بعد ذلك ؛
- (ل) قبضت الشرطة على بيرم إيسوف ميرتيزاي وضربته ضربا مبرحا أثناء بحثها عن ابنه في ٣ آذار/مارس ١٩٩٢ في بيث ؛
- (م) قبضت الشرطة على أفدي أولاي ، وهو طالب في كلية هندسة جامعة برستينا ، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ مع عدد من الطلبة الآخرين بعد حضوره

اجتماعا للاحتجاج على إغلاق الدورات الدراسية باللغة الالبانية وطرده أعضاء هيئة التدريس ذوي الأصل الالباني . واقتيد إلى قسم الشرطة في حي مهاجر وضرب بوحشية وتعرض لتهمك مادي قبل أن يفرج عنه . وذكر في التقرير الطبي أنه مصاب بالتهاب في القرنية والملتحمة وبكدمات حول العينين ، وتورم في باطن قدمه اليسرى وتمزق طبلي الأذنين نتيجة صدمات ؛

(ن) قبضت الشرطة على داوود كرامنيقي وهو تلميذ مدرسة ثانوية من فرانوك في كوميون بيث في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وضربوه إلى أن نزف لأنهم اشتبهوا فيما يبدو بأنه يخفي أسلحة وبطاقات اقتراع ؛

(س) قام رجال الشرطة بضرب فاروق مولا ، وهو صبي عرجي في الثانية عشرة من العمر من قرية ماغورا في كوميون ليلبيان ، ضربا مبرحا في نيسان/أبريل ١٩٩١ لأنهم فيما يبدو اشتبهوا بقيامه ببيع السجائر في السوق السوداء في برستينا ؛

(ع) قبض على الأشخاص التالية أسماؤهم في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ونقلوا إلى سجن بيث حيث تعرضوا ، وفقا لأقوال الشهود ، لإساءة معاملة شديدة: منتور كاجي ، سوكول دوبرونا ، زينيل ماديكو ، ديليا هاجيوكاي ، نوهيا بيتيكي ، بالوشا بالوشاي ، نعيم كرامنيكي ، أفريم مورينا ، كرلينا بيشي ، صادق مولا ، وميدي فيسيلي ؛

(ف) قبض على زينون ميلاي ، وهو عضو في المجلس التنفيذي للجنة كوسوفا هلسنكي في بريستينا وايبرو عثمان في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عند نقطة تفتيش للشرطة على مسافة قليلة خارج بيجا واقتيدا إلى قسم الشرطة حيث ضربا ضرباً شديدا طوال ساعتين .

٥٤٩ - في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، وجه المقرر الخاص رسالة جديدة إلى الحكومة يعلمها فيها بأنه تلقى قائمة بالأشخاص الذين تعرضوا للضرب الشديد على أيدي قوات الأمن أثناء مشاركتهم في تجمعات حدثت في كوسوفا في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ احتجاجا على التمييز ضد التعليم الالباني . وتتعلق الادعاءات بشخص واحد في ديكان ، وثلاثة أشخاص في دراغاش ، وثلاثة أشخاص في جياكوفي ، وأربعة أشخاص في استوغ ، و ١٤٠ شخصا في كليني ، وثلاثة أشخاص في ليبيان ، وثلاثة أشخاص في ماليشيف (كيفي) ، و ١١٣ شخصا في بيبي ، و ٢٧ شخصا في برستينا و ٢٤ شخصا في بريزين .

المعلومات الواردة من الحكومة بصدد الحالات المدرجة في تقارير سابقة

٥٥٠ - في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ أرسلت الحكومة الردود التالية المتعلقة بالحالات الثلاث التي أحالها إليها المقرر الخاص عام ١٩٩١ (الفقرة ٢٦٥ من الوثيقة E/CN.4/1992/17) :

- (أ) ألوش غاشي . إن الادعاءات المتصلة بإساءة معاملته غير صحيحة . في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، اقتيد إلى قسم الشرطة للاستجواب . بيد أنه لم تستخدم معه أي وسيلة من وسائل القوة سواء أثناء مرافقته تحت الحراسة أو خلال المقابلة ؛
- (ب) صُحب صاديكو جوات تحت الحراسة إلى قسم الشرطة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ لإجراء مقابلة معه لأنه نظم اجتماعاً دون تسجيل سابق في الوقت المناسب . وأدلى بأقوال مكتوبة وتم إعداد مذكرة رسمية لكامل المقابلة يستنتج منها أنه لم تساء معاملته وأنه لم تكن لديه أي ملاحظات على ملوك رجال الشرطة ؛
- (ج) كوبي عصمت . لم تتخذ أي تدابير نحوه (لم يُحضر إلى قسم الشرطة ، ولم يعتقل ولم يفتش) ، لذلك فإن الادعاءات المقدمة لا تستند إلى أي أساس .

شائشا - زيارات وزيارات متابعة

الف - زيارة إلى يوغوسلافيا سابقا

٥٥١ - كما ملف ذكره في الفصل الاول ، شارك المقرر الخاص في البعثة الثانية للمقرر الخاص ، السيد تاديوش مازوفيتسكي ، عن حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا سابقا ، في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ . وتمت خلال هذه البعثة زيارة جمهوريات البوسنة والهرمك وكرواتيا وصربيا . ويرد التقرير عن هذه الزيارة في الوثيقة A/47/666 .

٥٥٢ - ليس من المدهش أن يكون التعذيب ظاهرة يومية في مناطق البوسنة والهرمك المحتلة بالحرب . ففي المنازعات المسلحة ، لا يعطى وزن كبير لحياة الإنسان وفي مثل هذه الاحوال تترافق عادة انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية مثل القبض التعسفي على الأشخاص ، والتعذيب ، والقتل والاختفاء المتعمدين ، غير أن الاستهتار بحقوق الإنسان بلغ ذروته في البوسنة والهرمك . فقد تلقت البعثة معلومات مرعبة عن أشخاص ضربوا بالهراوات حتى الموت وعن آخرين ماتوا من إصابات لحقت بهم أثناء التعذيب وبخامة في معسكرات الاعتقال في المناطق التي يسيطر عليها الصرب . ويدعى بأن اغتصاب النساء اللواتي ينتمين إلى مجموعات إثنية أخرى يمارس باستمرار .

٥٥٣ - ووردت أيضا معلومات عن التعذيب تتعلق بمناطق البوسنة والهرمك الواقعة تحت سيطرة الكرواتيين والمسلمين وإن كان ذلك على نطاق أضيق وبدرجة أقل انتظاما . وادعى بأن رجال الشرطة أو العسكريين الكرواتيين كثيرا ما يسيئون معاملة المحتجزين المنحدرين من أصل صربي .

٥٥٤ - وتدعو إلى قلق خاص الحالة في كوسوفو الذي يشكل جزءا من جمهورية صربيا . ففي عام ١٩٩٠ ، ألغى وضع الحكم الذاتي السابق لهذا الإقليم وتولت الحكومة الصربية إدارتها . ومنذ ذلك الحين ، انعدمت تقريبا مشاركة الالبانيين ، الذين يشكلون نحو ٩٠ في المائة من سكان الإقليم ، في الحياة العامة والاقتصادية والاجتماعية . ومنذ ذلك الحين ، يتلقى المقرر الخاص بانتظام بلاغات عن تعذيب وإساءة معاملة الالبانيين . ولا يمارس سوء المعاملة هذا أثناء الاحتجاز فقط . فقد ورد ذكر حملات تأديبية تشنها قوات كبيرة من الشرطة على المدن والقرى بحثا عن السلاح . ويجري خلال هذه الحملات ضرب الناس وإساءة معاملتهم بطرق أخرى .

٥٥٥ - قام المقرر الخاص بنفسه في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ بمقابلة ٢٥ من ضحايا الوحشية المفرطة للشرطة . ففي ١٢ و١٣ تشرين الاول/اكتوبر ، قامت مظاهرات في عدة مدن في كوسوفو من أجل التوصل إلى إعادة فتح المدارس التي بقيت مغلقة معظم السنتين الأخيرتين . وقيل إن السلطات أخطرت في الوقت المناسب حسب الأصول وفق القانون

بالمظاهرات المزمع القيام بها ولم يصدر أي أمر بمنعها . ومع ذلك ، قامت الشرطة بمهاجمة الجماهير الملتزمة بوحشية مستخدمة الهراوات والغاز المسيل للدموع دون إعطاء الأمر المعتاد بالتفرق . وتلقى المقرر الخاص قائمة ترد فيها أسماء ٢٢١ شخصا ضربوا ضربا شديدا . وقد وجد المقرر الخاص كافة الاشخاص الذين قام بمقابلتهم مصابين إصابات خطيرة وعلى أجسامهم كدمات شديدة .

٥٥٦ - قام المقرر الخاص أيضا بزيارة السجن المحلي في بريشتينا ، عاصمة كوسوفو التي كان قد زارها في مناسبة سابقة ، وبدأت فيه أحوال السجن مرضية . وفي هذا السجن ، يحتجز المعتقلون الذين ينتظرون محاكمتهم مع السجناء الذين حكم عليهم بتمديد سجن تصل إلى ستة أشهر . وأعلم المقرر الخاص ، مع ذلك ، بأن أحوال الحبس في السجن الإقليمي الذي يقع على مسافة من بريشتينا هي أشد بكثير .

٥٥٧ - واستمع المقرر الخاص إلى شهادات حول حالة إساءة معاملة مدعى بها كان قد استرعى انتباهه إليها قبل البعثة بوقت قصير . وجرى الرجوع أيضا إلى الملف الذي يحتوي على بيانات طبية . واستنادا إلى البيانات المتاحة ، توصل المقرر الخاص والخبير الطبي الذي يرافقه إلى استنتاج عدم احتمال حدوث إساءة المعاملة المدعى بها .

٥٥٨ - إن الوضع في كوسوفو متفجر للغاية ويستدعي أكبر اهتمام ممكن من المجتمع الدولي .

باء - زيارات المتابعة

٥٥٩ - خلال الدورة الثامنة والأربعين للجنة ، سلم المراقب عن غواتيمالا المقرر الخاص مذكرة من حكومته تحتوي على معلومات عن التدابير التي اتخذتها السلطات من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان . وجاءت المذكرة كرد فعل على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ التي كان قد طلب فيها من الحكومة إعلامه بأية تدابير تكون قد اتخذتها وفقا للتوصيات التي قدمها في تقريره عن زيارة غواتيمالا .

٥٦٠ - وانطوت المذكرة ، في جملة أمور أخرى ، على المعلومات التالية .

٥٦١ - في ٢ أيار/مايو ١٩٩١ ، تسلم أحد المدنيين منصب وزير الداخلية الأمر الذي ضمن سيطرة المدنيين على قوات الشرطة وأعطى قوة دافعة كبيرة لحماية حقوق الإنسان ونشرها وتنميتها . وتم أيضا تعيين مدني مديرا عاما للشرطة الوطنية .

٥٦٢ - شرع بتنفيذ عدة مشاريع تربوية غايتها إشراك القطاعات الحكومية في ضمان احترام حقوق الإنسان الطبيعية للصيقة به ومراعاتها .

٥٦٣ - يجري حاليا إعادة تشكيل اللجنة الفرعية لمساعدة اللاجئين وسيصبح نائب رئيس الجمهورية عضوا فيها .

٥٦٤ - نشر في الجريدة الرسمية في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١ قرار حكومي بإنشاء لجنة رئاسية لتنسيق السياسات التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان مهمتها الرئيسية تنسيق الإجراءات التنفيذية الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان والحفاظ عليها ووضع سياسة فسي هذا المجال تقوم بتطبيقها السلطة التنفيذية بالتعاون مع المحامي العام لشؤون حقوق الإنسان .

٥٦٥ - وقد تم إنشاء صندوق للسلام يستخدم فقط لتمويل البرامج التي تقدم المعونة لضحايا المنازعات المسلحة الداخلية .

٥٦٦ - جرى ، خلال عام ١٩٩١ ، تبادل الرسائل بين رئيس الجمهورية والبروفيسور توموشا ، خبير لجنة حقوق الإنسان ، بهدف إحاطته علما بما حققتة الحكومة من تقدم في ميدان حقوق الإنسان وتزويده بالمعلومات التي طلبها عن الشكاوى الواردة بصفته مقررا خاصا .

٥٦٧ - بدأت في ١٩٩١ محادثات السلام مع حركة شوار غواتيمالا وتم أثناء الاجتماعات العديدة التي عقدت تحقيق تقدم تدريجي في البحث عن السلام .

٥٦٨ - في رسائل مؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وموجهة إلى حكومات بيرو (التي جرت زيارتها في نيسان/أبريل ١٩٨٨) وهندوراس (التي جرت زيارتها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) وزائير (التي جرت زيارتها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) والفلبين (التي جرت زيارتها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) وكذلك في رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى حكومة إندونيسيا (التي جرت زيارتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) ، طلب المقرر الخاص من هذه الحكومات إعلامه بأية تدابير (أخرى) تكون قد اتخذتها وفقا للتوصيات التي قدمها إثر زيارته لهذه البلدان . ويمكن التذكير ، فيما يتعلق بإندونيسيا ، أن رئيس اللجنة قرأ ، يوم ٤ آذار/مارس ١٩٩٢ ، بياناً اعتمدته اللجنة بتوافق الآراء عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية ينطوي على الجملة التالية: "تحت اللجنة (...) السلطات الإندونيسية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ توصياتها [الواردة في تقرير المقرر الخاص عن زيارته لإندونيسيا وتيمور الشرقية] وتتطلع إلى استلام تقرير عن ذلك" .

٥٦٩ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، زودت حكومة بيرو المقرر الخاص بالمعلومات التالية .

٥٧٠ - تتطلب بعض التوصيات المقدمة من المقرر الخاص تعديل النظام القانوني الحالي . وسيخول المؤتمر التأسيسي الديمقراطي الذي سيفتتح في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ سلطة تعديل الدستور الحالي إضافة إلى وظائفه التشريعية . وسيوفر المؤتمر التأسيسي والدستور الذي سينبثق منه الإطار المؤسسي اللازم لاعتماد أنسب الأحكام القانونية لتحقيق السلام في البلاد .

٥٧١ - وتقرر القواعد القانونية النافذة الآليات والإجراءات الواجب استخدامها لتحديد المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان . وتكفل هذه الإجراءات إقامة العدل في بيرو على نحو مناسب للأوان ومليم .

٥٧٢ - تؤدي السلطات العسكرية المسؤولة عن المحتجزين واجباتها فيما يتعلق بهذه الحقوق ضمن الإطار القانوني الحالي وتقدم ، تحقيقا لهذه الغاية ، التسهيلات المناسبة إلى السلطات القضائية ولدائرة النائب العام ولمندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر . وقد صدرت في هذا الصدد أحكام قانونية وإدارية خاصة منها المرسوم التشريعي رقم ٦٦٥ الصادر في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ والأمر الوزاري رقم ١٣٠٢-٩١-DE الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الذي يسمح بدخول المدعين العامين المنشآت العسكرية في مناطق حالات الطوارئ .

٥٧٣ - تلبي السلطات العسكرية ، أيا كانت رتبته أو وظيفتها ، طلبات الموظفين القانونيين المعنيين وتقدم التسهيلات المطلوبة إليهم فيما يقومون به من عمل يتمثل بطلبات إحضار الأشخاص أمام المحكمة حتى عندما يجري ذلك في المناطق التي يعلن أنها في حالة طوارئ .

٥٧٤ - تقدم إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر التسهيلات التي تسمح بدخول كافة أماكن الاحتجاز في المنشآت العسكرية في مناطق الطوارئ .

٥٧٥ - اتخذت وزارة الدفاع الخطوات اللازمة لتوحيد التعليمات المتعلقة بحقوق الإنسان بما يتفق مع القانون ٢٥٢١١ والتوجيه الرئاسي المتعلقة بحقوق الإنسان . ويجري العمل بهذا التوجيه على نحو فعال في مختلف مراكز التدريب العسكري على كافة المستويات . وتنفذ التعليمات أيضا في برامج التدريب العسكري لضباط الصف وللرتب الأخرى .

٥٧٦ - جرى الترخيص لستة من ضباط هيئة القضاء العسكري بالسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بناء على دعوة مجموعة الاستشارات والمساعدة العسكرية لحضور دورة دراسية عن حقوق الإنسان . وسيقوم هؤلاء الضباط ، لدى عودتهم ، بوضع دورة دراسية عن حقوق الإنسان للمعسكريين في مختلف أسلحة القوات المسلحة .

٥٧٧ - في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، أرسلت حكومة تركيا (التي جرت زيارتها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) إلى المقرر الخاص نص مدونة ممارسات الحبس الاحتياطي الصادرة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ التي تتسم مادتها الثالثة بأهمية خاصة لمنع التعذيب . وكان المقرر الخاص قد أوصى في تقريره عن زيارته تركيا بما يلي: "(ب) إذا ما تقدم شخص بشكوى بصدد تعذيبه أثناء احتجازه ، يمكن أن يعهد بفحص هذا الشخص طبيا إلى طبيب يتم اختياره من لجنة أطباء مؤهلين وذوي خبرة ، ويجوز أن تقوم منظمة مهنية مستقلة بإنشاء هذه اللجنة" .

٥٧٨ - وتنص المادة ٣ من مدونة الممارسات على ما يلي:

"٣ - فيما يخص اللوائح المتعلقة بالإجراءات الإدارية:

(أ) ينبغي التقيد التام بالفترات المحددة للاحتجاز لدى الشرطة ؛
(ب) ينبغي إتاحة وصول الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة إلى مرافق التنظيف وغيرها تحت مراقبة رجال الشرطة أو الدرك ومع مراعاة الأحوال الصحية ؛

(ج) ينبغي أن يكون الطبيب الذي يجري الفحوص الطبية المشار إليها أعلاه طبيبا من معهد الطب الشرعي ذي الصلة أو أن يكون طبيبا حكوميا معتمدا . ومع ذلك ينبغي أن يمنح المحتجز لدى الشرطة ، إذا ما طلب ذلك ، الحق في أن يقوم بفحصه طبيب يختاره بنفسه إذا رُئي أن هذا الإذن لن يضر بسلامة التحقيق . وإذا ما وجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن اتصال المحتجز بطبيب من اختياره قد يضر بالتحقيق ، ينبغي أن يسمح له بأن يفحصه طبيب يتم اختياره من قائمة أطباء معتمدة لدى الهيئة المهنية المختصة ؛

(هـ) ينبغي ، أثناء الفحص الطبي وبعد اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة ، ترك الطبيب والمحتجز معا في غرفة ليتم إجراء الفحص الطبي على أساس شخصي وفي ظروف تتيح الخصوصية الواجبة للشخص الذي يجري فحصه ؛

(و) ينبغي إعطاء الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة أو الدرك وجبة كاملة واحدة على الأقل في اليوم ؛

(ز) ستعتبر مدونة ممارسات الحبس الاحتياطي هذه مبلغة إلى السلطات والعاملين المعنيين لدى تعليقها على مداخل قاعات الاستجواب" .

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

٥٧٩ - تنص الجملة الأولى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو الوثيقة التي تشكل مصدر كافة مكوك حقوق الإنسان على ما يلي: "لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ، ومن حقوق متساوية وثابتة ، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم" . والتعذيب هو تماماً نقيض ما يشار إليه هنا لأن التعذيب هو نكران الجلال لما لضحيته من كرامة طبيعية لصيقة بها . وما كسر العظام ، بما يتسم به من بشاعة ، سوى أداة للحصول على النتيجة التي يقصدها الجلال فعلا وهي تحطيم شخصية الآخر وإرادته . وإن ما يجعل التعذيب مقبلاً بشكل خاص هو أن أشاره الطويلة الأجل كثيراً ما لا تكون جسدية بقدر ما هي نفسية . والشخصية المكسورة المفككة لن تشفى أبداً وما للضحية من كرامة طبيعية لصيقة بها أصبحت ملطخة على نحو لا يمكن إصلاحه .

٥٨٠ - والاعتصاب هو واحد من أخطر التعديات على الكرامة الإنسانية . إذ يعتدى فيه على النساء في أكثر جوانب شخصياتهن حساسية وأشاره الطويلة الأجل تكون بالضرورة مؤذية للغاية . وفي معظم الحالات يستحيل توفير العلاج والرعاية النفسيتين ولن يتم توفيرهما . ومما يزعج العقل ما يقرأ في تقرير المقرر الخاص عن يوغوسلافيا من أن الاعتصاب يمارس عمداً كوسيلة أخرى أيضاً من وسائل التعبير عن الاحتقار والكرهية للمجموعة الإثنية التي تمثلها الضحايا المنكودات الحظ .

٥٨١ - ويعادل الاعتصاب شينا تعذيب الأطفال الذين ما زالوا في مرحلة التكوين والذين سيعاقون على نحو خطير ، نتيجة لما تحملوه من تعذيب ، عن بناء شخصية متوازنة ومستقرة لأنفسهم . ولقد صعد المقرر الخاص من عدة بلاغات تتضمن ادعاءات تتعلق بتعذيب الأطفال في وقت يعلن فيه المجتمع الدولي عالياً أن للأطفال حقاً في حماية خاصة .

٥٨٢ - وكون أن التعذيب نكران تام لكرامة الإنسان وحقوقه ، هو أمر دفع المجتمع الدولي إلى كشف حملته ضده . بيد أنه يتحتم علينا أن ندرك أن التعذيب ليس إلا الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة . فبذور التعذيب تزرع عندما يقبل مجتمع من المجتمعات أوضاعاً يُستخد فيها بالكرامة الإنسانية للمواطنين الآخرين . والحالة في يوغوسلافيا سابقاً هو مثال حي لذلك . وقد أفضى عدم احترام كرامة البشر الطبيعية للصيقة بهم لمجرد انتمائهم إلى مجموعة إثنية مغايرة إلى وضع يتفشى فيه التعذيب والاعتصاب والقتل .

٥٨٣ - لذلك ليس من المصادفة أن تقوم اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في نفس الوقت باستكمال تعليقاتها العامة على المادتين ٧ و ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في نيسان/أبريل ١٩٩٢ (A/47/40 ، المرفق السادس) .

٥٨٤ - ذكر المقرر الخاص في أحد تقاريره السابقة (E/CN.4/1988/17 ، الفقرة ٥٥) أن هناك مقياسا انزلاقيا يمتد من معاملة المحتجزين معاملة لا تتفق مع أحكام الفقرة ١ من المادة ١٠ التي تنص على أن "يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية ، تحترم الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني" ، مروراً بالمعاملة الإنسانية أو المهينة وحتى التعذيب الحقيقي . وعبرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن نفس الرأي حين قالت: "إن الفقرة ١ من المادة ١٠ تفرض على الدول الأطراف التزاماً إيجابياً نحو الأشخاص الضعفاء بشكل خاص بسبب وضعهم كأشخاص محرومين من حريتهم وتستكمل من أجلهم حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المنصوص عليه في المادة ٧ من العهد . وأضافت اللجنة أنه ينبغي ضمان احترام كرامة الأشخاص المحرومين من حريتهم في ظل نفس ظروف الأشخاص الأحرار وأنه ينبغي أن يتمتع المحتجزون بكافة الحقوق التي ينص عليها العهد رهنا بالقيود التي لا يمكن تجنبها في بيئة مغلقة .

٥٨٥ - ومما يلفت النظر ولكنه يكاد لا يشير الدهشة تأكيد اللجنة ، فيما يتعلق بالمادة ٧ ، أن على الدول الأطراف واجبات محددة تتمثل في منع حدوث التعذيب والقضاء عليه وذلك في صيغة تكاد تتفق حرفياً مع التوصيات التي قدمها المقرر الخاص مرة تلو الأخرى .

٥٨٦ - ووفقاً لما تراه اللجنة ، ينبغي أن يخضع موظفو أجهزة إنفاذ القوانين والعاملون الطبيون ورجال الشرطة وأي أشخاص غيرهم من المعنيين بحبس أو معاملة أي فرد خاضع لأي شكل من أشكال القبض أو الاحتجاز أو السجن يجب أن يتلقوا تعليماتاً وتدريباً مناسبين . وتلاحظ اللجنة ضرورة اتخاذ ترتيبات لحجز المعتقلين في أماكن معترف بها رسمياً بوصفها أماكن احتجاز وتسجيل أسمائهم وأماكن احتجازهم وأسماء الأشخاص المسؤولين عن احتجازهم في سجلات يسهل الاطلاع عليها والوصول إليها على كافة المعنيين بمن فيهم الأقارب والأصدقاء . وكذلك بالنسبة إلى إجراءات الاستجواب ، إذ ترى اللجنة ضرورة تسجيل زمان ومكان كافة الاستجابات إضافة إلى أسماء كافة الحاضرين وأن يحتاج الاطلاع على هذه المعلومات أيضاً لأغراض الدعاوى القضائية أو الإدارية . وتشدد اللجنة على ضرورة توفير إمكانية الوصول السريع والمنتظم إلى المحتجزين للأطباء والمحامين ، ولأفراد الأسر في ظل مراقبة مناسبة عندما يتطلب التحقيق ذلك . وينبغي بالتالي حظر الاعتقال في حالة عزل .

٥٨٧ - ترى اللجنة ضرورة أن تحظر القوانين استخدام جواز أو قبول أقوال أو اعترافات يُحصل عليها بالتعذيب أو إساءة المعاملة في الدعاوى القضائية ، وهو حظر متضمن أيضاً في المادة ١٥ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

٥٨٨ - وتضيف اللجنة أنه ينبغي إلغاء المسؤولية على الذين يخالفون المادة ٧ صواء بالتشجيع على ارتكاب أفعال محظورة أو بإصدار أوامر لارتكابها أو بإجارتها أو بارتكابها ، وأنه ينبغي أن يكون للضحايا حق تقديم الشكاوى التي يجب أن تقوم السلطات المختصة بالتحقيق فيها بسرعة ودون تحيز وأن يكون من حقهم الحصول على التعويض المناسب .

٥٨٩ - أوصى المقرر الخاص باتخاذ كافة هذه التدابير دون استثناء . فإذا ما اعتمدت كل دولة من الدول هذه التدابير وراقبت بحزم تنفيذها من قبل مختلف فروع سلطة الدولة ، لن يكون بوسع أي جلد أن يقوم بعمله القدر متوقعا الإفلات من العقاب . فالإفلات من العقاب هو الذي يجعل التعذيب مغريا وممكنا . فكثيرا جدا ما يتلقى المقرر الخاص معلومات عن حجز أشخاص فيما يسمى "بالبيوت الآمنة" ، وعن تغطية رؤوسهم أو عصب أعينهم قبل استجوابهم لكي يستحيل تعرفهم على مستجوبيهم ، وعن حجزهم في حالة عزل مدة طويلة ، ومنع اتصالهم بمحاميين أو أطباء من اختيارهم ، وعن عدم إعلام ذويهم بمكانهم ، وعن إجازة المحاكم وقبولها الأقوال والاعترافات رغم أن المشتبه فيه يدعي أثناء المحاكمة أنه حصل عليها تحت وطأة التعذيب ، وعن وجوب تقديم الشكاوى إلى نفس السلطات التي يدعى بأنها تجيز ممارسة التعذيب أو تشجع عليها ، وعن عسدم التحقيق في الشكاوى من قبل هيئة مستقلة مما ينتج عنه إفلات المسؤولين عن ارتكاب الأفعال المحظورة من العقاب ويترك ضحايا هذه الأفعال دون أي سبيل فعال من سبيل الانتصاف ودون تعويض مناسب .

٥٩٠ - إن هذه السلسلة من الحالات ، التي تؤدي جميعها بدرجة كبيرة إلى ممارسة التعذيب ، هي انتهاك صارخ للقواعد السائدة . فالتراخي والخمول من قبل أعلى السلطات التنفيذية والقضاء في العديد من الحالات هما السبب في انتشار التعذيب .

٥٩١ - ويجب أن تعي الحكومات أنها لا تستطيع الاستمرار في إدانة شر التعذيب على المستوى الدولي في حين أنها تتفاوض عنه على المستوى الوطني . وينبغي أن لا تنمى هيئات القضاء في كافة البلدان أنها أقسمت على تطبيق القانون وإقامة العدل وأن من اختصاصها ، حتى عندما لا يتفق القانون مع المعايير الدولية ، أن تقربه منها من خلال عملية التأويل . ويجب أن يدرك رجال القضاء أن لا مكان لعدم التحيز إذا كانت حقوق الإنسان الأساسية تنتهك لأنهم بموجب قسمهم ، لا يسعهم إلا أن يقفوا إلى جانب المنداسين . فمن ضمن اختصاصهم أن يأمرؤا بالإفراج عن المعتقلين الذين احتجزوا في ظروف تنتهك القواعد بشكل صارخ ويدخل ضمن اختصاصهم رفض الشهادة التي لا تقدم بحرية ، كما يقع أيضا ضمن صلتهم أن يجعلوا التعذيب غير مجز وغير مفر ، ويجب عليهم أن يستخدموا هذه السلطة .

٥٩٢ - وتذكر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أيضا الدول الأطراف بأنه يجب ألا تعرض الأفراد لخطر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة عند عودتهم إلى بلد آخر من خلال التسليم أو الطرد أو الإبعاد . وهذا المبدأ ، المنصوص عليه بوضوح في المادة ٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب ، يعني أن تعريض شخص لوضع يحتمل حدوث تعذيب يشكل انتهاكا لما لهذا الشخص من حقوق الإنسان الأساسية مثل فعل التعذيب ذاته . وقد أكدت هذا أيضا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان .

٥٩٣ - ومن المفيد ملاحظة أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ترى ضرورة توسيع نطاق الحظر المنصوص عليه في المادة ٧ من العهد ليشمل العقوبة البدنية بما فيها العقاب المفرط بالضرب الذي يؤمر به كمعقوبة على جريمة أو كتحذير تعليمي أو تأديبي . ويعني هذا فيما يبدو ضرورة تفسير الفقرة ١ من المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب ، التي تنص على أن كلمة "تعذيب" لا تتضمن الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها ، على أنها تعني أنه يجب أن تتفق هذه العقوبات القانونية مع المعايير الدولية . فلا يجوز أن يسمح لأي دولة أن تقوم بأفعال بوصفها عقوبات قانونية إذا كانت هذه الأفعال تدان عموما في أي شكل آخر بوصفها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان . وفي هذا الصدد ، من المناسب الإحاطة علما بما لاحظته اللجنة من أنه لا يجوز التذرع بأي مبرر أو ظروف مخففة لتبرير أي انتهاك للمادة ٧ أيا كان السبب .

٥٩٤ - وإذا فكرت كافة الحكومات جديا في آراء اللجنة وأفكارها ودققت النظر في نظمها الوطنية لترى ما إذا كانت متفقة مع هذه الآراء والأفكار وشرعت بإدخال الإصلاحات الضرورية ، فإن الحملة ضد التعذيب ستكتسب زخما جديدا . فاللجنة المعنية بحقوق الإنسان لجنة موشوق بها للغاية فهي تتألف من خبراء مستقلين وهي تمثل كافة المناطق والثقافات . لذلك ينبغي أخذ آرائها بأكثر قدر ممكن من الجدية . وعندئذ فقط ، سيتمنع التعذيب ، الذي أسمىته في تقريره الأول قبل سبع سنين "بلاء النصف الثاني من القرن العشرين" ، من دخول القرن الحادي والعشرين دون أن تعترضه عوائق .

- - - - -